A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة الرابعة والأربعون

روما، 28 يونيو/حزيران – 4 يوليو/تموز 2025

تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (روما، 23–27 أكتوبر/تشرين الأول و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023)

الموجز

تلفت لجنة الأمن الغذائي العالمي عناية المجلس والمؤتمر إلى ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات خلال دورتها الحادية والخمسين التي قامت خلالها بما يلي:

- أعربت عن قلقها العميق إزاء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية السائدين في أقاليم مختلفة من العالم، حيث لا يزال حوالي 9.2 في المائة من سكان العالم يعانون من الجوع، وشدّدت على ضرورة وصول السلع والخدمات الأساسية بشكل موثوق ومستدام وكاف ودون عوائق إلى المدنيين في مناطق النزاع؛
- وأقرّت الوثيقة بعنوان "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية" باعتبارها إطارًا بشأن السياسات عالميًا ورئيسيًا ومتفقًا عليه بين الحكومات من أجل مؤازرة الجهود التي تقودها البلدان سعيًا إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مع أخذ طابعها الطوعي وغير الملزم بعين الاعتبار؛
- وأقرّت الوثيقة بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني" كإطار سياسات عالمي عملي موجه نحو الإجراءات ومتفق عليه بين الحكومات وطوعي وغير ملزم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان بهدف تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- وأقرت برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027، الذي يتيح، من خلال مجالات تركيزه الشاملة ومسارات عمله المواضيعية ذات الأولوية وأنشطته الداعمة، إطار عمل شاملاً

لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ملاحظة أن تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات سيكون متوقفًا على الموارد المالية والبشرية الكافية، وأن عليه أن يأخذ في الاعتبار عبء العمل الذي يسهل التحكم به.

- وأشادت مع التقدير بالتقرير الذي أعدّه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن "الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية" ودعت إلى وضع مجموعة متفق عليها من التوصيات في مجال السياسات بشأن هذا الموضوع؛
- ورحّبت، في سياق التنفيذ الجاري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالوثيقة بعنوان "التقرير المرحلي بشأن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" التي اشتركت في عرضها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأخذت علمًا بنتائجها؛

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

تُلفت عناية المجلس تحديدًا إلى ما يلي:

(أ) القلق العميق إزاء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية السائدين في أقاليم مختلفة من العالم، والتحديات الهائلة التي تعترض مساعي القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، ودعوة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى القيام، كل في إطار ولايته، بتقييم ومعالجة أثر النزاعات الجارية على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والأجهزة ذات الصلة (الفقرات 10 و11 و18 و21)؛

(ب) وإقرار اللجنة للوثيقة بعنوان "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية"، ودعوة الأعضاء إلى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية في سياساتهم واستراتيجياتهم وبرامجهم وأطرهم التنظيمية وإحالتها إلى الأجهزة الرئاسية لكل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم استخدامها على المستوى القطري (الفقرتان 13 و14)؛

(ج) وإقرار اللجنة للوثيقة بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني" ونقلها إلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعمًا لاستخدامها على المستوى القطري (الفقرتان 15 و16)؛

(د) وإقرار اللجنة للوثيقة بعنوان "برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027" والاعتراف بالطبيعة الواسعة والشاملة والرؤية الاستراتيجية لعملية برنامج العمل المتعدد السنوات، فضلًا عن التأكيد مجدّدًا على الدعوة التي وجهت إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما إلى الوفاء بالتزامها بتقاسم تكاليف أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بالتساوي من خلال المساهمات النقدية أو

العينية، مع تشجيع الرئيس والأمانة العامة أيضًا على مواصلة جهودهما الرامية إلى توسيع قاعدة تمويل اللجنة وتنويع مصادرها (الفقرتان 17 و18)؛

(هـ) والتقرير الثامن عشر لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن "الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية" كأساس لإعداد مجموعة متفق عليها من التوصيات في مجال السياسات لعرضها على اللجنة في دورتها الثانية والخمسين المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2024 للمصادقة عليها (الفقرتان 19 و20).

(و) والوثيقة بعنوان "التقرير المرحلي بشأن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" التي اشتركت في عرضها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والعمل الذي اضطلعت به مؤسسات مختلفة من أجل تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية، على المستوى القطري (الفقرة 21).

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعوّ إلى المصادقة على الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويُوجّه اهتمام خاص إلى ما يلي:

(أ) استنتاجات الشق الوزاري بشأن تعزيز الاستجابات المنسقة على صعيد السياسات لأزمة الغذاء – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، بما في ذلك نداء موجه إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي للقيام، كل في سياق ولايته، بتقييم ومعالجة أثر النزاعات الجارية على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والأجهزة ذات الصلة (الفقرتان 10 و11)؛

(ب) والطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة تعزيز الاستخدام الفعال لـ"الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية "على مستوى القطري، فضلًا عن دعوة الأعضاء إلى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية في سياساتهم واستراتيجياتهم وبرامجهم وأطرهم التنظيمية (الفقرتان 13 و14)؛

(ج) وتوصية المنظمة والوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما بمواصلة مساعدة الأعضاء في تعزيز قدراتهم على تطبيق "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني" التي تم إقرارها (الفقرتان 15 و16)؛

(د) والتوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2024–2027 إلى جانب مجالات تركيزه الشاملة ومسارات عمله المواضيعية وأنشطته الداعمة ذات الأولوية، التي توفر إطارًا شاملًا لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (الفقرتان 17 و18)؛

(هـ) وحض الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، ومن ضمنها المنظمة، بقوة على الوفاء بالتزامها بتقاسم تكاليف ميزانية أمانة اللجنة بالتساوي، إمّا من خلال مساهمات نقدية أو عينية، وذلك للدلالة على ملكيتها المشتركة والتزامها المشترك تجاه اللجنة من خلال التعاون الفعال بين تلك الوكالات (الفقرة 18).

(و) واتخاذ القرار بتقديم مجموعة متفق عليها من التوصيات بشأن سياسات اللجنة بشأن *الحد من أوجه عدم المساواة من أجل الأمن الغذائي والتغذية* إلى اللجنة لإقرارها في دورتها الثانية والخمسين التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2024 (الفقرة 20).

الإجراءات المقترح اتخاذها من قبل المجلس والمؤتمر

إنّ المجلس والمؤتمر مدعوّان إلى المصادقة على تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمين لجنة الأمن الغذائي العالمي

الهاتف: +39 06570 56034

البريد الإلكتروني: Guenter.Hemrich@fao.org

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية الخمسون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، 23–27 أكتوبر/تشرين الأول و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023
التقرير

أوّلًا– المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها الحادية والخمسين في الفترة الممتدة من 23 إلى 27 أكتوبر/تشرين الأول وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وقد انعقدت هذه الدورة بصورة مختلطة وحضرها مندوبون من 130 من أعضاء اللجنة و10 من الدول غير الأعضاء فيها، وممثلون عن:

19 من وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها؛

و226 من منظمات المجتمع المدني؛[1]

و37 من منظمات البحوث الزراعية الدولية؛

و3 من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛

و141 من اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة؛[2]

و41 من المراقبين.

[1] قامت آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بتيسير مشاركة المجتمع المدني. ويشمل هذا العدد 216 من منظمات المجتمع المدني تحت مظلة آلية المجتمع المدني.

[2] يشمل هذا العدد 135 من الشركات تحت مظلة آلية القطاع الخاص.

2- وتم تسجيل نائب رئيس واحد و10 وزراء و13 نائب وزير و3 وزراء دولة. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين ضمن الوثيقة CFS 2023/51/Inf.5 على الرابط التالي: https://www.fao.org/about/meetings/cfs/cfs51/documents/ar

3- ويتضمن التقرير المرفقات التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة؛ والمرفق باء – العضوية في اللجنة؛ والمرفق جيم – قائمة الوثائق؛ والمرفق دال – شرح موقف كندا؛ والمرفق هاء – الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق واو– إيضاح موقف الاتحاد الروسي وإندونيسيا والجزائر والسنغال والسودان والكاميرون والكويت وماليزيا بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق زاي – إيضاح موقف الاتحاد الروسي بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق حاء – إيضاح موقف جمهورية مصر العربية بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق طاء – بيان لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق ياء – بيان للكرسي الرسولي (مراقب) بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ والمرفق كاف – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ والمرفق لام – برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي 2024–2027؛ والمرفق ميم – صحيفة نتائج التصويت على اقتراح تعليق العمل بمهلة 30 يومًا تقويميًا لتقديم الترشيحات لانتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والمرفق نون – صحيفة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين مناوبين اثنين في مكتب اللجنة من إقليم أوروبا؛ والمرفق صاد — صحيفة نتائج التصويت لرفع الاجتماع.

4- وقد أُحيطت اللجنة علمًا بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقًا للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

5- وافتتح الدورة رئيس اللجنة السيد Gabriel Ferrero y de Loma-Osorio (إسبانيا).

6- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت.

7- وعيّنت اللجنة لجنة صياغة مؤلفة من كلّ من الاتحاد الروسي[3] والأرجنتين وإسبانيا[4] وإندونيسيا وأوغندا والبرازيل وجمهورية مصر العربية والسودان والصين وغابون ونيوزيلندا[4] والولايات المتحدة الأمريكية[4] واليابان[4] إضافة إلى السيد Siragi Wakaabu (أوغندا) كرئيس للجنة الصياغة.

[3] ينأى الاتحاد الروسي عن تعيين إسبانيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أعضاء في لجنة الصياغة.

[4] تنأى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التي هي أعضاء في اللجنة وأستراليا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا واليابان بنفسها عن تعيين الاتحاد الروسي كعضو في لجنة الصياغة.

8- وتم تسجيل الجلسة على نحو ما اتفق عليه الأعضاء.

ثانيًا– الحفل الافتتاحي الرفيع المستوى

9- ألقى البيانات الافتتاحية كلٌ من السيد António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة Paula Narváez Ojeda، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وسعادة السيد Dennis Francis، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والدكتور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)؛ والسيد Alvaro Lario، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والسيدة Cindy McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد Bernard Lehman، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛ والسيد Gabriel Ferrero y de Loma-Osorio، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذه البيانات والتسجيلات الفيديوية متاحة على العنوان التالي: https://www.fao.org/about/meetings/cfs/cfs51/documents/ar/ و https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs51/statements/en/

ثالثًا– تعزيز تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023[5]

10- أصغت اللجنة إلى عرض قدّمه السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة، وإلى كلمة رئيسية أدلى بها السيد Michael Fakhri، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، تلتهما بيانات أدلى بها الأعضاء والمشاركون والمراقبون.

11- وشدّدت اللجنة على ضرورة الامتناع عن استخدام الغذاء والمياه كأسلحة حرب في المناطق التي تشهد نزاعات، وأعربت عن الحاجة إلى نفاذ المدنيين الموثوق والمستدام والكافي ومن دون معوقات إلى السلع والخدمات في قطاع غزّة قاطبة، وفي مناطق أخرى تشهد نزاعات، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر المياه والأغذية والمستلزمات الطبية والطاقة وشدّدت على دور كلّ من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والأجهزة المختصة، في تقييم أثر النزاع على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزّة، ومعالجة هذا الأثر، كلّ ضمن نطاق ولايته.

ويمكن الاطّلاع على المحضر الكامل للجلسة على الموقع الإلكتروني للجنة: https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs51/sessions/en/

رابعًا– الحوارات العالمية بشأن الروابط المشتركة

12- استمعت اللجنة إلى إسهامات فريق خبراء في حلقة نقاش تولى تيسيرها الدكتور David Nabarro، وقد تألف هذا الفريق من كلٍ من: سعادة السيدة Paula Narváez، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة فاطمة عارف الملا، مديرة إدارة الشراكات والمشاريع الخاصة (الإمارات العربية المتحدة)؛ والسيد David Cooper، أمين اتفاقية

[5] يرد شرح للموقف بشأن هذا البند ضمن المرفق دال

التنوع البيولوجي بالنيابة؛ وسعادة السيدة Giovanna Valverde، سفيرة كوستاريكا لدى كينيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة؛ والسيد Stefanos Fotiou، مدير مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية ومدير مكتب أهداف التنمية المستدامة في منظمة الأغذية والزراعة؛ ومعالي السيد Ibrahim Mayaki، رئيس وزراء النيجر السابق والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للنظم الغذائية. وأعقب ذلك بيانات ألقاها الأعضاء والمشاركون والمراقبون.

ويمكن الاطلاع على كامل محضر الجلسة، بما في ذلك مجرياتها، على الموقع الإلكتروني للجنة.

خامسًا– تمكين المرأة والفتيات وتشجيع المساواة بين الجنسين: إقرار وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

13- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2023/51/3 بعنوان "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية"، والوثيقة CFS 2023/51/4/Rev.1 بعنوان "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية – مشروع قرار"، على نحو ما عرضهما سعادة السفير السيد Gabriel Ferrero y de Loma-Osorio، (إسبانيا)، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والسيدة Berioska Morrison Gonzalez (جمهورية الدومينيكية)، الميّسرة المشاركة لمجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة والمعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في عام 2023؛ والسيدة Tanja Grén (فنلندا) والسيد Tomas Duncan Jurado (بنما)، الرئيسان المشاركان في عام 2022.

14- وإنّ اللجنة:

(أ) أيّدت الوثيقة CFS 2023/51/3 بعنوان "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية" باعتبارها إطارًا بشأن السياسات عالميًا ورئيسيًا ومتفقًا عليه بين الحكومات من أجل مؤازرة الجهود التي تقودها البلدان سعيًا إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مع أخذ طابعها الطوعي وغير الملزم بعين الاعتبار؛

(ب) وأعربت عن تقديرها العميق لعمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات (مجموعة العمل)، وأشادت بالإدارة الفعالة للرئيس والميّسرين المشاركين، والرئيسين المشاركين السابقين لمجموعة العمل؛

(ج) ورحّبت بالمداخلتين الرئيسيتين اللتين أدلى بهما كلّ من السيدة Luz Haro Guanga، الأمينة التنفيذية لشبكة المرأة الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (REDLAC) وسعادة السيدة Paula Narváez Ojeda، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسفيرة والممثلة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة، بشأن كيفية مساهمة عملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني وفي سياق حقوق الإنسان؛

(د) وحثّت الأعضاء على استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية في سياساتهم واستراتيجياتهم وبرامجهم وأطرهم التنظيمية، ومشاركة التقدم المحرز والتجارب مع اللجنة بما يتماشى مع ممارسة الرصد التي جرت العادة على اتباعها في اللجنة؛

(هـ) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة في اللجنة على تقديم الدعم والترويج على جميع المستويات وضمن أوساطهم، وبالتعاون مع المبادرات والمنصات الأخرى ذات الصلة، لتعميم هذه الخطوط التوجيهية الطوعية واستخدامها وتطبيقها بهدف دعم وضع السياسات والقوانين والبرامج والخطط الاستثمارية والشراكات المبتكرة المنسقة والمتعددة القطاعات على المستوى الوطني لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الاتساق في سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات وخطط الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التدابير السياساتية المتآزرة؛

(و) وأشادت بالبلدان التي تعهّدت بشكل طوعي بتعميم الخطوط التوجيهية الطوعية في سياستها الوطنية و/أو سياقاتها التشريعية، بالاقتران مع الالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، وشجعت البلدان الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة لكي تستخدم على نحو فعّال هذا الاتفاق للجنة بشأن السياسات كأداة للعمل على المستوى الوطني، والعمل الذي يقوم به أصحاب المصلحة المتعددون من أجل التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والفتيات، التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية لأنفسهن ولعائلاتهن وأسرهن المعيشية ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالاستدامة ذات الصلة؛

(ز) وقرّرت إحالة الخطوط التوجيهية الطوعية إلى الأجهزة الرئاسية لكل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمواصلة النظر فيها في ما يتعلق بدعم استخدامها على المستوى القطري، بناءً على طلب البلدان وتماشيًا مع أحكام الفقرة 17 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة، والفقرة 1 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة وطبقًا للفقرة 22 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ح) وقرّرت أن تطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظر في الخطوط التوجيهية الطوعية وضمان تعميمها الواسع على جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك لجنة وضع المرأة بما يتماشى مع أحكام الفقرة 15 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 4 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة والفقرة 21 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ط) ووافقت على إدراج الخطوط التوجيهية الطوعية في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي وضعته اللجنة.

سادسًا– الاستفادة من استخدام البيانات لتوجيه السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية: إقرار وتنفيذ التوصيات في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة

15- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2023/51/5 بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية دعمًا للإعمال المطرد

للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني" والوثيقة CFS 2023/51/6 "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني– مشروع قرار"، على نحو ما عرضه السيد Anthony Muriithi (كينيا)، مقرر عملية تحقيق التقارب بين السياسات.

16- وإنّ اللجنة:

(أ) أقرّت الوثيقة CFS 2023/51/5 بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني" كإطار سياسات عالمي عملي ومتفق عليه بين الحكومات وطوعي وغير ملزم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان بهدف تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) وأعربت عن تقديرها العميق لما تحلّى به المقرر من قيادة فعالة، وأشادت بما قام به فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من عمل لإعداد التقرير بشأن "أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية"؛

(ج) ورحّبت بالمداخلة الرئيسية التي قامت بها السيدة Francesca Perucci، مديرة السياسات والشراكات لدى منظمة Open Data Watch، بشأن أهمية الاستفادة من استخدام البيانات لتوجيه سياسات أفضل ومحددة الأهداف بدرجة أكبر للأمن الغذائي والتغذية؛

(د) وناشدت جميع أصحاب المصلحة في اللجنة دعم وتعزيز نشر التوصيات في مجال السياسات واستخدامها وتطبيقها على جميع المستويات ضمن الأوساط التابعة لهم، وبالتعاون مع المبادرات والمنصات الأخرى المعنية؛

(هـ) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة على تبادل الالتزامات وتوثيق الدروس المستخلصة من استخدام التوصيات في مجال السياسات وتبادل المعلومات عن التقدم المحرز والخبرات مع اللجنة من أجل تقييم استمرار جدواها وفعاليتها وأثرها – بما يتماشى مع ممارسة الرصد المعمول بها في اللجنة – والتي تستند إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة؛

(و) وأوصت بأن تواصل المنظمة والوكالات التي توجد مقارها في روما، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، مساعدة الأعضاء في تعزيز قدراتهم على تطبيق التوصيات في مجال السياسات دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ز) وقرّرت إحالة التوصيات في مجال السياسات إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل مواصلة النظر فيها في ما يخص تنفيذها ودعم استخدامها على المستوى القطري، تماشيًا مع الطلبات الصادرة عن البلدان وعملًا بالفقرة 17 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 1 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة، وطبقًا للفقرة 22 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ح) وقرّرت أن يُطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في نشر التوصيات في مجال السياسات وتنفيذها على نطاق واسع على جميع

منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، تماشيًا مع الفقرة 15 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة، والفقرة 4 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة، والفقرة 21 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ط) ووافقت على إدراج التوصيات في مجال السياسات في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

سابعًا– التوجّه الاستراتيجي للجنة الأمن الغذائي العالمي نحو عام 2030: برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027

17- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2023/51/7 بعنوان "برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024-2027"، على نحو ما قدمه رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي.

18- وإنّ اللجنة:

(أ) أعربت مجدّدًا عن قلقها إزاء التحديات الهائلة التي يتعين التغلب عليها لتحقيق القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، في حين أن نحو 691 إلى 783 مليون شخص في العالم (حوالي 9.2 في المائة من سكان العالم) لا يزالون يعانون من الجوع؛

(ب) وأيّدت برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024-2027 الذي يقدم، من خلال مجالات تركيزه الشاملة ومسارات العمل المواضيعية والأنشطة الداعمة ذات الأولوية، إطارًا شاملًا لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وسلّمت بالطابع الواسع والشامل وبالرؤية الاستراتيجية التي تتسم بها عملية إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات التي تسعى إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية من خلال تحسين تقارب/اتساق السياسات العامة على المستوى العالمي، ما يؤدّي إلى إجراءات معزّزة على المستويين الوطني والإقليمي، على نحو ما هو مبيّن في الملحق باء بتقرير تنفيذ تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة CFS 2018/45/3)؛

(د) وأشارت إلى أنّ تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات سيكون مرهونًا بتوافر القدر الكافي من الموارد المالية والبشرية مع مراعاة وجود عبء عمل يمكن إدارته طبقًا لما جاء في الوثيقة CFS 2018/45/3؛

(هـ) ووافقت على وضع منتجات خاصة بالسياسات تتسم بطابعها الموجز وحسن توقيتها وتكون موجهة نحو العمل؛

(و) ولاحظت أنه في عام 2025 سيجري استعراض منتصف المدة من أجل تقييم وتعديل العناصر المتبقية من برنامج العمل المتعدد السنوات، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، تكملةً للتحديث السنوي للقسم المتجدد؛

(ز) وشجّعت بشدّة، تماشيًا مع مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخمسين، الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما على الوفاء بالتزامها من أجل تقاسم تكاليف ميزانية أمانة اللجنة بالتساوي، إمّا من خلال مساهمات نقدية أو عينية، وذلك للدلالة على ملكيتها المشتركة والتزامها المشترك تجاه اللجنة من خلال التعاون الفعال بين تلك الوكالات؛

(ح) وشجّعت بشدّة، تماشيًا مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وأصحاب المصلحة الآخرين في اللجنة على توفير حيّز لاعتبارات اللجنة في جداول أعمال الأجهزة الرئاسية والمؤتمرات الإقليمية الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء؛

(ط) وطلبت من الرئيس والأمانة، تماشيًا مع استراتيجيات تعبئة الموارد والتواصل لدى اللجنة، على التوالي، مواصلة ما يبذلانه من جهود من أجل توسيع قاعدة تمويل اللجنة وتنويع مصادرها، بما في ذلك من خلال التواصل مع الدول الأعضاء في اللجنة والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية؛

(ي) وشدّدت على تطبيق ضمانات الوكالات التي توجد مقارها في روما لمنع حدوث تضارب في المصالح بشأن تمويل اللجنة.

ثامنًا– معالجة الأبعاد المتعددة لعدم المساواة: الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

19- قدّم السيد Bernard Lehmann، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن "*الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية*". وقدّم السيد Bhavani Shankar، قائد الفريق المسؤول عن المشروع التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى.

20- وإنّ اللجنة:

(أ) أشادت مع التقدير بالعمل الذي أنجزه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لإعداد التقرير بشأن "*الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية*"، وبالعرضين المقدمين من السيد Bernard Lehmann، والسيد Bhavani Shankar بشأن الأدلة الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بالسياسات الواردة في التقرير؛

(ب) واستذكرت الأحكام الواردة في الفقرة 21 من الجزء المتجدد من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2020-2023؛[6]

(ج) ورحّبت بتعيين مقرر لعملية تحقيق التقارب بين السياسات التي ستحدّد، استنادًا إلى تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى والمصادر الأخرى القائمة على العلوم والأدلة المتاحة ذات الصلة، مجالات التقارب بين السياسات والاتفاق؛

(د) وأقرّت بأهمية اتباع عملية شاملة، مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المهتمين، تؤدي إلى إعداد مجموعة متفق عليها من التوصيات لتقديمها إلى اللجنة لكي توافق عليها في دورتها الثانية والخمسين في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

[6] عقب إصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى في عام 2023 وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والتباحث خلال الجلسة العامة في الدورة الحادية والخمسين للجنة، ستجري اللجنة عملية تقارب بين السياسات. وستؤدي هذه العملية إلى وضع توصيات بشأن السياسات لعرضها على اللجنة لكي توافق عليها في دورتها الثانية والخمسين.

تاسعًا– التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية

21- إنّ اللجنة:

(أ) رحّبت، في سياق التنفيذ الجاري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالوثيقة بعنوان "التقرير المرحلي بشأن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" (الوثيقة CFS 2023/51/Inf.17)، التي اشتركت في عرضها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأخذت علمًا بنتائجها؛

(ب) وبقيت قلقةً بشكل عميق إزاء استمرار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم وتأثيرهما السلبي المستمر على الصحة والتغذية، لا سيما في أفريقيا، [والشرق الأدنى، وشمال أفريقيا،] وجنوب وغرب آسيا، والمحيط الهادئ وأجزاء من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأكّدت في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى بذل جهود مشتركة على جميع المستويات للاستجابة للوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

(ج) وأقرّت بما قامت به المؤسسات المختلفة من عمل من أجل تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية على المستوى القطري، وأكّدت مرة أخرى على مساهمتها في المساعدة على تنفيذ الالتزامات بالعمل المتعهّد بها في إعلان روما بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، في سياق السياسات الوطنية المتعلقة بالنظم الغذائية والتغذية؛

(د) واستمعت إلى عرض قدّمه السيد Phommy Inthichack، نائب مدير عام إدارة التخطيط والتعاون في وزارة الزراعة والغابات في لاو، بشأن الأنشطة المنفذة لأجل الترويج لاستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة بشأن النظم الغذائية والتغذية، وتطبيقها على المستوى القطري؛

(هـ) وكرّرت طلبها بأن يتم تزويدها بانتظام، من جانب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بمعلومات محدثة عن التقدم الإضافي المحرز على صعيد تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

عاشرًا– رصد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، وبشأن الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

22- تولى السيد Maximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، تيسير حدث الرصد بشأن استخدام وتطبيق توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، وبشأن الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، الذي تخلّلته عروض رئيسية تناولت أهمية التصدي لتحديات تقلّب أسعار الأغذية وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، قدّمها كلٌ من السيد Seth Meyer، رئيس نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)؛ والسيد

David Kaatrud، مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية (برنامج الأغذية العالمي)؛ وسعادة السيد Mohamed Béavogui، أمين عام مساعد سابق للأمم المتحدة والمدير العام لوكالة African Risk Capacity (ARC).

23- وعُقدت حلقة نقاش أدارها ميسّر حول استخدام وتطبيق توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، وبشأن الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتألفت من المشاركين التالية أسماؤهم:

- سعادة السيد Domingo F. Panganiban، كبير وكلاء وزارة الزراعة، الفلبين؛
- السيد Renato Domith Godinho، المستشار الخاص للشؤون الدولية، وزارة التنمية والمساعدة الاجتماعية والأسرة ومكافحة الجوع، البرازيل؛
- السيد Michael Keller، رئيس آلية القطاع الخاص؛
- السيدة Patty Naylor، آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية؛
- السيدة Stefania Lenoci، رئيسة وحدة المشورة والتنفيذ للقطاع الخاص، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويمكن الاطلاع على كامل محضر الجلسة على الموقع الإلكتروني للجنة على العنوان التالي: https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs51/sessions/en/

حادي عشر- أية مسائل أخرى

(أ) طرق عمل آلية المؤسسات الخيرية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

24- أقرّت اللجنة بالوثيقة CFS 2023/51/Inf.22 بعنوان "اقتراح بشأن طرق عمل آلية المؤسسات الخيرية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي" وأبدت ارتياحها لمشاركة المؤسسات الخيرية البنّاءة في عمل اللجنة.

(ب) موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي

25- اقترحت اللجنة عقد الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024 في المقر الرئيسي للمنظمة في روما، على نحو ما هو مشار إليه في الجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والاجتماعات الرئيسية الأخرى في الفترة 2023-2024. وسوف يعلن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ورئيس اللجنة المواعيد المحددة طبقًا للمادة 7 من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

(ج) انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب والأعضاء المناوبين

26- قررت اللجنة، من خلال التصويت[7] بمناداة الأسماء الذي يتطلب أغلبية الثلثين، وبشكل استثنائي تعليق العمل بموجب 30 يومًا تقويميًا الذي نصت عليه الفقرة 4 من المادة 2 إفساحًا في المجال لاعتبار الترشيحات التي وردت في مهلة

[7] بمناداة الأسماء وجاء مجموع الأصوات المدلى بها على النحو الآتي: 115؛ الأصوات المؤيدة: 115؛ الأصوات المعارضة: 0؛ الامتناع عن التصويت: 0. وترد نتيجة التصويت ضمن المرفق ميم.

لا تتعدى 7 أيام قبل افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجنة، ترشيحات صالحة لانتخاب رئيس للجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الدورة الحالية.

27- وقد انتخبت اللجنة سعادة السيدة Nosipho Nausca-Jean Jezile، الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما، رئيسة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

28- وانتخبت اللجنة بالتزكية البلدان التالية كأعضاء في مكتب اللجنة ومناوبيهم:

(1) الأعضاء:

- أفريقيا: بوروندي ونيجيريا؛
- آسيا: الصين والهند؛
- أوروبا: سويسرا وفرنسا؛
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الأرجنتين (2023–2024) والبرازيل (2023–2024)، والجمهورية الدومينيكية (2024–2025) وكوبا (2024–2025)؛
- الشرق الأدنى: جمهورية مصر العربية والكويت؛
- أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية؛
- جنوب غرب المحيط الهادئ: نيوزيلندا.

(2) الأعضاء المناوبون:

- أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي؛
- آسيا: إندونيسيا وتايلند؛
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الجمهورية الدومينيكية (2023–2024) وكوبا (2023–2024)، والأرجنتين (2024–2025) والبرازيل (2024–2025)؛
- الشرق الأدنى: السودان والمغرب؛
- أمريكا الشمالية: كندا؛
- جنوب غرب المحيط الهادئ: أستراليا.

29- وانتخب اللجنة بالاقتراع السري البلدين التاليين كعضوين مناوبين في المكتب:

- أوروبا: رومانيا والنرويج[8].

[8] ترد نتائج التصويت ضمن المرفق نون.

(د) اعتماد التقرير النهائي

30- قرّرت اللجنة، من خلال عملية تصويت[9] بمناداة الأسماء تتطلب أغلبية الأصوات المدلى بها، رفع الجلسة العامة.

31- وتم اعتماد التقرير في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[9] بمناداة الأسماء وجاء مجموع الأصوات المدلى بها على النحو الآتي: 78؛ الأصوات المؤيدة: 48؛ الأصوات المعارضة: 30؛ الامتناع عن التصويت: 6. وترد نتيجة التصويت ضمن المرفق صاد.

المرفق ألف – جدول أعمال الدورة

لمحة عامة عن الجلسة العامة للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي

سيُعقد أول يومين من الجلسة العامة كشقّ وزاري يليه شقّ آخر رفيع المستوى. وسوف تُستهلّ الجلسة العامة بحفل افتتاحي رفيع المستوى ومناقشة حول تعزيز الاستجابات السياساتية المنسّقة لأزمة الغذاء، والتي ستبحث في أحدث إصدار للتقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وبعد ذلك، سوف تنظر الجلسة العامة في الروابط المشتركة العالمية القائمة مع عمليات رئيسية أخرى متعلقة بالأمن الغذائي العالمي والتغذية، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2023، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 فضلًا عن الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ومن المتوخّى أن تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الحادية والخمسين بالمصادقة على الوثائق الثلاث التالية: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ وبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027. بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن الجلسة العامة جلستين للتقييم تتمثلان في عرض للتقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إضافة إلى حدث لرصد التوصيات في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي؛ والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية.

ضبط الوقت والمشاركة الرفيعة المستوى

تتيح الجلسات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) الفرصة لإقامة حوار هادف وتفاعل مجدٍ بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك إفساح المجال لرؤساء الوفود للإدلاء ببياناتهم الرسمية أمام الجلسة العامة المفتوحة، أو تقديمها خطيًا في حال فضّلوا ذلك. ويرجى من السادة المندوبين تقديم مداخلات مقتضبة (ثلاث دقائق أو أقلّ إلّا في حال كانت من تقديم وزير أو رئيس وفد هيئة ما أو نيابة عن مجموعة إقليمية بأكملها) وأن تكون متصلة بالبند موضوع النقاش. ومن غير المتوقع أن تكون هناك بيانات رسمية مطوّلة، لكن بإمكان تشارك النسخة الإلكترونية من العروض التي تتعدى الوقت المخصص لها مع أمانة اللجنة ونشرها على موقعها الإلكتروني المتاح للعموم. وستتم الاستعانة بنظام الإشارات الضوئية لمساعدة المندوبين على الالتزام بالوقت المخصص لهم.

ويرجى من جميع السادة المندوبين إرسال بيانتهم بواسطة البريد الإلكتروني بالكتابة إلى cfs@fao.org قبل ساعة واحدة على الأقلّ من بدء الدورة لكي يتسنى نقلها إلى المترجمين الفوريين لأغراض الترجمة الفورية باللغات الست للمنظمة ونشرها ضمن القسم الخاص بالبيانات على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالدورة الحادية والخمسين للجنة (بلغتها الأصلية).

وفي حال كان وفد عضو من الأعضاء يضم مشاركة رفيعة المستوى من قبيل وزير أو نائب للوزير أو وزير دولة (أو ما يعادله)، يجدر عندها إبلاغ الأمانة بذلك لإعطاء الأولوية لرئيس الوفد المذكور طبقًا لاعتبارات شؤون المراسم على قائمة المتحدثين.

أوّلًا– المسائل التنظيمية

(أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني (لاتخاذ قرار)

(ب) عضوية اللجنة (للإحاطة)

(ج) تشكيل لجنة الصياغة (لاتخاذ قرار)

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/1/Rev.1– جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة الحالية)
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.1/Rev.1– الجدول الزمني المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.2 – دليل الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.4 – العضوية
- الوثيقة CFS 2023/51/2 – دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي

الشقّ الوزاري

ثانيًا– الحفل الافتتاحي الرفيع المستوى (للإحاطة)

البيانات الافتتاحية يلقيها ما يلي من المتحدثين أو مندوبوهم (سوف تنشر على الصفحة الإلكترونية للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي):

- أمين عام الأمم المتحدة؛
- المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛
- رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛
- رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛
- رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ثالثًا– تعزيز تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023 (للإحاطة والمناقشة)

(أ) عرض حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023 ومناقشة بشأن تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية.

(ب) مناقشة رفيعة المستوى بشأن الاستجابات المنسقة على مستوى السياسات لأزمة الغذاء وتعزيز تحويل النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وإعمال الحق في الغذاء الكافي، بما في ذلك، جملة من الأمور من بينها: أهمية تكثيف الاستجابات الإنسانية، ودعم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين لتحقيق الاستقرار في أسعار الأغذية والأسواق الغذائية، والدور الرئيسي للتجارة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، وطرق تزويد البلدان بالموارد المالية اللازمة. وستمثّل هذه الجلسة فرصة للإصغاء إلى أصوات السكّان الأكثر تضرّرًا وبيانات المندوبين.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.15 – تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023

رابعًا– الحوارات العالمية بشأن الروابط المشتركة (للإحاطة والمناقشة)

(أ) مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 و"مؤتمر القمة من أجل المستقبل" لعام 2024؛

(ب) الأغذية وتغيّر المناخ: "مؤتمرات الأطراف من شرم الشيخ إلى دبي"؛

(ج) الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي: إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(د) عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2023: التقدم المحرز في المسارات الوطنية.

خامسًا– تمكين المرأة والفتيات وتشجيع المساواة بين الجنسين: إقرار وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية (لاتخاذ قرار)

سوف تعرض على الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لدراستها وإقرارها النسخة النهائية من الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، المنبثقة عن عملية تفاوض شاملة متعددة أصحاب المصلحة ضمن مجموعة عمل مفتوحة العضوية. وستكون هذه فرصة أيضًا لمناقشة النقاط البارزة لأهمّ العناصر في مسودة النص والفرص المتاحة لإحراز تقدم وتسريع عجلة اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/3 – الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية
- الوثيقة CFS 2023/51/4 – الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية– مشروع قرار

سادسًا– الاستفادة من استخدام البيانات لتوجيه السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية: إقرار وتنفيذ التوصيات في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة (لاتخاذ قرار)

سوف تعرض على الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لدراستها وإقرارها النسخة النهائية من توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، المنبثقة عن عملية تفاوض شاملة متعددة أصحاب المصلحة ضمن مجموعة عمل مفتوحة العضوية. وستكون هذه فرصة أيضًا لمناقشة عملية التفاوض بالإجمال وتسليط الضوء على العناصر الأبرز في مسودة النص والفرص المتاحة لإحراز تقدم وتسريع عجلة اعتماد التوصيات بشأن السياسات وتنفيذها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/5 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني
- الوثيقة CFS 2023/51/6 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني– مشروع قرار

الشقّ الرفيع المستوى

سابعًا– التوجّه الاستراتيجي للجنة الأمن الغذائي العالمي نحو عام 2030: برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 (لاتخاذ قرار)

سوف تصادق لجنة الأمن الغذائي العالمي على برنامج عملها الاستراتيجي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 وستقوم بإطلاقه، وهو برنامج يحدد أهدافها والنتائج المنشودة وسبل تحقيقها وجدواها بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/7 – برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027
- الوثيقة CFS 2023/51/8 – برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 – مشروع قرار
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.16 – التقرير المرحلي السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2023

ثامنًا– معالجة الأبعاد المتعددة لعدم المساواة: الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية (للمناقشة)

(أ) عرض تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) سوف تتاح الفرصة لأصحاب المصلحة في اللجنة لإبداء تعقيباتهم وإسهاماتهم بشأن مضمون التقرير تمهيدًا لعملية مواءمة سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/9 – الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية – مسودة الاستنتاجات
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.17 – تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لعام 2023 بشأن الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

تاسعًا– التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (للإحاطة والمناقشة)

ستقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التقرير المرحلي الرابع لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/10 – التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية – مسودة الاستنتاجات
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.18 – التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية

عاشرًا– رصد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية (للمناقشة)

سوف تناقش اللجنة، بما يتماشى مع اختصاصات تبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال تطبيق قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي أقرتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين (الوثيقة CFS 2016/43/7)، استخدام وتطبيق توصيتي لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات التاليتين:

(أ) تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي (2011)؛

(ب) الحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2012).

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.19 – رصد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: تحليل الأمانة للمساهمات الواردة
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.20 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي التي أقرّتها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في عام 2011
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.21 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي التي أقرّتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2012

حادي عشر– المسائل الأخرى

(أ) طرق عمل آلية المؤسسات الخيرية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي (للإحاطة)

(ب) موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (لاتخاذ قرار)

(ج) انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب والمناوبين (لاتخاذ قرار)

(د) اعتماد التقرير النهائي (لاتخاذ قرار)

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.22 – اقتراح بشأن طرق عمل آلية المؤسسات الخيرية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي
- الوثيقة CFS 2023/51/Inf.23 – انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

المرفق باء – العضوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي

- الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
- الاتحاد الروسي
- إثيوبيا
- أذربيجان
- الأرجنتين
- الأردن
- إريتريا
- إسبانيا
- أستراليا
- إستونيا
- إسرائيل
- إسواتيني
- أفغانستان
- إكوادور
- العراق
- ألمانيا
- الإمارات العربية المتحدة
- إندونيسيا
- أنغولا
- أوروغواي
- أوزبكستان
- أوغندا
- أوكرانيا
- أيرلندا
- آيسلندا
- إيطاليا
- باراغواي
- باكستان
- البرازيل
- البرتغال
- بلجيكا
- الجزائر
- جزر البهاما
- جزر سليمان
- الجمهورية الدومينيكية
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية إيران الإسلامية
- جمهورية تنزانيا المتحدة
- جمهورية فنزويلا البوليفارية
- جمهورية كوريا
- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية مولدوفا
- جنوب أفريقيا
- جورجيا
- جيبوتي
- الدانمرك
- رومانيا
- زامبيا
- زمبابوي
- سان مارينو
- سانت لوسيا
- سري لانكا
- سلطنة عمان
- السلفادور
- سلوفاكيا
- سلوفينيا
- سنغافورة
- السنغال
- السودان
- السويد
- كوبا
- كوت ديفوار
- كوستاريكا
- كولومبيا
- الكونغو
- الكويت
- كيريباس
- كينيا
- لاتفيا
- لبنان
- لكسمبرغ
- ليبيا
- ليبيريا
- ليتوانيا
- ليسوتو
- مالطة
- مالي
- ماليزيا
- مدغشقر
- المغرب
- مقدونيا الشمالية
- المكسيك
- ملديف
- المملكة العربية السعودية
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- موريتانيا
- موريشيوس
- موزامبيق
- موناكو
- ميانمار

- بلغاريا
- بليز
- بنغلاديش
- بنما
- بوركينا فاسو
- بوروندي
- بولندا
- بيرو
- بيلاروس
- تايلند
- تركيا
- تشاد
- تشيكيا
- توغو
- تونس
- تونغا

- سويسرا
- شيلي
- الصين
- غابون
- غانا
- غواتيمالا
- غينيا
- غينيا الاستوائية
- فرنسا
- الفلبين
- فنلندا
- قبرص
- قطر
- كابو فيردي
- الكاميرون
- كرواتيا
- كندا

- ناميبيا
- النرويج
- النمسا
- النيجر
- نيجيريا
- نيكاراغوا
- نيوزيلندا
- هايتي
- الهند
- هندوراس
- هنغاريا
- هولندا
- الولايات المتحدة الأمريكية
- اليابان
- اليمن
- اليونان

المرفق جيم – قائمة الوثائق

الرمز	العنوان	البند من جدول الأعمال
CFS 2023/51/1/Rev.2	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أوّلًا
CFS 2023/51/2/Rev.1	دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أوّلًا
CFS 2023/51/3	الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية	خامسًا
CFS 2023/51/4/Rev.1	الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية – مشروع قرار	خامسًا
CFS 2023/51/5	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني	سادسًا
CFS 2023/51/6	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني – مشروع قرار	سادسًا
CFS 2023/51/7	برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027	سابعًا
CFS 2023/51/8	برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 – مشروع قرار	سابعًا
CFS 2023/51/9	الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية – مسودة الاستنتاجات	ثامنًا

CFS 2023/51/10	التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية – مسودة الاستنتاجات	تاسعًا
CFS 2023/51/Inf.1/Rev.1	الجدول الزمني المؤقت للجنة الأمن الغذائي العالمي	أوّلًا
CFS 2023/51/Inf.2	دليل الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أوّلًا
CFS 2023/51/Inf.3/Rev.1	قائمة الوثائق	
CFS 2023/51/Inf.4	العضوية	أوّلًا
CFS 2023/51/Inf.5	قائمة المندوبين	
CFS 2023/51/Inf.6	بيان الاختصاصات المقدم من الاتحاد الأوروبي	
CFS 2023/51/Inf.7	بيان أمين عام الأمم المتحدة	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.8	بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.9	بيان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.10	بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.11	بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.12	بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.13	بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.14	بيان رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	ثانيًا
CFS 2023/51/Inf.15	تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023	ثالثًا
CFS 2023/51/Inf.16	التقرير المرحلي السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2023	سابعًا
CFS 2023/51/Inf.17	تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لعام 2023 بشأن الحدّ من أوجه انعدام المساواة من أجل الأمن الغذائي والتغذية	ثامنًا
CFS 2023/51/Inf.18	التقرير المرحلي لمتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية	تاسعًا

CFS 2023/51/Inf.19	رصد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية: تحليل الأمانة للمساهمات الواردة	عاشرًا
CFS 2023/51/Inf.20	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي التي أقرّتها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في عام 2011	عاشرًا
CFS 2023/51/Inf.21	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي التي أقرّتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2012	عاشرًا
CFS 2023/51/Inf.22	اقتراح بشأن طرق عمل آلية المؤسسات الخيرية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي	حادي عشر
CFS 2023/51/Inf.23	انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	حادي عشر

المرفق دال – شرح موقف كندا إزاء نص التقرير النهائي الخاص بالبند الثالث

تنضم كندا إلى التوافق في الآراء حول هذا النص. ونحن نتشاطر المخاوف السائدة إزاء الوضع الصعب القائم حاليًا في قطاع غزّة بالنسبة إلى المدنيين الفلسطينيين. غير أننا نلاحظ ضرورة أن تتركز ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي بالإجمال على الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية في جميع حالات النزاعات المسلحة ونشدد على ضرورة أن تحترم الأطراف كافة واجباتها التي نص عليها القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول. وتعرب كندا عن قلقها إزاء التأثيرات على الأمن الغذائي في مجموعة من السياقات الأخرى، من هايتي إلى السودان ومن اليمن إلى أوكرانيا، على نحو ما أقرّ به تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ونطلب تدوين شرحنا هذا في المحضر.

المرفق هاء – الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

الجزء 1– مقدمة

1–1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

1- تكتسي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أهمية أساسية بالنسبة إلى حقوق الإنسان وهما يشكّلان جزءًا لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[10] وإنّ ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) المتمثلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وتكتسي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أهمية أساسية بالنسبة إلى الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. كما أنهما يعتبران أمرًا لا غنى عنه لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف 5.

2- ومن أجل تحويل هذه الولاية إلى واقع ملموس، أقرّت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 عملية في مجال السياسات ستسفر عن خطوط توجيهية طوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية (ويُشار إليها في هذه الوثيقة باسم "الخطوط التوجيهية").

3- وقد أقرّ المجتمع الدولي بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد المساواة بين الجنسين كهدف قائم بحد ذاته في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 5).

4- وينتج النظام الغذائي العالمي حاليًا ما يكفي من الأغذية لإطعام جميع سكان كوكب الأرض. ومع ذلك، وبسبب مجموعة من التحديات، يتعذر على عدد متزايد من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية على السواء إعمال حقهم في غذاءٍ كافٍ بوصفه عنصرًا من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وفي تلبية احتياجاتهم اليومية الغذائية والتغذوية. ويؤدي التمييز وأوجه عدم المساواة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأشكال مختلفة من سوء التغذية،[11] لا سيما للنساء والفتيات. وقد استمرّت حالة انعدام الأمن الغذائي، التي ازدادت في عام 2020 في ظلّ جائحة كوفيد–19، في التدهور بقدر أكبر في عام 2021 وأدّت إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، الأمر الذي أثّر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات،[12] وخاصة في صفوف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرات والنازحات واللاجئات والنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة. وفي هذا السياق

[10] الديباجة والمادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[11] يشمل سوء التغذية النقص التغذوي (التقزم والهزال لدى الأطفال، ونقص الفيتامينات والمعادن) فضلًا عن الوزن الزائد والسمنة. تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالمي 2022 - إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

[12] تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022.

العالمي الحافل بالتحديات، تعدّ معالجة عدم المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء والفتيات أمرًا مُلحًا وأكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

5- وتُظهر مجموعة متنامية من الأدلة الروابط الوثيقة القائمة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والأمن الغذائي والتغذية. ويشكّل دعم حقوق جميع النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي يعشن في أوضاع هشة، وتمكينهن، أحد أكثر الطرق فعالية لتحسين النتائج المحققة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية للجميع – النساء أنفسهن وأسرهن ومجتمعهن المحلي ومجتمعهن عمومًا – ولخفض معدل وفيات الرضع والحد من سوء التغذية لدى الأطفال والوقاية من الأمراض غير المعدية. وهذه الأمور محورية لكسر دورات سوء التغذية بين الأجيال، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الغذائية للأطفال دون السنتين من العمر وللنساء، بما في ذلك خلال الحمل والرضاعة، وللفتيات طوال حياتهن.

6- وتُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمرين ضروريين للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وصونهما واستخدامهما بطريقة مستدامة. ويرتبط تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات ارتباطًا إيجابيًا بزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة في العديد من القطاعات – بما في ذلك قطاع الزراعة[13] في سياق يزيد فيه وجود النساء في الزراعة الصغيرة النطاق والأسرية – في حين أن التمييز وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد والتحكّم بها لا يزالان يقوضان التنمية الاقتصادية، مما يؤدّي إلى نتائج اقتصادية[14] دون المستوى الممكن بلوغه. وتؤدّي النساء، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، أدوارًا فعّالة بوصفهن عناصر فاعلة في النظم الغذائية كمزارعات ومنتجات وفلاحات ومزارعات أسريات وصيادات وراعيات ومجهزات وتاجِرات وعاملات بأجر وصاحبات حيازات صغيرة ورائدات أعمال على طول النظم الغذائية وسلاسل القيمة، وكمستهلكات ومعيلات لأسرهن.

7- ورغم التقدم المحرز على مدى عقود، لا تزال النساء والفتيات، ولاسيما اللواتي يعشن في أوضاع هشة، يواجهن العنف والتمييز وعدم المساواة في العالم، وهو ما يتجلّى من خلال تحديات عديدة. ويشمل ذلك العوائق التي تعترض عمليات صنع القرارات؛ وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية الرئيسية والأصول والتكنولوجيات والخدمات التعليمية والمالية والفرص الاقتصادية، والتحكم فيها؛ وعدم المساواة في الوصول إلى الحماية الاجتماعية؛ والمسؤوليات غير المتوازنة وغير المعترف بها في ما يتعلّق بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة؛ والوصول المحدود إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. وتساهم جميع هذه التحديات في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الأمر الذي يؤثّر بشكل سلبي على مختلق ركائز الأمن الغذائي: أي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار، ويولّد عوائق تحول دون تحقيق الشمول والابتكار والاستدامة في النُظم الغذائية، ويحدّ من اضطلاع المرأة بدور فاعل ويمنعها من الانتفاع بشكل متساوٍ. ويستكشف الجزء 3 هذه التحديات ويقدّم نقاط دخول استراتيجية للتغيير.

---

[13] تشمل الزراعة المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية. الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242.

[14] The cost of the gender gap in agricultural productivity، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.

1-2 أهداف الخطوط التوجيهية

8- يكمن الهدف الرئيسي من الخطوط التوجيهية في دعم الدول الأعضاء والشركاء في التنمية[15] وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن وتوليهن مناصب قيادية، كجزءٍ من الجهود المبذولة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، وذلك في إطار السعي إلى الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

9- وستوفّر الخطوط التوجيهية توجيهات ملموسة على مستوى السياسات تستند إلى الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة بشأن تعميم المنظور الجنساني،[16] والسياسات والبرامج العامة المراعية للمنظور الجنساني، والحلول المبتكرة. وتهدف إلى التصدي للأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تشجيع النهج المؤثرة المراعية للمساواة بين الجنسين وللمنظور الجنساني، وتحسين الأُطر القانونية والسياساتية والترتيبات المؤسسية والخطط والبرامج الوطنية، وتعزيز الشراكات المبتكرة وزيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية التي تؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، حسب الاقتضاء.

10- وتهدف الخطوط التوجيهية إلى تعزيز الاتساق في سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات وخطط الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التدابير السياساتية المتآزرة. ويساعد إعداد الأدلة ونشرها حول الأوضاع والتجارب المتنوعة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، والاعتراف بالفرص والقيود والنتائج المتمايزة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، على تغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية وزيادة الوعي ودعم الاستجابات المناسبة، بما في ذلك السياسات والبرامج المحددة الأهداف.

11- وستساهم الخطوط التوجيهية في تسريع وتيرة الإجراءات التي يتخذها جميع أصحاب المصلحة على المستويات كافة، بما في ذلك منظمات المزارعين والمنظمات النسائية، من أجل تحقيق ولاية اللجنة وأهداف خطة عام 2030، كجزءٍ من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة (2020-2030). ونظرًا إلى ما تؤديه النساء والفتيات من أدوار مهمّة في الزراعة والنظم الغذائية والزراعة الأسرية وفي الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الأسري، ستساهم الخطوط التوجيهية أيضًا في تنفيذ خطط عمل عقود الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، والماء من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، والزراعة الأسرية (2019-2028)، وإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030).

1-3 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ومستخدموها المستهدفون

12- إنّ الخطوط التوجيهية طوعية وغير ملزِمة.

13- وقد أعدّت الخطوط التوجيهية لغرض تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الدولية والإقليمية الواجبة التطبيق. وينبغي ألّا يُفسّر أي شيء في هذه الخطوط التوجيهية على أنه يقيّد أو يقوّض أي التزامات أو تعهّدات قانونية قد

[15] يشمل الشركاء في التنمية، على سبيل الذكر لا الحصر، كلًّا من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الأخرى التي تقدم المساعدة الإنمائية.

[16] يعرّف تعميم المنظور الجنساني في الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1997.

تكون الدول خاضعة لها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

14- والمقصود من هذه الخطوط التوجيهية هو أن يتم تفسيرها وتطبيقها وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وينبغي تنفيذها داخل البلدان وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

15- وتكمّل هذه الخطوط التوجيهية، وتدعم، المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات لما تخلّفه من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتغذية لأنفسهن ولعائلتهن وأسرهن المعيشية ومجتمعاتهن وبلدانهن. وتستند توجيهات اللجنة على وجه الخصوص إلى الصكوك القائمة المتفق عليها بين أطراف متعددة والمعتمدة بشأن هذا الموضوع في سياق منظومة الأمم المتحدة، وتقوم بدمجها وتكميلها.

16- وتتوجّه هذه الخطوط التوجيهية إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في معالجة الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات وتوليهن مناصب قيادية. وتتوجّه الخطوط التوجيهية في المقام الأول إلى الحكومات على المستويات كافةً من أجل المساعدة في تصميم السياسات العامة وتنفيذها، لأن هدفها الأساسي هو تعزيز الاتساق بين سياسات القطاع العام وفيما بينها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنها ذات قيمة مضافة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في المناقشات السياساتية وعمليات تنفيذ السياسات. وهذه الجهات الفاعلة هي:

(أ) الحكومات؛

(ب) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها؛

(ج) ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية وغير الملّاك والرعاة والفلاحين والصيادين والعمال المهاجرين والمستهلكين، والرابطات المهنية، ونقابات العمل التي تشمل العمال المنزليين والريفيين والزراعيين والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(د) والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الكبرى؛

(هـ) والمنظمات البحثية والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك الجامعات؛

(و) ووكالات التنمية والعمل الإنساني، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية؛

(ز) والمؤسسات الخيرية.

الجزء 2– المبادئ الرئيسية التي تستند إليها الخطوط التوجيهية

17- يكمن الهدف من الخطوط التوجيهية في أن يجري تطبيقها بالاتساق مع الصكوك التالية بقدر ما تكون ذات صلة وقابلة للتطبيق، وبقدر ما وافقت عليه الدول الأعضاء و/أو أقرّت به و/أو أيّدته:

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)؛
- واستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها AC 1997/2 – تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة؛
- والإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948؛
- والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التوصية العامة رقم 34؛
- والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- واتفاقية حقوق الطفل؛
- واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، 13 سبتمبر/أيلول 2007؛
- وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، 17 ديسمبر/كانون الأول 2018؛
- واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، 28 يوليو/تموز 1951؛
- واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006؛
- وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 140/76: تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021؛
- والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة؛
- واتفاقيات منظمة العمل الدولية 100 و111 و156 و169 و183 و190؛
- وقرار منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، 17 يونيو/حزيران 2009؛
- وقرار منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف في الأجور وحماية الأمومة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2008؛
- وقرارا مجلس الأمن رقم 1325 و2417؛
- وإعلان ومنهاج عمل بيجين، 1995، والوثائق الختامية لمؤتمراتهما الاستعراضية؛

- والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994، وبرنامج عمله ومؤتمرات استعراضه؛
- واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛
- وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016–2025؛
- وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019–2028؛
- وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية؛
- والقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 77/217.

18- وتسعى الخطوط التوجيهية إلى الاستناد إلى عمل الأجهزة الدولية الأخرى، والتوجيهات ذات الصلة الواردة في منتجات سياساتية أخرى، وإلى المساهمة فيها، بما في ذلك ما يلي:

- الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (2004)؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (2012)؛
- وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة (2015)؛
- ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية (2015)؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، 2015؛
- والإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2017)؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (2021)؛
- وجميع التوصيات على مستوى السياسات التي أقرّتها اللجنة.

والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الخطوط التوجيهية هي كالآتي:

19- **الالتزام بحقوق الإنسان والإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني**. يساهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في إعمال حقوق الإنسان التي هي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة. وتتماشى هذه الخطوط التوجيهية مع الصكوك الدولية والإقليمية وتستند إليها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي تتناول حقوق الإنسان.

20- **عدم التمييز**. ينبغي ألّا يخضع أي شخص لأي شكل من أشكال التمييز بموجب القوانين والسياسات والممارسات. وتتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية التي تتحمّلها الدول في ضمان تمكين جميع الأشخاص من التمتع بجميع حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسهم، مع الإقرار بالاختلافات بينهم واتخاذ تدابير محدّدة ومؤقتة تهدف إلى تسريع المساواة العملية، حسب الاقتضاء.

21- **تمكين جميع النساء والفتيات.** تستند الخطوط التوجيهية بشكل كامل إلى دعم تمكين جميع النساء والفتيات، والاعتراف بهن كصاحبات حقوق وجهات فاعلة في التغيير وقائدات. وترتكز الخطوط التوجيهية إلى العلاقة الإيجابية بين تمكين النساء والفتيات وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتوصي كذلك باتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز استقلالية النساء والفتيات ودورهن كعناصر فاعلة، بشكل فردي وجماعي، لكي يشاركن بطريقة نشطة وهادفة في عملية صنع القرارات، وذلك من أجل أن يتحكّمن في حياتهن ويقوّين خياراتهن الاستراتيجية التي تؤثر على حياتهن وسبل عيشهن وعلى مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن ككلّ.

22- **التصدي للعوائق الهيكلية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.** تعزّز الخطوط التوجيهية تطبيق نُهج المساواة بين الجنسين المبتكرة التي تعترض وتعالج كلًا من أعراض عدم المساواة بين الجنسين – بما في ذلك وصول المرأة المقيّد إلى الأراضي والخدمات المالية والموارد الإنتاجية الأخرى – وأسبابه الهيكلية، بما في ذلك القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية والمواقف التمييزية، والممارسات العرفية والنماذج النمطية الجنسانية الضارة، من أجل نظم غذائية مستدامة للجميع، وتحترم الثقافات والقوانين المحلية والوطنية. ويتطلّب ذلك مشاركة جماعية من الجميع، بما في ذلك الرجال والفتيان، وكذلك من السلطات المحلية والتقليدية، والإقرار بقيادة النساء والفتيات واحترامها، من أجل تعزيز المسؤولية والالتزام المشتركين من أجل النجاح في تحويل علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء.

23- **الملكية القطرية.** ينبغي تنفيذ الخطوط التوجيهية مع مراعاة الأولويات الإنمائية والسياق الخاص لكل بلد. وإن الخطوط التوجيهية معدّة ليتم تفسيرها وتطبيقها وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها، إضافة إلى الالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي المنطبق على البلد، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

24- **تعزيز الاتساق السياساتي والقانوني والمؤسسي.** تساهم الخطوط التوجيهية في تحسين وتعزيز الأُطر السياساتية والقانونية والمؤسسية التي تعزّز الاتساق في تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وسيساعد ذلك على تعزيز أوجه التآزر وتجنّب الازدواجية وتخفيف حدة المخاطر، ومنع الآثار غير المقصودة أو المتناقضة من سياسة أو مجال قانوني إلى سياسة أخرى أو مجال قانوني آخر.

25- **التحليلات والنُهج الجنسانية المحدّدة السياق.** يجب أن تقوم الجهود الفعالة الرامية إلى إحداث التغيير على فهم الطبيعة المحددة للمشكلة القائمة في مجتمع معيّن. ومن ثم، فإن الخطوط التوجيهية تعزّز التحليلات والإجراءات الجنسانية الشاملة والتشاركية المحدّدة السياق – التي تتجنّب أوجه التعميم والنماذج النمطية – والتي تراعي التجارب التي تعيشها جميع النساء والفتيات والسياق على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات والأدوار والمعايير الجنسانية وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

26- **النُهج المتعددة الأبعاد.** تقرّ الخطوط التوجيهية بأن النساء والفتيات غالبًا ما يعانين من أشكال متعدّدة من التمييز بشكل متزامن وذلك على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر،[17]

[17] ترد أمثلة أخرى على الأسس التي يقوم عليها التمييز في الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي ونتائج التغذية لديهن. وتشـــجّع الخطوط التوجيهية اتباع نهج متعدّد الأبعاد ومتكامل يعالج هذه الخصـــائص المترابطة والمتكافلة. والجدير بالذكر أن النســـاء والفتيات من المجتمعات المحلية والشـعوب الأصـلية، والنسـاء والفتيات ذوات الإعاقة، والنسـاء المسـنات، غالبًا ما يعانين من التهميش والحرمان بشكل خاص حتى في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

27- **تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالاقتران مع الإجراءات المحدّدة الأهداف**. إلى جانب تشجيع النُهج التحويلية، تدعم الخطوط التوجيهية تعميم مراعاة المنظور الجنسـاني في جميع السياسـات والتدخلات، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأنّ تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلّب استكمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بتدخلات محددة الأهداف تركّز على النساء والفتيات.

28- **النهج القائم على الأدلة**. تسـتند الخطوط التوجيهية إلى الأدلة السـليمة التي تمكّن من اتخاذ قرارات مسـتنيرة، وإقامة نُظم قائمة على الأدلة للرصد والتقييم، وبلورة استجابات وسياسات فعالة، وتشجّع استخدامها. كما أنها تشـجّع جمع البيانات المصـنّفة بحسـب نوع الجنس والعمر فضـلًا عن الإحصـاءات الجنسـانية والمتغيّرات الأخرى، وتحليلها واستخدامها لإجراء تحليل جنساني دقيق ومحدد السياق.

29- **الشمول والمشاركة في عمليات وضع السياسات وسنّ القوانين**. تشجّع الخطوط التوجيهية السياسات والأُطر القانونية والممارسـات التي تعزز المشـاركة الكاملة والمتسـاوية والهادفة لجميع النسـاء والفتيات، بما في ذلك النسـاء والفتيات اللواتي يعشن في أوضاع هشة،[18] ونساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية وكذلك المنظمات التي تقودها النساء، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والحركات الاجتماعية، والتي تحترم في الوقت نفسه التعددية في إعداد السياسات وسنّ القوانين وتنفيذها.

30- **التعاون والشـراكة بين أصـحاب المصـلحة المتعددين**. تقرّ الخطوط التوجيهية بأهمية توطيد التعاون والشـراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة والقادة بوصفهم حلفاء في العمليات الرامية إلى النهوض بالمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة والفتيات في ســـياق الأمن الغذائي والتغذية. وتتطلّب الشـراكات الفعالة مع الجهات الفاعلة كافةً، وجود قواعد شـفافة للمشـاركة والمسـاءلة تشـمل إعطاء ضـمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته.

[18] تشمل النساء اللواتي يعشن في أوضاع هشة في معظم الأحيان النساء الحوامل والمرضعات، والنساء في سن الإنجاب، والمراهقات، والنساء مقدمات الرعاية، والنساء في النزاعات المسلحة، والمسنات، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء الشعوب الأصلية، والمهاجرات، واللاجئات، والنازحات.

الجزء 3– القضايا والتحديات والسياسات والنُهج الاستراتيجية

3–1 التوصيات الشاملة

31- تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(1) **تعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية**، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الدولية والإقليمية السارية.

(2) **وتطبيق تشريعات تعزّز عدم التمييز والمساواة بين الجنسين، أو تعزيز هذه التشريعات أو سنّها.**

(3) **وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية لكي تتسنّى حماية حقوق جميع النساء والفتيات، بما في ذلك** الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وبشأن القضايا المتعلقة بالممتلكات، ولا سيما حيازة الأراضي، في المناطق الريفية والحضرية، والميراث والخدمات المالية.

(4) **وضمان وجود تدابير هادفة للصحة والحماية الاجتماعية الشاملة،[19] حيثما كان ذلك ممكنًا**، من أجل دعم جميع المحتاجين، ولاسيما النساء والفتيات خاصة في حالات الطوارئ والصدمات والأزمات الممتدة.[20]

(5) **وتعزيز تعميم المنظور الجنساني عبر مختلف القطاعات ذات الصلة**، بما في ذلك قطاعا الزراعة والأغذية على جميع المستويات الحكومية، لأن ذلك يدعم مشاركة النساء والفتيات وتمكينهن ويخلق قوة دافعة لمعالجة عدم المساواة عبر مجموعة من المسائل ذات الصلة.

32- وتُحث الحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، على القيام بما يلي:

(1) **تصميم سياسات وبرامج عامة مراعية للمنظور الجنساني أو للمساواة بين الجنسين وتنفيذها على أساس عمليات تقييم المساواة بين الجنسين التي تملكها البلدان والخاصة بكل بلد** والتي تسترشد بالنُهج التشاركية والشاملة، مع مراعاة السياقات والاحتياجات والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة.

(2) **وتعزيز المشاركة الكاملة للرجال والفتيان كعناصر محفّزة للتغيير وجهات مستفيدة منه وكشركاء استراتيجيين وحلفاء** في معالجة العوائق الهيكلية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وكجهات فاعلة ومشاركين في العمليات والاستراتيجيات، ولا سيما تلك التي تقودها النساء. وبالنظر إلى الثقافات والقوانين المحلية والوطنية، تعتبر مشاركتهم الفعالة ضرورية من أجل النجاح في تحويل علاقات القوة غير المتكافئة والنُظم والمؤسسات والهياكل والأعراف الاجتماعية التمييزية. كما ينبغي تعزيز المشاركة الإيجابية للرجال والفتيان وإبرازها بقدر أكبر.

---

[19] القرار A/RES/74/2 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019 بشأن التغطية الصحية الشاملة. والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، 2012.

[20] إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (2015).

(3) والتصدي **للأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة على التمييز بين الجنسين على جميع مستويات النظام الغذائي** التي تديم عدم المساواة بين الجنسين في سياق الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة والقادة المعنيين بوصفهم حلفاء في عمليات التغيير. ولتحقيق المساواة بين الجنسين، ينبغي أن ينتقل التحوّل من التغيير الفردي إلى التغيير النُظمي وأن يشمل مجالات الحياة غير الرسمية والرسمية على السواء. كما ينبغي ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والرجال في تصميم البرامج والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وكذلك في تنفيذها ورصدها وتقييمها.

(4) **وتجميع وتحليل واستخدام البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس والعمر والإعاقة والمتغيرات الأخرى** المرتبطة بجميع أشكال التمييز فضلًا عن الإحصاءات والمؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين بصورة منتظمة، بما في ذلك البيانات والإحصاءات والمؤشرات التي تعكس المعارف الأصلية والمحلية الحالية والتقليدية للرجال والنساء بموافقتهم الحرّة والمسبقة والمستنيرة، بحسب مقتضى الحال، وفقًا للقوانين واللوائح المرعية بما يشمل حماية البيانات وحقوق الخصوصية.

(5) **وتعزيز النُظم الغذائية المستدامة التي تحقق المساواة بين الجنسين**، وحسب الاقتضاء، دعم المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية في مجال إنتاج الأغذية وتجهيزها واستهلاكها وتوزيعها وإنتاج الأغذية المغذية والميسورة الكلفة التي تلبي الأذواق الغذائية، حسب ما هو مناسب وطنيًا، وتساهم في أنماط غذائية صحية من خلال نظم غذائية مستدامة. وينبغي بناء قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز الإنتاج المستدام من خلال تمكين المرأة من تأدية دور كصاحبة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم وفقًا للقوانين والمؤسسات المحلية والوطنية.

(6) **وضمان وجود الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية**، مدعومة بالالتزام السياسي والسياسات العامة التي تشجّع تهيئة بيئة مواتية لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مصحوبة بسياسات وبرامج ومؤسسات محدّدة تعالج أعراض أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأسبابها الجذرية. وينبغي اتخاذ تدابير لدعم وضع الميزانيات المراعية للمساواة بين الجنسين أو للمنظور الجنساني، وتنفيذها، عند الإمكان.

(7) **والاضطلاع بتواصل استراتيجي وشامل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني** واعتماد منظور جنساني في النظم الزراعية والغذائية الوطنية، بما في ذلك فرص الاستثمار،[21] حيثما يكون ذلك مناسبًا وتطبيقه ممكنًا.

3-2 الأمن الغذائي للنساء والفتيات وتغذيتهنّ

3-2-1 القضايا والتحديات

عدم المساواة في الحصول على الأغذية المغذّية والصحّية وتوزيعها

33- إن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم أعلى لدى النساء منه لدى الرجال. ولا تزال الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي قائمة حتى بعد التحكّم في العوامل الاجتماعية والاقتصادية

[21] الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 الذي أقرّه المؤتمر في يونيو/حزيران 2021.

الأخرى مثل التعليم أو الدخل، وصنع القرارات على مستوى الأسرة المعيشية، وتوزيع الأغذية وعبء العمل، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتحكّم بالموارد. وتؤدي المرأة دورًا حاسمًا في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها وهي مسؤولة في الكثير من الأحيان عن استهلاك الأغذية داخلها. وتميل المرأة إلى إسناد الأولوية لتلبية احتياجات أفراد الأسرة الآخرين، لا سيما في أوقات الندرة، وإلى خفض متناولها من الأغذية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على حالتها التغذوية. ونتيجة لذلك، قد تتناول النساء والفتيات كمية أقل من الأغذية و/أو أغذية متدنية الجودة، ما يجعلهن أكثر عرضة للجوع وسوء التغذية. ولذلك، ثمة حاجة إلى التصدي للتمييز البارز بين الجنسين عند مواجهة انعدام الأمن الغذائي.[22]

الاحتياجات التغذوية المحددة للنساء والفتيات خلال مجرى حياتهن

34- تختلف الاحتياجات التغذوية للنساء والفتيات تبعًا لمجرى حياتهن وأنشطة العمل التي تضطلع بها النساء. وفي الكثير من الأحيان، تمنع الأعراف المميّزة بين الجنسين السائدة في العديد من المجتمعات المحلية والمجتمعات والمقترنة بالفقر، النساء والفتيات من التمتع بأنماط غذائية صحية والمطالبة بها واستهلاكها وتعرضهنّ لخطر المعاناة من أشكال مختلفة من سوء التغذية التي يحددها نوع الجنس بشكل جزئي (يتعرّض العديد من النساء مثلًا لدرجة عالية من خطر المعاناة من فقر الدم) والتي تشكّل بالتالي عوامل خطر تعرّض النساء والفتيات للإصابة بأمراض أخرى. ويمكن لسوء التغذية لدى الفتيات والأمهات أن يؤدي إلى مضاعفات في وقت لاحق من الحياة، وخاصة خلال حمل النساء والشابات، ولا سيما أثناء المخاض والولادة.

35- وللنساء والشابات احتياجات تغذوية إضافية، كمًا ونوعًا، خلال فترات الحمل أو الرضاعة الطبيعية وعند القيام بعمل يتطلّب جهدًا بدنيًا، مثل العمل في المزرعة. وتؤثر حالتهن التغذوية في فترة ما قبل الحمل وأثناء الحمل والرضاعة الطبيعية، على الحالة التغذوية لأطفالهن وعلى نموهم الذهني والبدني.

تمكين جميع النساء والفتيات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية للجميع

36- هناك أدلة[23] تفيد بأنّ تمكين المرأة والفتيات هو وسيلة لتحسين تغذية الأسرة المعيشية بكاملها ورفاهها في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبوجود روابط إيجابية بين تمكين المرأة وصحة الطفل والأمّ.

37- وفي حين أنه يمكن للمرأة أن تتحكّم في بعض جوانب القرارات المتعلقة بإنتاج الأغذية وشرائها وتحضيرها، غالبًا ما يهيمن الرجال في العديد من المجتمعات على بعض القرارات الرئيسية بسبب الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة الهيكلية. وينبغي أن تكون المرأة في وضع يمكّنها من اتخاذ قرارات بشأن تغذيتها والتمتع بالقدرة على المساهمة في تحسين تغذية أسرتها.

38- وتميل النُهج التقليدية للتثقيف التغذوي إلى تعزيز الأدوار الحالية للجنسين، مع التركيز على دور المرأة كأم ومقدمة الرعاية للأطفال وتجاهل الفتيان والرجال في برامج التثقيف التغذوي في الكثير من الأحيان. وينبغي للتثقيف التغذوي أن يدعم النُهج المراعية للمنظور الجنساني التي تتحدّى الأعراف الضارة المبنيّة على نوع الجنس.

[22] FAO Data snapshot - Using sex-disaggregated data to better understand gender gaps in agriculture

[23] مثلًا الصفحتين 93 و104 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021.

3-2-2 السياسيات والنُهج الاستراتيجية

39- ينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المشتركة بين القطاعات التي تعترف بالاحتياجات التغذوية المحدّدة للنساء والفتيات والمرتبطة بمجرى حياتهن وظروفهن (مثلًا الأرامل والنساء المطلّقات والأمهات العازبات)**. وينبغي أن تعترف هذه السياسات والتدخلات بالوضع التغذوي للنساء والفتيات خلال مجرى حياتهن، وأن تساهم في تحسينه. وينبغي إسناد الأولوية للتدابير التي تستهدف النساء والفتيات في أكثر الحالات ضعفًا من الناحية التغذوية، مثل النساء الحوامل والمرضعات (لا سيما خلال الأيام الألف الأولى للأم والطفل).

(2) **وتشجيع اتباع نهج منسق ومتكامل في مجال السياسات من أجل الحد بشكل فعال من عدم المساواة بين الجنسين، ودعم تمكين النساء والفتيات، وتحسين وضعهن التغذوي في المناطق الحضرية والريفية.** ويعد التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين أمرين ضروريين لتحقيق النتائج المنشودة. وينبغي للبرامج القطاعية مثل البرامج الصحية والتعليمية والعلمية والابتكارية والاقتصادية والزراعية والمتعلقة بسلامة الأغذية والوصول إليها وبالطاقة والبيئية والمياه والصرف الصحي والتخفيف من حدّة تغيّر المناخ والتكيّف معه والحماية الاجتماعية، أن تدمج المساواة بين الجنسين والاستجابة لها في سياق انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

(3) **واستكمال البرامج القائمة التي أثبتت فعاليتها من خلال تشجيع البرامج المراعية للمنظور الجنساني التي تيسّر توفير الأغذية المغذية والكافية في سياق الأمن الغذائي الوطني**، ولا سيما في سياقات الندرة، **أو من خلال تصميمها أو تكييفها**، مع معالجة الاحتياجات الغذائية المرتبطة بالصحة، والأنماط والسياقات الثقافية، والأذواق الغذائية، والعادات الغذائية.

(4) **وتشجيع وتأمين التعليم الكافي والمناسب ثقافيًا والشامل والجيّد بشأن الأنماط الغذائية الصحية والتغذية للنساء والرجال والفتيات والفتيان** من أجل تعزيز قدرتهم على اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن تغذيتهم وتغذية أسرهم المعيشية.

(5) **ودعم البحوث المراعية للمنظور الجنساني والمحددة الأهداف التي تجرى في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والمشاركة في توليد المعارف، والخدمات الإرشادية والاستشارية** من أجل تمكين المرأة من الحصول على الأغذية المغذية والميسورة الكلفة وإنتاجها.

3-3 مشاركة النساء والفتيات وإسماع صوتهن وتأدية دورهن القيادي بشكل كامل ومتساوٍ وهادف في مجال وضع السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات

3-3-1 القضايا والتحديات

40- لا تزال مشاركة المرأة في هيئات صنع القرارات الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في القطاعين العام والخاص، منخفضة في العديد من البلدان. ويعد تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة ودورها القيادي أمرًا بالغ الأهمية للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية لذاتها وأسرتها ومجتمعها، ما يمكّنها من التأثير على السياسات والاستراتيجيات والخطط الاستثمارية ومراعاة معارفها ومصالحها واحتياجاتها وأولوياتها الخاصة.

41- وعلى مستوى المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية على السواء، يمكن أن تتأثر المشاركة في عمليات إنتاج الأغذية وتجهيزها وبيعها بالجملة والتجزئة والتجارة فيها، بما في ذلك من خلال المشاركة المجدية في الاتحادات المجتمعية ورابطات الأعمال التجارية، بعلاقات القوة غير المتكافئة والأدوار الجنسانية والأعراف الاجتماعية والممارسات التمييزية. ويمكن أن تكون التحديات أكثر حدة بالنسبة إلى النساء الريفيات ونساء المجتمعات المحلية ونساء الشعوب الأصلية بسبب عدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وخدمات الدعم الاجتماعي، والافتقار إلى فرص التمثيل في عمليات صنع القرارات، واستمرار علاقات القوة والنظرة التاريخية والهيكلية غير المتكافئة إلى الأدوار التقليدية لكلٍ من المرأة والرجل في المجتمع.

42- وترتبط سلطة المرأة في عملية اتخاذ القرارات في ما يخص إنفاق الأسرة، بالأنماط الغذائية الصحية ونتائج التغذية والتعليم والصحة والرفاه العام الأفضل لنفسها ولأفراد الأسرة الآخرين.[24]

43- وتشكّل جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والفتيات عوائق جسيمة تحول دون تولي المرأة أدوارًا قيادية ومشاركتها بشكل كامل في الحياة العامة والمجتمعية.

3-3-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

44- ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(1) **النظر في تشجيع تدابير العمل الإيجابي الجديدة والقائمة وتطويرها وتكييفها وتنفيذها حسب الاقتضاء،** مثل المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرارات وفي المناصب على جميع المستويات وفي جميع المجالات المرتبطة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية من أجل تشجيع وتعزيز تمثيل المرأة العادل في المناصب القيادية والإدارية، بما في ذلك في القطاعين العام والخاص، وضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الشامل والجيد والمشاركة في المنظمات ذات الصلة.

(2) وتشجيع **الانخراط والمشاركة الكاملين والمتساويين والفعالين والشاملين والهادفين لجميع النساء والفتيات ومنظماتهن** في عملية تصميم السياسات وتنفيذها والإشراف عليها واتخاذ القرارات البرامجية للأمن الغذائي والتغذية والزراعة والنظم الغذائية، حسب مقتضى الحال. وسيلزم اعتماد مجموعة واسعة من التدابير لدعم

[24] Is women's empowerment a pathway to improving child nutrition outcomes in a nutrition-sensitive agriculture program?، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 2019.

القيادة النسائية وتمكين المرأة والفتيات بشكل فعال، مثل التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(3) **وتمكين الشـــابات باعتبارهن الجيل الجديد من القادة**. ويعني ذلك تشـــجيع التدريب على القيادة وتمويله لفائدة النساء والفتيات، وضمان إتمامهن مرحلة التعليم الثانوي، ودعم التحاقهن بالتعليم العالي لكي يتمكّن من المشاركة في صنع القرارات على جميع المستويات.

(4) **وتعزيز الدور القيادي للمرأة والمنظمات النسائية – والمعنية بحقوق المرأة –** بما في ذلك منظمات النساء الريفيات ونسـاء الشـعوب الأصـلية، مثلًا من خلال إضـفاء الطابع المؤسـسـي على نظم الجوائز وتمويلها للاعتراف بالنساء القائدات وبالمنظمات النسائية.

45- وينبغي للحكومات، بدعم من سـائر أصـحاب المصـلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشـعوب الأصـلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **تعزيز دور المنظمات النســائية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة ذات الصــلة والعمل الجماعي النســائي في ســياق الأمن الغذائي والتغذية**، مع الاعتراف بأهمية الارتباط الذاتي ودور حركات المجتمع المدني والحراك الاجتماعي ذي الصلة الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في مجال صنع القرارات على جميع مسـتويات الزراعة والنُظم الغذائية. وتحليل القيود – قبل التمويل – التي تواجهها المرأة في التنظيم الذاتي (مثل عدم المساواة في المسؤوليات الأسرية، والقيود الأخرى الخاصة بالسياق والناشئة عن الأعراف الاجتماعية والتمييز) والتصدي لها بحسب مقتضى الحال. ويمكن أن يشمل الدعم التمويل المباشر لمنظمات تمكين المرأة لكي يتسنّى للنساء، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، تولي أدوار قيادية في عملية صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، حسب الاقتضاء.

(2) **والتصــدي لجميع أشــكال التمييز ضــد المرأة والفتيات، وخاصــة الأعراف وأوجه التحيّز والمواقف التمييزية بين الجنسـين**، بما في ذلك بين القادة الذكور من خلال زيادة الوعي والتدريب ووضـع سـياسـات وخطط عمل مراعية للجنسين. وينبغي إبراز أمثلة على قيادة المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك في الخدمة المدنية، والحكومة، والبحث العلمي، والتطور التكنولوجي، والأوســـاط الأكاديمية، والأعمال التجارية، والمجتمعات المحلية، ضـمن جملة مجالات أخرى. كما ينبغي تشـجيع مشـاركة جميع النسـاء بشـكل كامل ومتساوٍ وهادف وقيادتهن في جميع هذه العمليات بقوة.

3-4 التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في سياق الزراعة والنظم الغذائية المستدامة

3-4-1 نفاذ المرأة إلى سوق العمل وحصولها على العمل اللائق

3-4-1-1 القضايا والتحديات

46- يمثّل الحصـول على فرصـة عمل آمنة ولائقة تسـودها ظروف الكرامة والسـلامة أمرًا مهمًا للغاية من أجل رفاه الإنسـان ورخائه، وهو كذلك عنصـر أسـاسـي يسـاهم في ضـمان الأمن الغذائي والتغذية. ومن المرجح أن تعمل النسـاء أكثر من الرجال في الوظائف غير النظامية وغير الآمنة، بما في ذلك في الزراعة والنظم الغذائية، كما لديهن

فرص أقل للحصول على الحماية الاجتماعية. وتعاني النساء في الكثير من الأحيان من فجوة في الأجور والرواتب، إذ يتقاضين أجورًا أقل من الرجال لقاء عمل متساوٍ أو عمل متكافئ القيمة، ويتعرضن للتمييز والفصل المهني وظروف العمل غير الآمنة وغير السليمة والاستغلال وجميع أشكال العنف والمضايقات في مكان العمل، ولا سيما النساء اللواتي يعملن في الزراعة والنظم الغذائية. ويعزى ذلك إلى عوامل متعددة تواجهها النساء والفتيات، بما فيها التمييز، والنماذج النمطية الجنسانية، والفصل الأفقي والعمودي في سوق العمل، والتوزيع غير المتكافئ للعمل المأجور وعمل الرعاية غير المأجور، والمستويات الأدنى من التعليم، وعدم معرفة حقوقهن كموظفات، وعدم إعمال هذه الحقوق.

47- وتتضرّر النساء والشابات في الزراعة من الافتقار إلى التدابير الملائمة للصحة والسلامة. ويمكن للعمل الزراعي المضطلع به من دون تدريب ملائم ومن دون الوصول إلى مياه الشرب الآمنة والنظيفة، ودورات المياه، والملابس والمعدات الواقية، أن يعرّض العمال الزراعيين لمخاطر متزايدة.

48- وغالبًا ما تحدّ الأعراف الاجتماعية المتحيزة جنسانيًا، والقوانين والممارسات التمييزيّة، والعوائق الهيكلية الأخرى من مشاركة المرأة في منظمات العمال والمنتجين ومؤسسات العمل المنظم، مثل نقابات العمال.

49- ويتعرّض المهاجرون، وخاصة النساء والفتيات والعمال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية، ولا سيما النساء والفتيات منهم، أكثر من غيرهم للاستغلال الشديد في العمل وغيره من أشكال الإساءة. وتعاني تلك النساء والفتيات في الكثير من الأحيان من حالات ضعف بسبب التمييز القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتمييز.

3-4-1-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

50- تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(1) **ضمان وجود إطار قانوني متين** يؤسس لحماية حقوق العمال ومبادئ العمل المعترف بها دوليًا ويحمي المبادئ الرئيسية مثل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي أو العمل المتكافئ القيمة، وظروف العمل الآمنة، بما في ذلك عدم التسامح مطلقًا مع التحرّش، **وإنفاذ القوانين بصورة استباقية.**

(2) **وتشجيع جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والإحصاءات الجنسانية**، بما في ذلك من الشعوب الأصلية، بشأن القطاع غير النظامي، بما في ذلك ظروف العمل والعيش في الزراعة، **وتحليلها واستخدامها.**

51- وينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات واحترام حقوق الإنسان والعمل في** مكان العمل، بما في ذلك للنظر في التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

(2) **وتشـــجيع العمـل اللائق في القطاعين العام والخاص**، بما في ذلك عن طريق احترام حقوق العمال، ومنها المبادئ والحقوق الأســـاســـية في العمل،[25] والحوار الاجتماعي، وغير ذلك من تدابير، بما في ذلك الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية.

(3) **واعتماد سياسات وبرامج واستراتيجيات عامة محددة لزيادة حصول المرأة على فرص عمل في المزرعة وخارجها وفرص تنظيم المشـــاريع وملكية المزارع في قطاع الزراعة**، بما في ذلك التعليم والتدريب الفنيان والمهنيان وتنمية المهارات، وخدمات الوساطة المناسبة في العمل، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة المراعية للمنظور الجنساني والتي تأخذ احتياجات المرأة وأولوياتها الخاصة في الحسبان.

(4) ودعم **انتقال المرأة من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي**، وبذل الجهود في الوقت نفسه للحد من الفصل في سوق العمل. والاعتراف **بحقوق العمل للنساء اللواتي يعملن في الاقتصاد النظامي وغير النظامي** وحمايتها، **وتمكين دورهن كرائدات أعمال**.

(5) **واعتماد سياسات وبرامج عامة تراعي المساواة بين الجنسين وتتبع نهجًا تحويليًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة وســـلاســـل القيمة الغذائية، وتدعيمها من أجل التصـــدي للفجوة في الأجور بين الجنسين** وتعزيز العمل اللائق. ويمكن أن تشمل هذه السياسات والبرامج التكنولوجيات والممارسات الأكثر أمنًا والموفّرة لليد العاملة في مختلف القطاعات الفرعية الزراعية، واعتماد تدابير الســـلامة والصـــحة المهنيتين، والوصول إلى الحماية الاجتماعية، والأجور المعيشية الكافية وغير التمييزيّة، والتدابير التي تسمح بالتوفيق بين العمل المأجور وأعمال الرعاية غير المأجورة، مثل ترتيبات العمل المرنة للنســـاء والرجال وتوفير رعاية الأطفال العالية الجودة والمتاحة والميسورة الكلفة والشاملة.

3-4-2 مشاركة المرأة في الزراعة والنُظم الغذائية بوصفها منتجة ورائدة أعمال

3-4-2-1 القضايا والتحديات

52- تعاني المرأة من عدم المســـاواة والتمييز في أبعاد عديدة من النظم الغذائية. كما أنها تعاني من عدم المســـاواة في الوصـول إلى الموارد بأنواعها كافةً — المياه، والأراضـي، ورأس المال، والمعارف، والمعارف التقليدية، والتكنولوجيا — وفي التحكّم بها. وغالبًا ما تكون الاســـتثمارات موجّهة نحو دعم النظم الغذائية التي يهيمن عليها الرجال لأسباب عديدة، بما في ذلك الأعراف التمييزية بين الجنسين، والنماذج النمطية الجنسانية، والتمييز في حصول المرأة على الموارد، والعبء غير المتساوي لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية. ويحد عدم المساواة بين الجنسين في النظم الغذائية حصـول النسـاء والفتيات — وخاصـة نسـاء الشـعوب الأصـلية – على الموارد، الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية وقدرة النســـاء والفتيات على إدارة المخاطر؛ ومشـــاركة المرأة وإسماعها صـــوتها في مجموعات المنتجين؛ ووصول المرأة إلى الأنشطة المأجورة وتوافر الوقت والطاقة اللازمين لديها من أجل هذه الأنشطة، مما يقيّد مساهمتها في دخل أسـرتها وأمنها الغذائي وتغذيتها. ومن شـأن جمع البيانات المصـنّفة بحسـب نوع الجنس والعمر فضـلًا

[25] إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين، جنيف، 18 يونيو/حزيران 1998.

عن الإحصاءات الجنسانية بشأن النساء والفتيات في الزراعة والنظم الغذائية، أن يساعد على التصدي لأوجه عدم المساواة والتمييز هذه بشكل أفضل.

53- وتشارك المرأة بفعالية في الزراعة والنُظم الغذائية بوصفها منتجة ورائدة أعمال. كما أنها تساهم في الزراعة والنظم الغذائية وفي الأمن الغذائي والتغذية بعملها، ولكن أيضًا بمعارفها المتعلقة بالممارسات الزراعية والتنوع البيولوجي، وخاصة من قبل المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وتؤدي المرأة دورًا رئيسيًا في إدارة الموارد الطبيعية وإنتاج الأغذية وتجهيزها وحفظها وتسويقها.[26] ولكنّ هذه الأدوار غالبًا ما تكون غير مأجورة وغير معترف بها وغير محمية بقوانين العمل لأن معظم العمل المضطلع به في إنتاج الأغذية وتجهيزها على نطاق صغير الذي تميل المرأة إلى الانخراط فيه يجري في الاقتصاد غير النظامي. وتواجه النساء العاملات في الزراعة قيودًا على المشاركة بشكل كامل ومتساوٍ وهادف في سلاسل القيمة والزراعة والنظم الغذائية.

54- وإن قدرة المرأة على المشاركة في النظم الغذائية مقيّدة بحقوق الملكية غير المتساوية؛ وعدم التوازن بين الجنسين في التعليم، ولا سيما التعليم العالي والفني؛ والافتقار إلى القدوة؛ وقلّة النساء اللواتي يعملن في منظمات تدعم الأعمال التجارية، ولا سيما في مناصب صنع القرار؛ والافتقار إلى الثقة لتوسيع أعمالهن التجارية بسبب قلّة الدعم المقدم لهن داخل أسرتهن أو مجتمعهن المحلي؛ والافتقار إلى الوقت بسبب توزيع العمل المنزلي وعمل الرعاية بشكل غير متساوٍ. ويتحدّد حصول المرأة على الموارد والخدمات المادية وغيرها من الموارد والخدمات التكميلية الضرورية من أجل المشاركة بصورة كاملة في سلاسل القيمة والنظم الغذائية، من خلال إشراكها في الشبكات ورأس المال الاجتماعي المخصّص لها. وغالبًا ما تكون مجموعات المنتجين ووكلاء الإرشاد الزراعي ووسائل النقل والخدمات الأخرى متاحة للرجال أكثر من النساء. ولا يتعامل مزوّدو الخدمات في كثير من الأحيان مع النساء كعميلات ويخفقون في النظر في الاحتياجات والأولويات المتمايزة للنساء والرجال وفي تلبيتها.

3-2-4-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

55- ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(1) **تيسير مشاركة المرأة في الاستثمارات في النظم الغذائية بوصفها وكيلة وجهة فاعلة**، بما في ذلك في الزراعة والأسواق الإقليمية، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى مثل المؤسسات الخاصة، وذلك من خلال التعاونيات ومنظمات المنتجين.

(2) **وتعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية الريفية والنقل والأنشطة الخاصة** (في شتّى النظم الغذائية وعلى طول سلاسل القيمة) التي تدعم المنتِجات، بما في ذلك المنتِجات الشابات، ورائدات الأعمال وتعزز قدرات المرأة على استخدام واعتماد التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأساليب الأخرى التي تقلّل من عبء عملها وتعزز قدراتها/أدوارها الإنتاجية والمولّدة للدخل.

[26] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2019. عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028). الركيزة 3 من خطة العمل العالمية. روما.

(3) **وتعزيز جمع البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس والعمر فضلًا عن الإحصاءات الجنسانية، وتحليلها واستخدامها في النظم الغذائية**، بما في ذلك من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبموافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة، بحسب مقتضى الحال، من أجل تكوين فهم دقيق للفجوات والأعراف والأدوار الجنسانية القائمة. ويتطلّب تصميم سياسات وبرامج عامة فعالة لتمكين النساء والفتيات إجراء تحليل جنساني خاص بكل سياق بواسطة بيانات عالية الجودة.

56- وتُشجّع الحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، على القيام بما يلي:

(1) **التصدي للأعراف الاجتماعية والنماذج النمطية الجنسانية السلبية** التي تقيّد إشراك المرأة في الاستثمارات الزراعية، والنظم الغذائية، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، من أجل تيسير مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتحكّمها في مختلف مكوّنات سلاسل القيمة والزراعة والنظم الغذائية وكذلك تحكّمها في المنافع التي تعود بها مشاركتها ومن أجل تمكينها من ممارسة هذا التحكّم.

(2) **ووضع وتنفيذ استراتيجيات في مجال الأمن الغذائي والتغذية بهدف إعمال حقوق النساء والفتيات وتقوية قدراتهن على المشاركة بصورة ناجحة في النظم الغذائية وفي مختلف مكوّنات سلاسل القيمة**، بما في ذلك لسوق العمل.

(3) **وتسهيل مشاركة النساء والشابات مشاركة متساوية وكاملة وفعالة وهادفة في الشبكات الاجتماعية والاقتصادية**، بما في ذلك المنظمات والتعاونيات النظامية وغير النظامية المعنية بالمنتجين، مع الاعتراف بالنُظم المالية التقليدية المحلية والتمويل الإقليمي والمتعدد الأطراف ودعمهم، وإيلاء الاهتمام للمشاركة والقيادة الفعالتين للمرأة عند وجودها في شبكات مختلطة. ويمكن أن تساهم هذه الشبكات في إحداث تغيير حقيقي نحو الاستقلال المالي للمرأة.

(4) ودعم **تحليلات الزراعة والنظم الغذائية وسلاسل القيمة** التي تركّز على عمليات الإنتاج والمعالجة والتغليف والتخزين والنقل والتوزيع والبيع بالتجزئة للمستخدم النهائي من منظور جنساني. وينبغي أن تراعي هذه التحليلات الآثار الناجمة عن جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات.

(5) **وتعزيز الاتساق في السياسات المشتركة بين القطاعات والحوار في مجال السياسات** من أجل توفير العمالة المنتجة والقادرة على الصمود والعمل اللائق للنساء في النظم الغذائية، ولا سيما بين السياسات المتعلقة بالزراعة والعمالة والحماية الاجتماعية والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره والشباب والمساواة بين الجنسين.

(6) **وتشجيع الاعتراف بمعارف وقدرات الشعوب الأصلية ودعمها، وتشجيع الإدماج الهادف لهذه الشعوب وتمكينها الاقتصادي** في مجالات تجهيز الأغذية وحفظها، واستخدام الموارد الطبيعية، ونظم حيازة الأراضي، وذلك بموافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة، بحسب مقتضى الحال.

(7) **ودعم وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الفرص السانحة في النظم الغذائية** من خلال تعزيز دورها كعنصر فاعل وبناء قدرتها الجماعية، الأمر الذي يسهّل حصولها على الموارد والخدمات، بما في ذلك

التدريب، ويعزز قدراتها وعقليتها ومهاراتها في مجال الأعمال التجارية، ويدعم انخراطها الفعال مع الجهات الفاعلة في الأعمال التجارية الزراعية والنظم الغذائية والجهات الفاعلة الأخرى في الزراعة وسلاسل القيمة.

3-4-3 الحصول على الخدمات المالية ورأس المال الاجتماعي

3-4-3-1 القضايا والتحديات

57- يشكّل الافتقار إلى رأس المال النقدي والإدماج المالي عقبة كبيرة أمام أنشطة ريادة الأعمال بالنسبة إلى المرأة ومشاركتها على امتداد النظام الغذائي وسلاسل القيمة، من الاستثمار في الأراضي إلى الأعمال التجارية الزراعية والغذائية. وتشمل القيود الهيكلية المفروضة على حصول المرأة على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين تقييد الوصول إلى الأصول، بما في ذلك الأراضي والممتلكات التي يمكن استخدامها كضمانة للقروض؛ ومديونية الأسرة؛ والمعرفة المحدودة والتدريب المحدود بشأن الخدمات المالية؛ والتوافر المحدود لمنتجات القروض المناسبة من أجل الأعمال التجارية والحيازات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها المرأة؛ والقوانين التشريعية والعرفية التمييزية و/أو التي لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات المرأة وأولوياتها؛ والأعراف الاجتماعية السلبية التي تمنع المرأة من تطوير وتنمية مشاريعها وإنتاجيتها. وفي الوقت نفسه، يشكِّل الوصول العادل والمنصف إلى الخدمات المالية شرطًا مسبقًا لتحقيق الأمن الاقتصادي والرخاء في المجتمع ككل.

3-4-3-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

58- ينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **التصدي للحواجز القانونية والمعايير والتحيزات الجنسانية لتحقيق الشمول المالي للمرأة في الزراعة والنظم الغذائية.** فعلى سبيل المثال، تحسين حصول المرأة على الائتمانات وفتحها حسابات مصرفية ووصولها إلى خطط الادخار، وصناديق التضامن والتعاونيات، والتأمين الزراعي، بما في ذلك من خلال **برامج مالية محدّدة للنساء العاملات بصورة فردية أو جماعية في جميع جوانب سلاسل القيمة** وتنطوي على اشتراطات أكثر مرونة بخصوص الضمانات، ومتطلبات دنيا من حيث المستندات، وبيانات بديلة من أجل تقييم الجدارة الائتمانية، وجداول دفع مخصّصة تناسب المحاصيل التي تزرعها المرأة واحتياجات التدفق النقدي لديها.

(2) **تحليل المخاطر والفرص لزيادة دخل المرأة ومدّخراتها**، بما في ذلك من خلال مراجعة سياسات مقدمي القروض الصغيرة ومقدمي الخدمات المالية الآخرين، وللنهوض بالبرامج الرامية إلى زيادة مدّخرات المرأة. وينبغي أن ينظر هذا التحليل في الأدلة المتاحة على المضايقات وأفخاخ الديون والتحديات الأخرى التي تواجهها النساء، ولا سيما اللواتي ينتمين إلى أوساط اجتماعية واقتصادية أضعف، وفي فرص توفير الائتمانات بمعدلات فائدة منصفة، وشروط تسديد مرنة وطويلة الأجل، وإعفاء من سداد الديون.

(3) **وتشجيع الابتكار في توفير المنتجات والخدمات المالية ودعمه** من أجل تنويع العروض المتاحة للنساء في الزراعة والنظم الغذائية. وينبغي دعم مزوّدي المنتجات والخدمات المالية وتوعيتهم للسماح بتحقيق الإدماج

المالي وتحسينه، وتشجيعهم على تطوير منتجات وخدمات مالية مصمّمة خصيصًا لكي تناسب احتياجات النساء، ولا سيما المنتِجات ورائدات الأعمال الريفيات وعلى المستويات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(4) **وتعزيز قدرات المنتِجات ورائدات الأعمال من خلال الاستناد إلى الإلمام بالشؤون المالية وإعداد المعلومات الملائمة التي يسهل الوصول إليها بشأن الخدمات والمنتجات المالية.** وينبغي أن يشمل ذلك التدريب على التجارة الإلكترونية. ومن المهم توفير الدعم المستمر وتمكين تبادل المعارف بين المنتِجات والمجهّزات في سياق مرورهن بمختلف مراحل تطوير الأعمال التجارية.

(5) **وتسهيل المشاركة المجدية لمنتِجات الأغذية ورائدات الأعمال على المستويات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتمكينهن ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية،** بما في ذلك من خلال الرابطات الجماعية والتعاونية وتعزيز المعرفة المرتبطة بالأعمال التجارية ودعم المنتجات والخدمات المالية الملائمة والمستهدفة والمصمّمة خصيصًا لتناسب احتياجاتهن وظروفهن، وذلك من أجل تحسين تحكّمهن في المداخيل والأمن الغذائي والتغذية لأنفسهن ولأسرهن.

3-5 وصول النساء والفتيات إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية، بما في ذلك الأراضي[27] والمياه ومصايد الأسماك والغابات، وتحكّمهن فيها

3-5-1 القضايا والتحديات

59- يؤدي تقييد وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية الرئيسية وتحكّمها فيها، إلى تقويض حقوقها وقدراتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر على كفاءة القطاع الزراعي ويحدّ من النمو الاقتصادي العام ويعيق الاستفادة من الطاقات الإنتاجية الهائلة التي تتمتع بها المرأة.

60- وتُستخدم الأرض كأساس للأمن الغذائي والمأوى والدخل وسبل العيش. ولكن المرأة، بما يشمل المرأة الشابة، تواجه حواجز مستمرة تعترض احترام حقوقها في الأرض والملكية، بما في ذلك التملّك والاستخدام والتحويل والميراث، حتى عندما تكرّس القوانين والسياسات هذه الحقوق. ولا تملك نساء عديدات أرضًا وعندما يتمكّن من تملّك أراضٍ زراعية و/أو التحكّم فيها، تكون مساحة هذه الأراضي أصغر في العادة وجودتها أدنى من تلك التي يملكها الرجال، فيما تكون الحقوق أقل أمنًا. ويتضرر الأشخاص الأشد فقرًا، بمن فيهم النساء ولا سيما نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية وحالات النزاع والأزمات الممتدة والصدمات، من الاستيلاء على الأراضي وتنقصهم في كثير من الأحيان القوة أو الموارد من أجل مكافحة هذه الممارسات.

61- وتتسبب الآثار السلبية لتغيّر المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، والتصحّر، في تأثيرات شديدة على الإنتاج الزراعي وإنتاجية الموارد الطبيعية وقيمتها وتوافرها، الأمر الذي يؤثّر بدوره بشكل غير متناسب على المرأة، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية

[27] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، لجنة الأمن الغذائي الوطني، 2012.

والنساء الريفيات والنساء في المجتمعات المحلية، على سبيل المثال عن طريق زيادة الوقت الذي تحتاج إليه من أجل جلب المياه وجمع خشب الوقود والغذاء والنباتات والأعشاب الطبية.

62- وعندما ينتج عن الكوارث المتعلقة بالمناخ هجرة الرجال إلى الخارج، يتنامى وزن العنصر النسائي في الزراعة وبالتالي، تضطر المرأة في الكثير من الأحيان إلى تحمّل مسؤوليات إضافية في المزرعة ولكنها تتمتع بسلطة محدودة لطلب الدعم الحكومي أو الخدمات المالية والخدمات الإرشادية والاستشارية والحصول عليها، وتكون لديها فرص محدودة للوصول إلى الإنتاج والمدخلات والأراضي.

63- ويعدّ حصول المرأة على المياه عنصرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وإنتاج تربية الأحياء المائية، وكذلك بالنسبة إلى الأغراض الأسرية والمنزلية. وغالبًا ما تكون فرص حصول المرأة على المياه غير متساوية مع الرجل، ولا سيما لنساء الشعوب الأصلية، والنساء في المجتمعات المحلية، والنساء في حالات النزاع والأزمات الممتدة والصدمات. وتمثّل المرأة ما يصل إلى نصف القوة العاملة في مجال تربية الأحياء المائية، وتشارك إلى حد كبير في التجهيز والتجارة، بيد أنها عادة ما تحصل على عائدات ودخل من العمل أقل مما يحصل عليه الرجال.

64- ولا تتمتع المرأة في الكثير من الأحيان بفرص متكافئة في الوصول إلى الغابات ومواردها. وتوفر الغابات موارد أساسية وهامة مثل الوقود والأغذية والألياف والأدوية والمواد الخام الأخرى، ولا سيما للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسكان المناطق الريفية. ولكنّ الأنشطة المرتبطة بأهداف تجارية وبرفاه الأسرة، مثل إنتاج الأخشاب أو جمع خشب الوقود، تتوزّع بصورة غير متكافئة بين جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان. وعندما يتم إشراك المرأة بشكل منصف في إدارة الموارد وتطويرها وحفظها على نحو مستدام، تتحسّن النتائج.

65- وتؤدي الاستخدامات التفاضلية للأراضي والمياه ومصايد الأسماك والموارد الحرجية من قبل الرجال والنساء في الكثير من الأحيان إلى اختلاف المعارف المتخصصة بشأن متطلبات إدارة هذه الموارد. ويمكن أن يؤدّي عدم مراعاة هذه المعارف في السياسات والتخطيط إلى نتائج سيئة، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه وتدهور التربة وفقدان الغطاء الحرجي والفشل في التخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه.

66- وغالبًا ما يزرع الرجال والنساء محاصيل مختلفة و/أو أصنافًا مختلفة، وتكون لديهم استخدامات مختلفة للمحاصيل التي يزرعونها. وعادة ما تعمل برامج التربية وإدارة المحاصيل إلى حد كبير مع المزارعين الرجال، ونادرًا ما تؤخذ أولويات المرأة في الاعتبار.

67- وقد جرى تصميم معظم الأدوات الزراعية، بما في ذلك الأدوات الميكانيكية، بناءً على طول الرجل وقوّته وتكوينه البدني، وهي غير ملائمة لاستخدامها من قبل النساء، بل قد يكون هذا الاستخدام مضرًا لهنّ. وعلاوة على ذلك، قد لا تتوفر الميكنة من أجل الأنشطة التي تضطلع بها المرأة في مجالات التجفيف والتخزين والتجهيز.

68- وبفضل إمكاناتها التحويلية، يمكن لنُهج الزراعة الإيكولوجية[28] وغيرها من النُهج المبتكرة[29] ولسائر الابتكارات والتكنولوجيات المستدامة الأخرى، بما في ذلك الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، أن تحسّن استدامة الزراعة والنُظم الغذائية وشمولها شرط أن تنطوي على نهج شامل وتشدد على المساواة بين الجنسين، مع مراعاتها الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ومساهمتها في الإنتاج المحلي والإقليمي والعالمي وتوافر الأغذية المتنوعة والميسورة الكلفة والمغذية والصحية والمناسبة من الناحية الثقافية.

3-5-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

69- تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(1) **تصميم التشريعات وتعزيزها وتنفيذها أو سنّ تشريعات جديدة،**[30] حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية والتحكّم[31] فيها بالنسبة إلى جميع النساء. وينبغي ضمان احترام حقوق النساء في حيازة الأراضي والملكية والتملّك والاستخدام والتحويل – بما في ذلك من خلال الميراث والطلاق، مع مراعاة الأطر القانونية والأولويات الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإنه من الضروري توسيع نطاق عملية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع النظم القانونية المختلفة وإشراك السلطات المحلية والقادرة العرفيين، حيثما ينطبق ذلك، كشركاء لتحديد المجالات التي توفر فيها القوانين الحماية لوصول المرأة إلى الموارد وتملّكها للممتلكات، ودعم هؤلاء القادة في عملهم لضمان أن تحترم هذه الأحكام وتطبّق.

(2) **وتشجيع تمتع جميع النساء والفتيات، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، بحقوق**[32] **الحيازة المشروعة المتساوية والآمنة والشفافة، بحسب مقتضى الحال، وبالوصول الآمن إلى الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والغابات وبالقدرة على التحكّم فيها واستخدامها، بحسب مقتضى الحال، بغض النظر عن حالتهن المدنية والزوجية.** وعندما يتم إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الحيازة، ينبغي أن تُمنح النساء والفتيات حقوقًا متساوية مع الرجال والفتيان في الحيازة – مثلًا من خلال توفير سندات ملكية أو شهادات لحيازة الأراضي وفقًا للقوانين الوطنية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعامل جميع النساء والفتيات، بما في ذلك الأرامل والفتيات اليتيمات، معاملة متساوية في ما يتعلّق بالوصول إلى أراضيهن وتحكّمهن فيها واستخدامهن لها في إطار جميع هياكل الحوكمة، بما في ذلك في النظم القائمة بحسب مقتضى الحال. وسيكون من الضروري تحديد أفضل الآليات في كل سياق من أجل تحقيق ذلك، بما في ذلك أفضل طريقة للقيام بذلك، من خلال الإدارة الرسمية للأراضي أو القوانين والإدارة العرفية للأراضي، ومن خلال تحقيق اتساق أكبر بين النظم العرفية والرسمية، بحسب مقتضى الحال.

---

28 العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية – توجيه المرحلة الانتقالية نحو استدامة النظم الغذائية والزراعية. منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

29 تتضمن النُهج المبتكرة، على سبيل الذكر لا الحصر، التكثيف المستدام والزراعة بدون حرث والزراعة العضوية وجميع الابتكارات والتكنولوجيات الأخرى لتعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة. الفقرة 56 من الوثيقة CL 170/4 Rev1.

30 UN Women and OHCHR, Realizing Women's Rights to Land and Other Productive Resources (Second edition, 2020) .

31 الفقرة 64 من التوصية العامة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

32 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. المراجعة الأولى. منظمة الأغذية والزراعة، 2022.

(3) **ودعم حقوق الحيازة لجميع النساء والفتيات** وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، بما في ذلك حماية صاحبات الحقوق من الفقدان التعسفي لحقوقهن في الحيازة، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري، التي لا تتسق مع الالتزامات والتعهدات القائمة لدولهن بموجب القانون الوطني والدولي.

(4) **ودعم تمتع الصيادين ومجهّزي الأسماك وتجّار التجزئة من النساء بالأولوية في الوصول إلى الموارد السمكية التي يتم إنزالها محليًا من أجل المحافظة على سبل عيشهن وأمنهن الغذائي.**

(5) **واحترام نظم حيازة الأراضي الخاصة بالشعوب الأصلية، ولا سيما النساء في المجتمعات المحلية ونساء الشعوب الأصلية، بما يتفق مع الالتزامات والتعهدات القائمة بموجب الأطر الوطنية والدولية**، وتعزيز سلطات هذه الشعوب في مجال التحكّم وصنع القرارات، وتشجيع الحصول، حسب الاقتضاء، على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي لها أهمية بالغة بالنسبة إلى الأمن الغذائي لهذه الشعوب وسبل عيشها وثقافتها.

(6) وتشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات **في إعداد برامج التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها وبرامج إعادة التأهيل واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.**

70- وينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **النهوض بالمعارف بشأن حيازة الأراضي وحقوق المنتفعين في مجال مصايد الأسماك**، وذلك كخطوة حاسمة من أجل تحقيق الحوكمة المتساوية بين الجنسين في مجال مصايد الأسماك وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والفوائد في ما يتعلق بسبل العيش.

(2) **وتشجيع ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء، بما في ذلك الشابات ونساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة، في إدارة** الموارد الطبيعية **ونقلها وحوكمتها** على جميع المستويات، بما في ذلك المؤسسات العرفية، مع الاعتراف بأهمية نظم المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية.

(3) **وتشجيع المساواة في الاستثمارات في التنمية الزراعية التي تدمج وتستجيب لأولويات المرأة وقدراتها والقيود التي تواجهها**. وتشجيع نُهج الزراعة الإيكولوجية والنُهج المبتكرة الأخرى[33] والزراعة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والمعارف والتكنولوجيات المناسبة للمرأة في الزراعة والنُظم الغذائية وسلاسل القيمة الخاصة بها، ولا سيما منتجو الأغذية ورواد الأعمال على المستويات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذين يستجيبون لاحتياجاتها.

(4) **وتشجيع الابتكارات والتكنولوجيات والمرافق للحصول على المياه وإدارتها على نحو مستدام** – مثل الصهاريج – من أجل استهلاك الأسر المعيشية وإنتاج الأغذية، لا سيما في المناطق التي تعاني

[33] تتضمن النهج المبتكرة، على سبيل الذكر لا الحصر، التكثيف المستدام والزراعة بدون حرث، والزراعة العضوية وجميع الابتكارات والتكنولوجيات الأخرى لتعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة (CL 170/4 Rev.1). عناصر منظمة الأغذية والزراعة العشرة للزراعة الإيكولوجية (2019).

من نقص دائم أو منتظم في المياه، **وتمويلها** مع التركيز على حقوق النســـاء والفتيات واحتياجاتهن. **وينبغي ألّا يكون هناك تمييز على أي أساس كان**، بما في ذلك التمييز والنماذج النمطية الإثنية والقائمة على العمر والطبقة الاجتماعية والعرق والإعاقة ونوع الجنس، في المسـائل المتعلقة بالحصـول على توزيع منصـف للمياه واستخدامها من أجل الاستهلاك وإنتاج الأغذية والصرف الصحي والنظافة الصحية على السواء.

(5) **وتشجيع ودعم الاستثمارات في التدابير المراعية للمنظور الجنساني المتعلقة بالصمود في وجه تغيّر المناخ والتكيّف معه والتخفيف من آثاره** والتي تستجيب للاحتياجات والأولويات والقدرات والظروف المحلية.

(6) **وتعزيز المشـاركة والقيادة الكاملتين والمتسـاويتين والهادفتين للمرأة**، بما في ذلك نسـاء الشـعوب الأصـلية، في جميع جوانب صياغة السياسات المناخية والبيئية والإجراءات على جميع المستويات.

3-6 الحصول على التعليم وبناء القدرات والتدريب والمعرفة والخدمات الإعلامية

3-6-1 حصول النساء والفتيات على التعليم الرسمي

3-6-1-1 القضايا والتحديات

71- يُعدّ تعليم جميع الأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات، إحدى أولويات التنمية الاستراتيجية والأساسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية. وتميل النســاء اللواتي يحصــلن على ســنوات تعليم أطول إلى أن يكنّ أكثر دراية بالتغذية ويعتمدن ممارســات غذائية أكثر صــحة من أجل أنفســهن وأســرهن. ويرتبط الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدرسة باكتساب فهم أكبر للتغذية والرضاعة الطبيعية والممارسات الزراعية الأفضل وأساليب الإنتاج المحسّنة، بما في ذلك زيادة احتمال تطوير واستخدام البذور والمحاصيل المناسبة للبيئة الإيكولوجية والسياق الثقافي المعيّن الذي تعيش فيه النســاء. ويزيد التعليم، بما في ذلك التربية المدنية، من قدرة النســاء والفتيات على الحصــول على المعلومات والمعارف، ويعزّز من قدرتهن على المشـاركة في سـوق العمل النظامي وعملية صـنع القرارات واطلاعهن على حقوقهن. ويعد التعليم الشامل والمنصف والجيد أمرًا ضروريًا لتمكين جميع النساء والفتيات، ولتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من فقر المرأة؛ وبالتالي، لتحسين أمنهن الغذائي وتغذيتهن.

72- ويرتبط تعليم الفتيات بالآفاق المســتقبلية الاقتصــادية والاجتماعية وانخفاض حالات الحمل المبكر والمتكرر ومعدلات الخصوبة وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. ولكن لا يزال استمرار عدم المساواة في مجال التعليم وارتفاع معدلات انقطاع الفتيات عن المدرســة يؤثّران على حياة ملايين النســاء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. وتشــمل العوائق التي تعترض تعليم الفتيات زواج الأطفال والزواج المبكر والقسـري والحمل، والعنف بجميع أشـكاله، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، والأعراف الاجتماعية والقوانين والســياســات التمييزية، والنماذج النمطية الجنســانية، وعدم المســاواة الاقتصــادية والاجتماعية، والفقر، والعيش في المناطق الريفية، والنزاعات، والأزمات الممتدة والصــدمات، والافتقار إلى المرافق المدرسـية المراعية للمنظور الجنسـاني، مثل عدم وجود دورات مياه آمنة، وإدارة النظافة الصـحية خلال فترة الطمث للفتيات، ولا سـيما لفتيات الشـعوب الأصـلية والفتيات ذوات الإعاقة والفتيات في المجتمعات المحلية. وتؤثر الصــدمات والأزمات، من قبيل جائحة كوفيد-19، تأثيرًا ســلبيًا على تعليم الفتيات.

3-6-1-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

73- تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(1) **تنفيذ التشريعات القائمة و/أو تعزيزها، أو سنّ تشريعات جديدة،** حسب الاقتضاء، لتوفير إمكانية الوصول المتساوي بين الجنسين إلى التعليم المتنوع ثقافيًا والجيد والشامل وذي الصلة للجميع والذي يحترم التراث الثقافي والخلفية الثقافية.

(2) **ووضع تدابير لمكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وتنفيذها.**

(3) **وتعزيز المناهج والنظم** والموارد والعمليات **التعليمية التحويلية والمراعية للمنظور الجنساني** من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين والقضاء على الأعراف التي تميّز بين الجنسين وتحقيق نتائج تعليمية أكثر مساواة للفتيات والفتيان.

(4) **وإزالة الحواجز وإسناد الأولوية للجهود** المبذولة من أجل التصدي للأعراف الاجتماعية والنماذج النمطية الجنسانية السلبية لضمان التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي والثانوي وإكماله ودعم التحاقهن بالتعليم العالي، بما في ذلك من خلال تدابير الحماية الاجتماعية مثل بدل إعالة الأطفال أو المنح الطلابية أو الوجبات المدرسية المجانية، ووسائل النقل إلى المدرسة، والوصول إلى مرافق دورات المياه الآمنة والنظيفة، والوصول إلى منتجات النظافة الصحية، والتدابير المضادة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي في المدرسة وعند الانتقال منها وإليها، وتشجيع التعليم المشترك بين الثقافات، بما في ذلك التعليم بلغات الشعوب الأصلية.

(5) **والسعي إلى رفع معدلات الالتحاق بالمدرسة، وتعزيز برامج محو الأمية للنساء** والفتيات والرجال والفتيان، والعمل بصورة خاصة على دمج فصول محو الأمية في برامج الزراعة والتغذية، بما في ذلك القراءة وفهم بطاقات توسيم الأغذية والتغذية، في مناهجهم الدراسية.

74- وينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **التصدي للأعراف الاجتماعية** التي تديم عدم المساواة بين الجنسين من خلال الاعتراض على النماذج النمطية الجنسانية والتمييز بين الجنسين في مجالات التعليم، وبناء القدرات، والتدريب، والوصول إلى المعارف وتوليدها، والمعلومات.

(2) **وتشجيع التدريب على مهارات الحياة والقيادة وريادة المشاريع العملية** للفتيات والنساء، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي.

3-6-2 حصول النساء والفتيات على الخدمات الإرشادية والاستشارية

3-6-2-1 القضايا والتحديات

75- يُعدّ بناء القدرات من خلال خدمات الإرشاد الزراعي المراعية للمنظور الجنساني وأشكال أخرى من التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين أمرًا حيويًا لتحسين معارف المرأة ومهاراتها ودورها القيادي وإنتاجها وتقوية دورها كعنصر فاعل، ولا سيما لمنتِجات الأغذية على المستويات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشاركات الأخريات في سلسلة القيمة. ولكن تتمتع العديد من النساء بإمكانية أقل من الرجال للحصول على الخدمات الإرشادية والاستشارية في المناطق الريفية، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى الأعراف التمييزية بين الجنسين التي تمنع الاعتراف بالنساء كعميلات شرعيات للخدمات الإرشادية والاستشارية. وغالبًا ما لا تكون الخدمات التي يمكنهن الحصول عليها مكيّفة جيدًا مع احتياجاتهن وواقعهن.[34] وإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة محدودة مما هو متوافر من المرشدات، والفنيات في مجال الزراعة، والباحثات، والمخططات، وصانعات السياسات.

76- وغالبًا ما تتمتع النساء أيضًا بإمكانية محدودة للحصول على معلومات السوق، وهو ما يؤثّر على قدرتهن على تحقيق إمكاناتهن كمنتِجات ورائدات أعمال وعاملات في التجارة. وإضافة إلى ذلك، فإن بناء القدرات والتدريب والمعارف والحصول على المعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية، أدوات بالغة الأهمية للجميع، ولا سيما للنساء والفتيات في المناطق الريفية والشعوب الأصلية، من أجل اكتساب المعارف لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والوقاية بشكل خاص من الأمراض غير المعدية.

3-6-2-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

77- ينبغي للحكومات، بدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **تعزيز الخدمات الإرشادية والاستشارية** المصمّمة لتوفير المعارف والدعم الفني من أجل تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات التغذوية الخاصة للنساء والأطفال.

(2) **تشجيع التغيّرات المنهجية في تصميم الخدمات الإرشادية والاستشارية وتقديمها مع ضمان أن تكون مراعية للمنظور الجنساني**. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تشمل السياسات والبرامج المتعلقة بالخدمات الإرشادية والاستشارية، أهدافًا ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين وأطرًا للرصد والتقييم تراعي المنظور الجنساني وترشد بالمنتِجات وبميزانية مراعية للمنظور الجنساني. وحيثما ينطبق ذلك، ينبغي تشجيع الاستثمارات في خدمات الإرشاد الزراعي الرقمية وفي البنية التحتية لدعم هذه الأهداف، بما في ذلك الوصول المتساوي إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات الرقمية. وينبغي الاعتراف بمعارف النساء المنتجات التقليدية والمتوارثة عن الأجداد، بما في ذلك معارف نساء المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وبتبادل المعارف بين المنتجين، وتشجيعها واحترامهما في إطار هذه العمليات. وينبغي لمقدمي الخدمات تشجيع استخدام المنهجيات التشاركية والعاكسة والتجريبية وتصميم وتقديم الخدمات والتكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني والتي تتصدى للأعراف الاجتماعية التمييزية أو السلبية

[34] The Gender and Rural Advisory Services Assessment Tool، منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

وتراعي وقت المرأة وقدرتها على التنقل والقيود التعليمية وتستجيب لأولويات المرأة واحتياجاتها الخاصة، حسب الاقتضاء.

(3) **وإصلاح البحوث والخدمات الإرشادية والاستشارية الشاملة وتأمين الموارد لها، حسب الاقتضاء،** من أجل ضمان استجابتها لاحتياجات جميع النساء والفتيات ومصالحهنّ وخضوعها للمساءلة عنها، بما في ذلك من خلال استخدام وكيلات الإرشاد والمشورة وتدريبهن. وينبغي أن ينطوي ذلك أيضًا على توسيع نطاق نماذج الإرشاد المبتكرة، مثل المدارس الحقلية للمزارعين التي تلبي احتياجات جميع النساء والفتيات بشكل خاص.

(4) **ودعم المنظمات المعنية بالخدمات الإرشادية والاستشارية لتطوير ثقافات مؤسسية تحقق المساواة بين الجنسين،** بما في ذلك وضع آليات لاستخدام المرشدات واستبقائهن وللتصدي للعوائق المحددة التي تعترض اضطلاعهن بعملهن بشكل ملائم وتشجيع مشاركتهن ووصولهن إلى مراكز صنع القرار.

3-6-3 حصول النساء والفتيات على التكنولوجيات المناسبة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الرقمية والمبتكرة

3-6-3-1 القضايا والتحديات

78- يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات والحلول الرقمية أن تفيد النساء والفتيات في كثير من الأحيان بطرق عديدة. فيمكنهن الحصول على التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين، والمعارف وفرص بناء القدرات، والائتمان والفرص الاقتصادية وفرص العمل الجديدة، والمعلومات بشأن الرعاية الصحية والتغذية والزراعة، بما في ذلك مثلًا أسعار المنتجات ورسائل الإنذار المبكر بشأن أحوال الطقس، من خلال موارد المعلومات المتاحة عبر الإنترنت وفرص إقامة الشبكات. كما أنه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي الموجّه ومحو الأمية الرقمية والوصول إلى الأسواق الرقمية، مساعدة رائدات الأعمال في المجتمعات الريفية والنائية، وفي المراكز الحضرية، على تحقيق الوصول إلى أسواق جديدة ومستهلكين جدد. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا أن تسهّل التحويلات النقدية وأن تكون وسيطًا في المعاملات الآمنة، بما في ذلك استلام التحويلات المالية وشراء المدخلات الزراعية. ومع ذلك، فإن المعرفة المكتسبة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكنها أن تحلّ محلّ الخدمات الاستشارية والإرشادية.

79- وهناك تفاوت كبير في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر المناطق وبين النساء والفتيات، والرجال والفتيان. فالنساء والفتيات في المناطق الريفية أو النائية بصورة خاصة يواجهن عقبات كبيرة من أجل الحصول على التكنولوجيات والحلول الرقمية واستخدامها، وذلك بسبب عدم قدرتهن على تحمّل كلفتها ونقص الكهرباء والاتصال بشبكة الإنترنت وانخفاض مستوى الإلمام الرقمي والأعراف الاجتماعية غير المنصفة. ويتعين على وجه السرعة معالجة الفجوة القائمة بين الجنسين في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات — والعوامل الهيكلية التي تسببها – إذا كان من المبتغى تحقيق فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات. ومن الأهمية بمكان ضمان ألّا تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى التمييز القائم على نوع الجنس والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

3-6-3-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

80- ينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **زيادة حصول النساء والفتيات على الاتصالات الرقمية الميسورة الكلفة والمتاحة والخاصة بالسياق والسليمة والآمنة** التي تصل إلى المناطق الريفية والنائية، بهدف سد الفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين.

(2) **وتعزيز الوصول إلى برامج محو الأمية الرقمية للنساء والفتيات في مجال التعليم والخدمات المالية وبرامج التوجيه الوظيفي والتوظيف للنساء والشابات وتنفيذها**، والتصدي للأعراف الجنسانية والنماذج النمطية السلبية والعوائق الهيكلية والمتعلقة بالبنية التحتية، التي تقوّض وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الرقمية.

(3) **وتحليل كيف تفضّل النساء في الزراعة، بما في ذلك رائدات الأعمال، الحصول على المعارف الجديدة واكتسابها** (بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لمضاعفة الجهود الرامية إلى الوصول إلى الفئة المستهدفة والاستجابة لأولوياتها وأوضاعها.

(4) **وتصميم منصات وأدوات تكنولوجية زراعية ومنصات وأدوات رقمية أخرى لفائدة رائدات الأعمال،** يشارك الرجال والنساء بشكل متساوٍ في تصميمها من أجل معالجة احتياجات جميع النساء والفتيات وتفضيلاتهن وفرصهن وقيودهن، والاعتراف بها. وتعزيز الابتكار وتشجيع الاستثمارات والتمويل في هذا المجال.

3-7 الحماية الاجتماعية والمساعدة الغذائية والتغذوية

3-7-1 القضايا والتحديات

81- إن الحق في الضمان الاجتماعي والحق في التمتع بمستوى معيشي لائق مكرّسان في الأطر الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان. وتعتبر الحماية الاجتماعية أمرًا أساسيًا لإحراز التقدم في مجال القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوفير أنماط غذائية صحية للجميع.

82- ويمكن لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية أو السلبية والنماذج النمطية الجنسانية وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء، أن تتصدى للمخاطر وجميع أشكال التمييز التي تواجهها النساء والفتيات خلال حياتهن وأن تدعمهن بتدابير للوقاية من الفقر، والتغلّب على الإقصاء الاجتماعي، وإدارة المخاطر في ما يتعلق بمختلف أنواع الصدمات والقيود. وتشمل أدوات الحماية الاجتماعية المعاشات التقاعدية، والتأمين ضد البطالة والتأمين الزراعي، والتدخلات لتحسين سوق العمل وسبل العيش، والمدفوعات لدعم الطفل والأسرة، وحماية الأمومة وإجازة الوالدين المأجورة، ومستحقات إصابات العمل، والرعاية بالمرضى والرعاية الصحية، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية

لمؤتمراتهما الاستعراضية. ويمكن أن تشمل أدوات الحماية الاجتماعية أيضًا التحويلات النقدية أو الغذائية في أوقات الأزمات، ونظم التوزيع العامة، والوجبات المدرسية.

83- ويمكن للحماية الاجتماعية أن تشكّل أداة تحولية يمكن استخدامها لمواجهة العلاقات بين الجنسين وتحويلها. ويمكنها أن تحدث آثارًا إيجابية مباشرة على الأمن الغذائي والتغذية من خلال المساعدة في حصول الناس على أغذية كافية ومأمونة ومغذية وأنماط غذائية صحية لجميع النساء وأسرهنّ، لا سيما في أوقات الأزمات. كما يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية، بالاقتران مع الحصول على المعارف التغذوية، أن تحدث أثرًا إيجابيًا طويل الأمد على الأمن الغذائي والتغذية وأن تساهم بالتالي في الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية والأمراض غير المعدية.

84- كما أن الأيام الألف الأولى من الحياة لها أهمية حاسمة بالنسبة إلى تغذية الأطفال. ولذلك، فإن السياسات العامة والبرامج التغذوية المحددة والمراعية للمنظور الجنساني التي تدعم الحمل الصحي، والولادة الآمنة، وتقديم الإجازة الأبوية، والرضاعة الطبيعية الحصرية لمدة ستة أشهر تليها ممارسات التغذية التكميلية الآمنة والملائمة من الناحية التغذوية إلى جانب الرضاعة الطبيعية لمدّة تصل إلى سنتين أو أكثر، والتغذية التكميلية المغذّية والصحية المتنوعة، هي أمور بالغة الأهمية.

85- ويحفّز توفير الوجبات المدرسية، الذي يعدّ أحد أكثر برامج الحماية الاجتماعية شيوعًا، الآباء ومقدمي الرعاية على إرسال الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى المدرسة. وعلاوة على ذلك، يمكن للوجبات المدرسية المغذية والصحية أن تحسّن النمو الجسدي والإدراكي للتلاميذ، وأن تزيد تركيزهم وتحصيلهم الدراسي، وأن تقلّل حالات تغيّبهم؛ كما يمكنها أن تؤدي إلى خيارات غذائية صحية على مدى الحياة عندما يتم تقديمها بالاقتران مع التثقيف التغذوي. ويمكن للتزوّد بالأغذية المدرسية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة/منتجي الأغذية المحليين، أن يحفّز زيادة الإنتاج المحلي.

86- وينبغي تكريس الحماية الاجتماعية الشاملة في التشريعات المحلية بوصفها مجموعة من المستحقات الدائمة التي تحدد الأفراد كأصحاب حقوق وتضمن لهم الوصول إلى آليات المطالبة المستقلة إذا حُرموا من المستحقات المؤهلين لها.

3-7-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

87- تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(1) **ضمان الحصول المتكافئ على الحماية الاجتماعية المناسبة من خلال إطار قانوني شامل.** وينبغي لبرامج الحماية الاجتماعية أن تكون شاملة ومتاحة أمام جميع المحتاجين إليها طوال حياتهم. وينبغي أن تتمتع أيضًا بالمرونة الكافية من أجل الاستجابة للصدمات، والاهتمام بالاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بما في ذلك احتياجاتهن الغذائية والتغذوية الخاصة.

(2) **وضمان أن تتناول برامج الحماية الاجتماعية التحولات والمخاطر المحدّدة لمسار حياة النساء والفتيات** وتنوّع تجارب النساء وأن تسترشد بالبيانات المحدّثة والمصنّفة ذات الصلة.

(3) **وإتاحة الاستثمارات والمخصصات المالية الملائمة والمتواصلة** من أجل دعم برامج الحماية الاجتماعية الشاملة الطويلة المدى.

88- وينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **تمكين النساء والرجال من المشاركة على قدم المساواة في صنع القرارات بشأن الحماية الاجتماعية**، بما في ذلك في إعداد البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

(2) و**تحسين تحكّم المرأة بشراء الأغذية وتوفيرها وتوزيعها وبالمساعدة التغذوية** من خلال ضمان قدرة المرأة على أن تكون صاحبة الحق في المستحقات الغذائية للأسرة على قدم المساواة مع الرجل.

3-8 الاعتراف بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة والتقليل منها وإعادة توزيعها

3-8-1 القضايا والتحديات

89- تتحمّل المرأة بشكل غير متناسب مسؤوليات كبيرة في ما يتعلّق بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة التي تضاف إلى عمالتها وغير ذلك من عملٍ تضطلع به. وغالبًا من يعيق ذلك قدرة المرأة على المشاركة في العمل المأجور، وعمليات صنع القرارات، والحياة العامة، والتعليم، والتدريب، والأنشطة التي تلائم صحتها ورفاهها.

90- وتعتبر الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشمل إنتاج و/أو إعداد الطعام للأسرة ولإطعام ورعاية الأطفال أو المسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو المرضى أو المصابين من أفراد الأسرة والمجتمع المحلي؛ والعديد من الأنشطة الأخرى الضرورية لرفاه الإنسان والمجتمع ككل. وغالبًا ما لا يتم الاعتراف بهذه الأنشطة والتقليل من أهميتها على الرغم من اعتماد الاقتصادات والرفاه عليها.

91- وفي كثير من الأحيان تكون الأنشطة التي تقوم بها جميع النساء في ما يتعلق بإنتاج الأغذية، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية اللواتي يستخدمن معارفهن التقليدية، مثل الزراعة والفلاحة والري وحصاد المحاصيل وتجهيز الأسماك، غير مأجورة وغير معترف بها على الرغم من القيمة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تنطوي عليها.

92- وفي بعض البلدان النامية، وفي ظلّ البنية التحتية المحدودة، وكذلك في الظروف أو الأماكن التي تتزايد فيها آثار تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية والتصحّر، تقضي النساء والفتيات الريفيات وقتًا كبيرًا من أجل الحصول على المياه وخشب الوقود والنباتات الطبية والصالحة للأكل وأنواع أخرى من الأغذية للاستخدام المنزلي والزراعي، الأمر الذي يؤثر سلبًا أيضًا على التحاق الفتيات بالمدرسة.[35]

93- وغالبًا ما تؤثر التحديات التي تواجهها المرأة في الاضطلاع بعمل الرعاية والعمل المنزلي غير المأجور إلى جانب العمل المأجور، تأثيرًا سلبيًا على نقص التغذية المستمر لدى الأطفال دون الخامسة من العمر لأنها تقوّض قدرة المرأة على ممارسة الرضاعة الطبيعية وتأمين أنماط غذائية صحية للأطفال الصغار.

3-8-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

94- ينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

[35] Progress on household drinking water, sanitation and hygiene 2000-2017، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2017.

(1) **الاعتراف بعمل المرأة غير المأجور، بما في ذلك مساهماتها الأساسية في الزراعة وإنتاج الأغذية وتوفيرها وإعدادها، وإبراز هذا العمل وتثمين قيمته** من خلال تدابير مثل حسابه وإدراجه في الإحصاءات الوطنية.

(2) **ودعم وجود ترتيبات عمل أكثر مرونة في أماكن العمل في القطاع العام وتشجيعها ودعمها في القطاع الخاص ودوائر صنع القرارات،** من خلال توفير وتنفيذ سياسات فعالة مراعية للمساواة بين الجنسين تعكس معايير منظمة العمل الدولية أو توجيهاتها. ومن شأن ذلك أن يمكّن النساء والرجال من تحقيق توازن أفضل بين المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الرعاية غير المأجورة والعمل المأجور، وأن يتيح المزيد من الفرص للنساء في مكان العمل.

(3) **وتعزيز إتاحة إجازات الأمومة والأبوة والأبوة المشتركة** وغيرها من المنافع الاجتماعية القيّمة المرتبطة بالأبوة، واعتمادها في جميع أماكن العمل، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية غير النظامية، واعتماد سياسات مكان العمل الداعمة للرضاعة الطبيعية. وتشجيع أرباب العمل، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة، على منح الإجازة الأبوية.

(4) **وتعزيز المبادرات، بما في ذلك برامج التثقيف التغذوي، التي تعترف بوجوب تقاسم عمل الرعاية والعمل المنزلي غير المأجور بشكل متساوٍ أكثر بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، وبأنه يتعيّن على الرجال تأدية دور في ضمان التغذية الكافية لأسرهم،** مع التصدي في الوقت نفسه لعدم المساواة التاريخي والهيكلي في علاقات القوة بين الرجال والنساء وللنماذج النمطية الجنسانية التي قد تؤثر على استعداد الرجل لتولي هذه الأدوار المشتركة.

(5) **والحدّ من عمل المرأة غير المأجور من خلال الاستثمارات العامة في الحماية الاجتماعية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال والمسنين، والبنية التحتية الريفية،** بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية (إمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، والحصول على الكهرباء والنطاق العريض) **والخدمات الاجتماعية** (الحصول على التعليم الشامل والجيّد، والرعاية الصحية، والرعاية الطويلة الأجل، وخدمات الدعم الأخرى) التي يمكنها أن تحدّ من عبء العمل غير المأجور وصعوبته وساعاته العديدة.

(6) **وتمويل إتاحة التكنولوجيات الموفّرة لليد العاملة ودعم نشرها واعتمادها** في العمل المنزلي وإنتاج الأغذية الزراعية والمائية وتجهيزها للتقليل من حجم العمل الملقى بشكل غير متناسب على عاتق النساء والفتيات وصعوبته وعبئه، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكون التكنولوجيا متاحة للنساء والفتيات ومكيّفة مع احتياجاتهن وأولوياتهن.

3-9 القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء، في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

3-9-1 القضايا والتحديات

95- يجب أن يكون كل إنسان قادرًا على عيش حياة خالية من العنف بجميع أشكاله. ويشمل العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة والفتيات، الاستغلال الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي والممارسات الضارة،[36] ولا يزال يمارس في كل بلد. ويعتبر مظهرًا من المظاهر القصوى لعدم المساواة بين الجنسين، ويمكنه أن يشكِّل انتهاكًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو إساءة لها. ويعزز الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

96- وثمة ترابط بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي،[37] بطرق متعددة تختلف تبعًا للسياق. ويؤدي العنف أو الخوف منه، إلى الحد من قدرة الناس على العمل، وتقليص إنتاجيتهم وأصولهم المعيشية، وزيادة نفقات الأسرة المعيشية (مثل العلاجات الطبية)، وتقييد الحصول على الدعم المجتمعي والخدمات المقدمة بجميع أنواعها. ويمكن أن يساهم تدهور حالة الأمن الغذائي في زيادة العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك القائم على نوع الجنس على مستوى كلٍ من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع. ويمكن أن تؤدي عوامل متعددة، مثل التمييز القائم على الهوية الإثنية أو الإعاقة، إلى زيادة خطر العنف القائم على نوع الجنس. وثمة أدلة وافية توثّق العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، في قطاعي الأغذية والزراعة،[38] مثلًا عندما تقوم النساء والفتيات بجمع المياه والأغذية وخشب الوقود. ويمكن لانعدام الأمن الغذائي نفسه أن يفاقم التوترات داخل الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى العنف الأسري. وفي الوقت نفسه، هناك احتمال كبير أن تتعرّض النساء والفتيات في المناطق الحضرية للعنف القائم على نوع الجنس. وقد ينجم ذلك عن عوامل تشمل تزايد التفكك الاجتماعي، والفقر المدقع، والظروف المعيشية السيئة والمحتقنة.

97- ويؤدي العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، إلى تقويض شديد للصحة الجسدية والنفسية والعاطفية والعقلية والكرامة والرفاه للنساء والفتيات، الأمر الذي يضرّ بقدرتهن على الاستفادة من الفرص من أجل زيادة المساهمة في الأمن الغذائي والتغذية ويقوّض سبل عيشهن وحقهن في التمتع بمستوى معيشي لائق. ولكن غالبًا ما يبقى العنف محاطًا بثقافة العار والصمت.

3-9-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

98- تُحث الحكومات على دعم القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة،[39] في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وذلك من خلال ما يلي:

(1) **تنفيذ الالتزامات والتعهدات والخطوط التوجيهية القانونية الدولية القائمة**، ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة والنظم الغذائية والمناطق الريفية، بما في ذلك تلك المرتبطة باتفاقية القضاء على جميع

---

[36] يعرّف العنف القائم على نوع الجنس في التوصية العامة رقم 35 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[37] How can we protect men, women, and children from gender-based violence? Addressing GBV in the food security and agriculture sector. منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

[38] منظمة الأغذية والزراعة، المرجع نفسه.

[39] يمكن أن تشمل الممارسات الضارة، على سبيل الذكر لا الحصر، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

أشـــكال التمييز ضـــد المرأة ومنهاج عمل بيجين واتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تدعو إلى توفير أطر قانونية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس وتجريمه وحماية الناجيات.

(2) **وتنفيذ التشريعات الوطنية القائمة وتعزيزها، وإدخال تشريعات ولوائح جديدة، بحسب مقتضى الحال، لمنع العنف ضد المرأة والفتيات بجميع أشكاله، بما في ذلك على شبكة الإنترنت وخارجها، والتصدي له والقضـاء عليه**، تراعي التجليات المحددة السـياق وآليات الاسـتجابة في الزراعة والنظم الغذائية. ولدى بلدان عديدة الآن قوانين تحظر العنف في مكان العمل وقوانين بشـأن العنف المنزلي، ولكن بعضـها ينطوي على عيوب من قبيل الإعفاءات (مثل الاغتصـاب في إطار الزواج) أو نادرًا ما يتم حشـدها عندما تشـتد الحاجة إليها. وبالتالي، فإنه من المهم جدًا أن تعمل الدول على إنفاذ القوانين المتعلقة بجميع تجليات العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي. وينبغي لها رفع أيضًا مستوى وعي الشرطة والقضاة والمتخصـصـين في الرعاية الصـحية والمهنيين في مجال التعليم والعاملين في الرعاية الاجتماعية والجمهور بالاعتبارات الثقافية، من أجل تحسين آليات الحماية والإبلاغ.

(3) **وضمان وجود تدابير وخدمات لدعم ضحايا** العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة والفتيات **والناجيات منه**، بما في ذلك العنف الجنسـي، وحمايتهن، تراعي تجلياته المحددة في الزراعة والنظم الغذائية، ولدعم احتياجاتهن في سياق الإجراءات القانونية، بما في ذلك الدعاوى الجنائية ضد الجناة والاستثمار في التدابير الوقائية. ويتطلّب ذلك توفير آليات فعالة للإبلاغ تركّز على الناجيات، مثل خطوط المسـاعدة الطارئة بلغات الشـعوب الأصـلية، حيثما ينطبق ذلك، والمأوى للناجيات وأطفالهن، وضـمان وجود مراكز جامعة للخدمات يمكن أن تحصـل الناجيات فيها على الدعم اللازم بطريقة متكاملة ومراعية للاعتبارات الثقافية. ولا يعني ذلك معاقبة الجناة فحسب، بل إشراكهم أيضًا في عمليات لتغيير السلوكيات والمواقف الضارة.

(4) **وحماية الأمن الغذائي والتغذية لجميع النسـاء والفتيات، والنهوض بهما من خلال ضـمان أمن جميع النساء والفتيات وسلامتهن منذ بداية الأزمات**، مع وضع نُهج تستهدف الناجيات من العنف والنساء الأكثر حرمانًا لتعزيز حمايتهن وكرامتهن وسلامتهن. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات المعرضات لخطر المعاناة من العنف والتمييز بجميع أشـكالهما، بما في ذلك الأشـكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز، ولا سيما للنسـاء الشـابات والمسـنات، والنسـاء ذوات الإعاقة، ونسـاء الشـعوب الأصـلية، والنسـاء في المجتمعات المحلية، والنساء في حالات الضعف.

99- وتُحث الحكومات، بدعم من سـائر أصـحاب المصـلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، على اتخاذ كل الإجراءات المناسبة للقضاء على الممارسات الضارة وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال القيام بما يلي:

(1) **التعامل مع التغييرات في الأعراف الاجتماعية والنماذج النمطية السـلبية والتمييزية التي تولّد جميع أشـكال العنف ضـد المرأة والفتيات وتديمها، وتشـجيعها في سـياق الأمن الغذائي والتغذية.** ويجب أن يشـمل الاستثمار في التدابير الوقائية، التصدي للأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك الأعراف الجنسانية التمييزية والنماذج النمطية الجنسانية. ويمكن أن تشمل المبادرات حملات وبرامج تدريبية لتحقيق أهداف هذه الخطوط التوجيهية الطوعية من خلال رفع مسـتوى الوعي العام بالعنف القائم على نوع

الجنس، بما في ذلك التحرّش الجنسي والتنمر، على شبكة الإنترنت وخارجها، مع عدم التسامح مطلقًا مع جميع أشكال العنف. وينبغي أن تتصدّى هذه المبادرات لعدم المساواة الهيكلي في علاقات القوة بين الرجال والنساء – مثل الاعتراض على تطبيع العنف باعتباره من تجليات السلوك الذكوري – والقضاء على الممارسات الضارة. وينبغي أيضًا إشراك الرجال والفتيان بصورة نشطة في هذه العمليات.

(2) **وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دعم حقوق النساء والفتيات وتمكينهن، وتقوية المنظمات والرابطات المعنية بحقوق المرأة، والحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء**، مع السعي إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف من آثاره والتصدي له والقضاء عليه.

3-10 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية خلال النزاعات والأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية

3-10-1 القضايا والتحديات

آثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية على النساء والفتيات

100- تعدّ الظواهر الجوية المتصلة بتغيّر المناخ على نحو متزايد من بين الدوافع الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي العالميين. وتتأثر النساء والفتيات بشكل واضح وفريد بتغيّر المناخ، والهزّات الأرضية، والصدمات المتصلة بالمناخ مثل موجات الجفاف والفيضانات، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، والتصحّر، وتلف الإنتاج وخسارته. وتؤدي الآثار السلبية لتغيّر المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة. وتتمتع النساء والفتيات، ولا سيما النساء في المجتمعات المحلية ونساء الشعوب الأصلية، بملكية وتحكّم أقلّ بالأصول وبإمكانية أقلّ للحصول على الخدمات الإرشادية والاستشارية والمعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية. وتضع الأدوار الجنسانية في الكثير من الأحيان مزيدًا من عمل الرعاية غير المأجور على عاتق النساء والفتيات، وتهدد في الوقت نفسه مشاركتهن في التنمية المستدامة وتقلّل من قدرتهن على التكيّف. وكثيرًا ما تكون المنتِجات الفئة الأقل قدرة على الصمود في وجه هذه الآثار بسبب عدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا والموارد المالية والموارد الأخرى، بما في ذلك القدرة المحدودة على الحصول على التمويل لإدارة مخاطر الكوارث المناخية والتعافي منها، بما في ذلك التأمين الزراعي. ويؤدي ذلك أيضًا إلى ارتفاع مستويات الجوع المزمن وضعف التنوع الغذائي.

101- وتؤدي الآثار السلبية لتغيّر المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، إلى تضخيم وتفاقم خطوط الصدع في عدم المساواة بين الجنسين والتي تعيق تحقيق التنمية[40] على نطاق عالمي، بينما يؤدي عدم المساواة بين الجنسين في الوقت نفسه إلى تعميق آثار تغيّر المناخ، لا سيما بالنسبة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفئات الأكثر حرمانًا، ويخلّف تداعيات جسيمة على الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم العبء الثلاثي لسوء التغذية.

[40] انظر مثلًا القرار 163/76 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "الحق في التنمية" في 16 ديسمبر/كانون الأول 2021.

102- وتؤدي النساء والفتيات دورًا رئيسيًا في التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّته والحد من مخاطر الكوارث في العديد من المجتمعات المحلية – وعلى سبيل المثال، من خلال إدارة نُظم الإنذار المبكر. وقد اكتسبت العديد من المزارعات والعاملات في صيد الأسماك معرفة حيوية بالأمور الفعالة في مواجهة تغيّر المناخ التي يطبقنها في تقنيات الإنتاج الخاصة بهن، ولكن لا تجري في كثير من الأحيان استشارتهن أو إشراكهن في عمليات صنع القرارات.

آثار الأمراض الحيوانية المصدر على النساء والفتيات

103- لقد سلّطت جائحة كوفيد-19 وأمراض أخرى حيوانية المصدر الضوء على المدى الكامل لعدم المساواة بين الجنسين وتعرُّض النساء والفتيات لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، في العالم.[41] وأدّت الجائحة وتدابير الاحتواء ذات الصلة إلى تفاقم عوامل الهشاشة القائمة مسبقًا، وزادت من عدم المساواة، وأماطت اللثام عن مواطن ضعف هيكلية في الزراعة والنُظم الغذائية المحلية والعالمية، وألحقت الضرر الأشد بالأسر المعيشية الأضعف من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، وغالبًا ما كانت النساء والفتيات الأكثر تضررًا.

104- وأدّت القيود المفروضة على الحركة وتدابير الصحة العامة الأخرى، بما في ذلك حالات الإغلاق العام، بالرغم من أهميتها في الحد من انتشار جائحة كوفيد-19، إلى الحيلولة دون هروب العديد من النساء والفتيات، اللاتي يعشن في مواقف صعبة بالفعل، من المواقف المسيئة في المنزل، وتركتهن في وضع تقلّ فيه شبكات الدعم والقدرة المالية.

آثار النزاعات على النساء والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

105- تشكّل النزاعات والأزمات الممتدة والصدمات، سببًا للجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم حيث أنها تثير اختلالات في إمدادات الأغذية المغذية والصحية والأنشطة الاقتصادية وإنتاج الأغذية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية ويخلق تحديات إضافية أمام النساء من أجل إطعام أسرهن. وفي الوقت نفسه، هناك علاقة دائرية بين النزاعات والأزمات الغذائية وانعدام الأمن الغذائي، بحيث يمكنها أن تشكِّل قوة دافعة كامنة وراء النزاعات والأزمات الممتدة والصدمات. وإن الأطفال الذين يولدون في دول هشة أو متأثرة بالنزاعات هم أكثر عرضة بمرّتين للمعاناة من سوء التغذية. وتشكِّل النزاعات أيضًا عاملًا مساهمًا رئيسيًا في التشريد الذي يؤثر سلبًا على الحصول على الأغذية المغذية والصحية وسبل العيش، ويمكنها أن تؤدي إلى معاناة النساء والفتيات، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على المدى الطويل. وتضع النزاعات أيضًا النساء والفتيات تحت خطر متزايد للتعرض للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي.

106- وفي كثير من الأحيان، يؤدي التمييز القائم على نوع الجنس في الوصول إلى الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية، مثل الأراضي والممتلكات والتمويل، والتحكّم بها إلى امتلاك النساء موارد أقلّ من الرجال للوقاية من فقدان القدرة الإنتاجية الناجم عن النزاعات. وإضافة إلى ذلك، تكون النساء في غالب الأحيان أقل قدرة من الرجال على حماية أرضهن وممتلكاتهن من الاستيلاء عليها بالقوة خلال النزاعات، وقد يواجهن صعوبة في المطالبة بالملكية والدفاع عنها في مرحلة ما بعد النزاع. ونتيجة لذلك، فإن قدرتهن على تلبية الاحتياجات الغذائية لهن ولأسرهن تقع في دائرة الخطر الشديد وقد تؤدي إلى اعتماد استراتيجيات تأقلم سلبية.

[41] UN Women report "Measuring the shadow pandemic: violence against women during Covid19" 2021

3-10-2 السياسات والنُهج الاستراتيجية

107- ينبغي للحكومات، بدعم من سائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، القيام بما يلي:

(1) **تعزيز السياسات والبرامج الخاصة بالصمود والتكيّف والتخفيف من الأثر والمراعية للمساواة بين الجنسين** في مواجهة تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي، لا سيما بالنسبة إلى النساء في الزراعة، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، بمزيد من الدعم والاستثمار في الزراعة الذكية مناخيًا والزراعة الإيكولوجية والنُهج المبتكرة الأخرى،[42] فضلًا عن مصادر المياه النظيفة المحلية والميسورة الكلفة وفقًا للاحتياجات والأولويات والقدرات والظروف المحلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والأهداف التغذوية.

(2) **وتوفير التمويل والدعم المباشرين** لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية على المستوى المحلي، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة التي تقود جهود التخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ والمخاطر الناجمة عن النزاعات وجائحة كوفيد-19 وغيرها من الجائحات المستقبلية.

(3) **واستشارة النساء والفتيات في المناطق الريفية والحضرية بشأن احتياجاتهن في وجه الأزمات**. كما ينبغي احترام معارفهن المحلية المكتسبة من التكيّف مع الأزمات، وأخذها بعين الاعتبار.

(4) **ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات في المناقشات واتخاذ القرارات بشأن التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره**. ويشمل ذلك المناقشات المتعلقة بالزراعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التابعة له والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة،[43] ووضع السياسات المتعلقة بالمناخ في بلدانهن ومجتمعاتهن.

(5) **ومعالجة الأبعاد الجنسانية لجائحة كوفيد-19 والأمراض الحيوانية المصدر المحتملة في المستقبل، فضلًا عن الكوارث الطبيعية الأخرى** وتغيّر المناخ والظواهر الجوية القصوى خلال حالات النزاع أو الأزمات الإنسانية، والتأثيرات على الاحتياجات الاقتصادية للنساء، بما في ذلك النساء والفتيات النازحات بشكل قسري والنساء في المجتمعات الأصلية.

(6) **ودعم النظم الغذائية المحلية والإقليمية المستدامة والقادرة على الصمود** من أجل تحسين القوة السوقية للمزارعات واستكمال الدور المهم الذي تؤديه سلاسل القيمة الدولية في تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتغذيتها.

---

[42] توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، 2021.

[43] تشمل المنصات العالمية الأخرى ذات الصلة الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة وشراكة InsuResilience العالمية لتمويل مخاطر المناخ والكوارث والتأمين ضدها.

(7) **واعتماد تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية والغذائية المتاحة والتي يمكن الحصول عليها بسهولة بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر تضررًا من الأزمات الإنسانية**، خاصة النساء والفتيات، **وتنفيذها**.

(8) **وتوفير فضاءات آمنة لجميع النساء والفتيات وفي كل استجابة إنسانية. وتشجيع التدابير التي تمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي** في عمليات تقييم الاحتياجات وتحديد أهداف المساعدة أو تقديمها. ويعني ذلك التخفيف من مخاطر العنف بجميع أشكاله والتصدي له وتقليل المخاطر الأمنية الأخرى المتصلة بلوجستيات الأغذية وتوزيعها، وإشراك جميع النساء والفتيات في عملية اختيار مواقع نقاط التوزيع.

(9) **وضمان أن يكون التحليل الجنساني وعمليات تقييم الاحتياجات في صلب تخطيط الاستجابة للأزمات الإنسانية وأطرها وبرمجتها، بما في ذلك المساعدة الإنسانية**. وينبغي تعزيز توافر الموارد الكافية خلال المرحلة الحادة من الأزمات وبعدها، مع زيادة قدرة النساء والفتيات، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، على التأقلم وإعادة البناء.

الجزء 4– تعزيز الخطوط التوجيهية وتنفيذها ورصد استخدامها وتطبيقها

108- تتحمّل الحكومات المسؤولية الأولى عن الترويج للجنة الأمن الغذائي العالمي واستخدام وتطبيق ما يصدر عنها من منتجات وتوصيات في مجال السياسات، على جميع المستويات، والعمل بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما وسائر الجهات الفاعلة المعنية. وبهدف زيادة الروابط بين اللجنة والمستويين الإقليمي والقطري، تُشجّع الحكومات على إرساء آليات وطنية متعدّدة التخصصات أو تعزيز القائم منها، وذلك بمشاركة فعّالة من المقار الرئيسية للوكالات التي توجد مقارها في روما والشبكات الميدانية التابعة لها.[44]

4–1 تنفيذ الخطوط التوجيهية

109- يُشجَّع جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة فيها على تقديم الدعم اللازم والترويج على المستويات كافةً ضمن الجهات التابعة لهم، بالتعاون مع المبادرات والبرامج الأخرى ذات الصلة، لنشر الخطوط التوجيهية واستخدامها وتطبيقها. ويكمن الهدف من الخطوط التوجيهية في دعم إعداد وتنفيذ السياسات والقوانين والبرامج وخطط الاستثمار الوطنية المنسقة والمتعددة القطاعات ذات الصلة، التي ستساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

110- وإن الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الحكومية الدولية مدعوة إلى استخدام الخطوط التوجيهية كأداة لاتخاذ مبادرات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية على المستويات كافةً. وتشمل هذه المبادرات تنفيذ الاستراتيجيات والقوانين والبرامج الوطنية القائمة وإعداد استراتيجيات وبرامج جديدة عند الحاجة؛ وتحديد الفرص المتاحة في مجال السياسات وتعزيز الحوار الشفاف

[44] الفقرة 28 من الوثيقة CFS 2018/45/3.

والمفتوح في مجال السياسات؛ وتعزيز الاتساق والتنسيق في مجال السياسات؛ وإنشاء المنصات والشراكات والعمليات والأطر المتعدّدة أصحاب المصلحة أو تقويتها، مع توفير ضمانات لتحديد أوجه التضارب المحتملة في المصالح وإدارتها؛ ودعم مشاركة المرأة الهادفة ودورها كعنصر فاعل وتوليها القيادة في عمليات السياسات، بما في ذلك ممثلات المنظمات النسائية وجميع الأشخاص، بغض النظر عن جنسهم أو عمرهم أو عرقهم أو هويتهم الإثنية، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.[45]

4-2 بناء القدرة على التنفيذ وتعزيزها

111- تُشجَّع الحكومات بقوّة على حشد الموارد المالية والفنية والبشرية الملائمة، ووضع آليات للميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين، بدعم من التعاون الدولي والجهات الفاعلة المحلية بهدف زيادة القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية وتحديد الأولويات لكي يتم وضعها في سياقها وتنفيذها ورصدها.

112- كما يجري حثّ الوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما (بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وآلية الأمم المتحدة للتغذية، ووكالات التعاون الثنائي، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، والشركاء الآخرين في التنمية، على تقديم الدعم – بمواردها وضمن حدود ولاياتها – للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية، بناءً على الطلب.

4-3 رصد استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها

113- وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، تُشجّع الحكومات على تحديد الأولويات السياساتية الوطنية والمؤشرات ذات الصلة، وتعبئة الهياكل الإقليمية والمحلية للإبلاغ بشأن هذه المؤشرات، والقيام عند الاقتضاء، بإنشاء نُظم وطنية للرصد والإبلاغ أو تعزيز النظم القائمة من أجل تقييم كفاءة السياسات واللوائح وفعاليتها وتنفيذ الإجراءات المناسبة في حال وجود آثار سلبية أو فجوات تم تحديدها. وتُشجَّع الحكومات على استخدام نُهج الرصد والتقييم القائمة على العلوم والأدلة، التي تركّز على معرفة الأمور المجدية والتكيّف من أجل تعظيم النتائج.

114- وتشجّع لجنة الأمن الغذائي العالمي على إدراج هذه الخطوط التوجيهية في عملها الجاري وفي مواردها القائمة بشأن الرصد بناءً على طلب البلدان أو الأقاليم، وسيتماشى الإبلاغ بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية مع ولاية اللجنة والمبادئ المتفق عليها في "الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية".[46]

---

[45] للاطلاع على التوصيات المفصّلة في مجال السياسات، انظر الجزء 3.

[46] انظر القسم 5-5 من الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية، 2017.

المرفق واو – شرح موقف إندونيسيا والجزائر وكاميرون والكويت وماليزيا والاتحاد الروسي والسودان والسنغال إزاء الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

ألقت إندونيسيا هذا البيان نيابة أيضًا عن الجزائر والكاميرون والكويت وماليزيا والاتحاد الروسي والسودان والسنغال

شكرا السيد الرئيس.

يشرّفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن **الجزائر والكاميرون والكويت وماليزيا والاتحاد الروسي والسودان والسنغال**

اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر إلى الميسرين لقيامهم بتيسير عملنا وتوجيهنا وصولًا في نهاية المطاف إلى اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية.

وعليه، فقد شاركت إندونيسيا وبلدان أخرى بشكل بنّاء وعن نيّة حسنة طوال فترة المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية، بغية التوصل إلى وثيقة متوازنة وفنية وتوافقية.

ورغم الجهود الرامية إلى التوصل إلى عناصر متفق عليها عالميًا وبالتوافق، تتضمن الخطوط التوجيهية الطوعية مفهومًا لا يعكس بالضرورة التوافق العالمي بين الدول الأعضاء كافة.

ولا يزال النقاش حول هذا العنصر موضع تعارض وانقسام في آراء الدول.

وبالتالي، تعلن وفود بلداننا تحفظها على الإشارة إلى "**الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز**" (**Multiple and Intersecting Forms of Discrimination (MIFD)**).

ومع ذلك، إنّ شيئًا في شرح الموقف هذا لا يحول دون التزامنا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

وفي الختام، نلتمس من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي ومن أمانتها تسجيل شرح الموقف هذا لإدراجه ضمن تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة وكملحق رسمي بالتقرير نفسه.

شكرًا جزيلاً.

المرفق زاي – شرح موقف الاتحاد الروسي إزاء الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

25 أكتوبر/تشرين الأول 2023

السيد الرئيس المحترم،

الزملاء الكرام،

يؤيّد الاتحاد الروسي اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية ويتوجه بالشكر إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي والرئيسين المشاركين الموقرين والميسرين على جهودهم الحثيثة في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة الخلافية والحساسة.

لقد تمسّكنا، طوال المفاوضات، بموقفنا الراسخ حول ضرورة تركيز الاهتمام على مصالح النساء والفتيات اللواتي يشكلن أكثر من 50 في المائة من سكان العالم ويُعتبرن قوّة محرّكة أساسية في التنمية الزراعية وضمان الأمن الغذائي. غير أننا نلاحظ أنّ النص يضمّ مفاهيم مفردة لا تحظى برأينا باعتراف وتفسير واسعين على الصعيد الدولي، ما يجعل من الصعب تطبيقها على نطاق العالم. وفي ضوء ما تقدّم، ينأى الاتحاد الروسي بنفسه عن الفقرات 7 و9 و10 و21 و32 (أولًا وسادسًا) و38 و39 (ثالثًا ورابعًا) و44 (ثانيًا) و45 (أولًا) و49 و51 (خامسًا) و70 (خامسًا) و71 و73 (ثالثًا) و75 و77 (ثانيًا وثالثًا) و100 و102 و107 (أولًا ورابعًا) و111. ونلتمس من الرئيس والأمانة إبراز موقفنا في القسم ذي الصلة من التقرير ضمن حاشية.

كما نتفق مع بيان الموقف الصادر عن وفد إندونيسيا.

وسوف يطبّق الاتحاد الروسي هذه التوصيات طبقًا لاستراتيجية العمل الوطنية الخاصة بالمرأة للفترة 2023–2030 التي اعتمدتها حكومة الاتحاد الروسي في شهر ديسمبر/كانون الأول 2022. وتتمثل أهداف الاستراتيجية في تطبيق حقوق متساوية للرجال والنساء في مختلف ميادين الحياة وخلق فرص متساوية للنساء لتحقيقها، ما يزيد استقلاليتهنّ الاقتصادية ومشاركتهنّ السياسية. وقد صممت الاستراتيجية للاستفادة من إمكانات 78 مليون امرأة روسية يشكلن أكثر من نصف سكان روسيا البالغ عددهم 146 مليوناً.

وشكرا على حسن إصغائكم.

المرفق هاء – شرح موقف جمهورية مصر العربية إزاء الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

بالإشـــارة إلى البند من جدول أعمال الدورة الحادية والخمســـين للجنة الأمن الغذائي العالمي بشـــأن الوثيقة: "الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية"، **مصر تود تسجيل تحفظها على استخدام مصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة " Multiple and Intersecting Forms of Discrimination (MIFD)") في الوثيقة.**

المرفق طاء – بيان آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية إزاء الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

تؤيّد آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية إقرار الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية وتقرّ بأنّ هذه الوثيقة تشكل خطوة أولى لمواصلة المناقشات في لجنة الأمن الغذائي العالمي وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبار ذلك أولوية للإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي ولضمان مبدأ عدم التمييز بحق أي شخص. وسوف تساهم الآلية في تعميم الخطوط التوجيهية بموازاة لفت الانتباه إلى أوجه القصور في هذه الوثيقة. ويمكن الاطلاع على شرح مفصل لموقفنا على الموقع الإلكتروني للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي*.

https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/CFS51/Statements/V/Intervention_CSIPM_VG_GEWE.pdf

المرفق ياء – بيان الكرسي الرسولي إزاء الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

يؤيّد الكرسي الرسولي إقرار الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية لكن مشفوعة بشرح مفصل لموقفه متاح على الموقع الإلكتروني للدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي*.

https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/CFS51/Statements/V/Final_Holy_See_intervention_esp_en.pdf

المرفق كاف – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية

الأساس المنطقي

1- تُعدّ بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب وذات الصلة أداة أساسية لتوجيه الإجراءات المحلية والوطنية والعالمية، فضلاً عن السياسات العامة، التي تعزّز الأمن الغذائي والتغذية وتحسّنهما. ولا غنى عن القدرات اللازمة لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتفسيرها واستخدامها وكذلك الترتيبات المؤسسية التي تعزّز استخدام البيانات من أجل توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية من أجل فهم تأثير السياسات وتحديد السياسات الناجحة وتلك التي ينبغي تغييرها. وتماشيًا مع برنامج العمل المتعدد السنوات المعتمد للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2020–2023، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم توصيات طوعية ومحدّدة وقابلة للتنفيذ خاصة بالسياسات بشأن تعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات، المشاركة في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالية الجودة، وتحليلها ونشرها واستخدامها وحمايتها، من أجل تعزيز صنع القرارات على نحو فعال وشامل ومستند إلى الأدلة. ويكمن الهدف العام المنشود في المساهمة في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثلة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني ناهيك عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. وتستنير التوصيات بالتقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذوية التابع للجنة "أدوات جمع البيانات وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية: نحو تعزيز عملية صنع القرارات الفعالة والشاملة والمسترشدة بالأدلة" (2022).

2- ولا يوجد تعريف متفق عليه متعدد الأطراف لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك ضمن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة — جهاز الأمم المتحدة المكلف بوضع مثل هذه التعريفات، حسب الحاجة. ولأغراض هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، ستتم الإشارة إلى البيانات ذات الصلة بإبلاغ سياسات الأمن الغذائي والتغذية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية. وتُفهم بيانات الأمن الغذائي والتغذية، في كل أقسام هذه الوثيقة، على أنها "بيانات من أنواع ومصادر وعوامل تأثر متنوعة لوصف و/أو قياس فرادى نتائج الأمن الغذائي والتغذية أو النتائج الجماعية، والبيانات المتعلقة بالمحددات على المستوى الجزئي أو المتوسط أو الكلي التي تؤثر على النتائج عبر أبعاد الأمن الغذائي والتغذية الأربعة وهي التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار".[47] [48]

3- ويقرّ هذا الفهم بأهمية الأنواع المختلفة من البيانات، النوعية والكمية، واعتماد نظرة نُظمية لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يسلّط الضوء على الأدوار الأساسية لجميع الجهات الفاعلة الممتدة على طول النظام الغذائي، في عمليتي إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، وتقييمها.

---

[47] يعتبر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وأصحاب المصلحة الآخرون "صفة الفاعل" و"الاستدامة" كأبعاد إضافية ومتطورة للأمن الغذائي، على الرغم من عدم الاتفاق عليها بين الأطراف المتعددين.

[48] انظر الجدول 1 من الملحق في الصفحة 129 [النسخة الإنكليزية] من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية رقم 17 – الذي لم يتم الاتفاق عليه من جانب الأطراف المتعددين – للاطلاع على أمثلة بشأن المبادرات القائمة المتعلقة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك قاعدات البيانات ومستودعات المعلومات ونظم البيانات وأدوات التحليل)، المنظمة بحسب أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

4- ومن المهم ملاحظة أن هناك بالفعل الكثير من بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ويتم إنتاجها بطرق متنوعة ومن قبل مختلف أصحاب المصلحة، على الأقل بالنسبة إلى بعض أبعاد الأمن الغذائي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الجودة والتفصيل. ولكن غالبًا ما يكون الوصول إليها غير متساوٍ، ولا تتم معالجتها أو تحليلها بشكل كافٍ أو استخدامها بشكل صحيح من قبل صانعي السياسات الذين غالبًا ما يكونون غير مدركين لوجود هذه البيانات وأهميتها، ويتم توزيع الموارد اللازمة لتخزينها ومعالجتها وتحليلها بشكل غير عادل. وكثيرًا ما تكون البيانات ذات الصلة التي يمكنها توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية متوزعة بين قطاعات ومؤسسات متنوعة، ونتيجة لذلك، فإن قدرة صانعي القرار على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة تعوقها التحديات في كل خطوة من دورة البيانات.[49]

5- ولدى الشعوب الأصلية والفلاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية مجموعة متنوعة من الأساليب لتوليد البيانات وجمعها وتخزينها واستخدامها، لا يتم أخذها في الاعتبار في كثير من الأحيان في نظم جمع البيانات القياسية وفي صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. ومن المهم إدراك أهمية هذه البيانات للأمن الغذائي والتغذية وفي عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويين المحلي والوطني، ودعم المشاركة الفعالة والشاملة والهادفة لأولئك الذين يولّدون هذه البيانات والمعلومات والمعرفة ويديرونها، وفي نفس الوقت احترام حقوق الإنسان وحماية معارفهم وابتكاراتهم وممارساتهم التقليدية.

6- ولا تزال هناك فجوات أساسية في البيانات. ويتعين سدّها من أجل توجيه الإجراءات المسؤولة وإرشاد عملية رسم السياسات بشكل فعال، لا سيما في ما يخص البيانات الحسنة التوقيت والدقيقة بشكل كافٍ بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والحصول عليها، واستهلاكهم الفعلي للأغذية والمغذيات، وحالتهم التغذوية، بموازاة الإقرار بأهمية حماية الخصوصية. وثمة حاجة أيضًا إلى مزيد من البيانات والمعلومات من الجهات الفاعلة عبر النظم الزراعية والغذائية، التي تسلّط الضوء على المحدّدات الهيكلية للأمن الغذائي والتغذية، وعلى الأمن الغذائي والتغذية لمن يعانون من أوضاع هشة والمعرضين لأشكال مختلفة من التمييز،[50] ولمناطق جغرافية محدّدة. ولدى البلدان أولويات واحتياجات مختلفة على مستوى البيانات، وذلك رهنًا بقدرتها الإحصائية، ووصولها إلى التكنولوجيا، وموارد التمويل، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن السياقات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها.

7- وتمثل تكنولوجيا البيانات والمعلومات والاتصالات فرصًا وتحديات جديدة، وهناك حاجة ملحة لمعالجة العوائق الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وجمع البيانات وتحليلها، مع التأكيد على الحاجة إلى سدّ الفجوات الرقمية، بين البلدان وداخلها. وتحدّ عدة قيود أخرى من استخدام البيانات من أجل اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات الفعالة والمستنيرة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية. ومن أهمّ هذه القيود انخفاض مستوى الإلمام بالبيانات ومهارات التحليل (لكلٍ من البيانات النوعية والكمية) لدى بعض منتجي البيانات والمعلومات ومستخدميها على جميع المستويات – من جامعي البيانات والمحلّلين، إلى صانعي القرارات، والأشخاص، كأصحاب حقوق والمستفيدين النهائيين من سياسات الأمن الغذائي والتغذية.

---

[49] تتكون دورة البيانات من الخطوات التالية: تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات؛ ومراجعة البيانات وتوحيدها وجمعها وتنظيمها؛ وتحليل البيانات باستخدام الأدوات المناسبة؛ وتحويل البيانات إلى أفكار ذات صلة لنشرها ومناقشتها؛ وأخيرًا، استخدام البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

[50] كما يرد في *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي*، الفقرة 3-6-1ب، الصفحة 22 [النسخة الإنكليزية].

8- وتحتاج البلدان النامية إلى دعم مالي وفني، بما في ذلك في مجال القدرات الإحصائية، ونقل التكنولوجيا بشكل طوعي وبشروط متفق عليها، فضلاً عن الأطر المبتكرة مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من بين أمور أخرى، من أجل تعزيز قدراتها على القيام باستثمارات مسؤولة[51] وتوليد بيانات عالية الجودة وجمعها وتحليلها واستخدامها لإرشاد صنع القرارات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويشكل تخصيص الموارد المالية غير الكافية للتنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي والتغذية مصدر قلق قديم العهد لدى العديد من البلدان، كما أنّ لقلة التمويل العام والخاص والدولي تبعات واضحة على البيانات لإعلام السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

9- وغالبًا ما تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية الإحصائية غير موحدة ومجزّأة عبر مختلف الوكالات الدولية[52] والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، ويمكن جمعها أو إدارتها باستخدام بروتوكولات مختلفة، وهو ما يجعل استخدامها أصعب. ولذلك، يعتبر من الأولويات تعزيز جهود التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية لاستكشاف إمكانات التعاون الرقمي العالمي، مع مراعاة استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالبيانات[53] وخريطة طريقه للتعاون الرقمي،[54] وهو ما سيكون ضروريًا للمقارنة وتحقيق الإمكانات الكاملة لاستخدام البيانات الإحصائية، والسعي إلى بناء عالم عادل. ويجب تشجيع التنسيق والمواءمة بشكل أفضل عبر المنظمات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة لتحسين جودة وفائدة البيانات الإحصائية للأمن الغذائي والتغذية، بموازاة إيجاد أوجه تآزر وتجنب ازدواجية الجهود واللغط عند نقل المعلومات. ويتسم التنسيق بأهمية خاصة بالنسبة إلى البيانات والإحصاءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية التي تُستخدم في التحليلات وعمليات الرصد العالمية أو الإقليمية.

10- ويشهد عدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تؤدي دورًا في جمع واستخدام بيانات الأمن والتغذية زيادة كبيرة. ويتمثل هدفنا الجماعي في ضمان أن يكون الناس في صميم القرارات، عند جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، والعمل على تحقيق الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويجب أن يكون للأشخاص رأي في جمع البيانات التي تؤثر على حياتهم وينبغي تضمينهم في القرارات المتعلقة باستخدام البيانات وإعادة استخدامها. ويجب أن تسترشد نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية بمبادئ واضحة[55] (لا سيما المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون)، بما يتماشى مع القانون المحلي المعمول به والعمليات الفعالة والتشاركية، للمساعدة في ضمان أن يتم جمع البيانات واستخدامها وتحليلها ونشرها بطرق فعالة وغير تمييزية وشاملة ومتسقة مع حقوق الإنسان وشفافة وأخلاقية ومنصفة، مع تطبيق خصوصية البيانات المعمول بها وحماية البيانات وضمانات ومبادئ الملكية الفكرية لضمان أن هذه البيانات محمية، مع معالجة التضارب في المصالح.

---

[51] أقرّت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

[52] تعتبر منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الراعية لواحد وعشرين مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات 2-1-1 و2-1-2، و2-3-1، و2-3-2، و2-5-1أ، و2-5-1ب، و2-5-2، و2-أ-1، و2-ج-1، المتعلقة بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وكذلك تعزيز الزراعة المستدامة.

[53] متاح على https://www.un.org/en/content/datastrategy/images/pdf/UN_SG_Data-Strategy.pdf

[54] متاح على https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/102/51/PDF/N2010251.pdf

[55] كما يرد في *الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي*، الفقرة 7، الصفحة 2 [النسخة الإنكليزية]، *والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي*، الفقرة 48، الصفحة 8 [النسخة الإنكليزية].

11- وتخلق المجموعة المعقدة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص المعنية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب شبكة البيانات السريعة التغير بسبب التحول الرقمي، فرصًا ومخاطر تسلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق العالمي لتحسين إدارة بيانات الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تحقق أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية التوازن الصحيح بين الوصول والمشاركة والحماية والخصوصية والأمان، بهدف خلق الثقة. ويجب أن تراعي عملية تطوير أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية وتعزيزها، المناقشات والجهود العالمية والمتعددة الأطراف القابلة للتطبيق على نطاق أوسع لتحسين إدارة البيانات. ومن المهم أن تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية متاحة على نطاق واسع وأن يتم تعميمها واستخدامها على نطاق واسع للصالح العام، مع الحفاظ في نفس الوقت على حقوق مولدي البيانات ومالكيها، ومراعاة التشريعات والأنظمة الوطنية، والعمل على ضمان حماية البيانات والخصوصية، واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الاختلالات في القوة بين الجهات الفاعلة في ما يتعلق بتوليد بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وجمعها وتخزينها ومعالجتها ومشاركتها واستخدامها، مما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

12- وتُوجّه هذه التوصيات الخاصة بالسياسات في المقام الأول إلى الحكومات (الوزارات المعنية والسلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية)، والمنظمات الدولية،[56] والمؤسسات المالية ومؤسسات البحوث في مجال الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الدولي، ورابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، وخبراء التنمية الريفية، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة تهدف إلى استكمال التوصيات والخطوط التوجيهية الطوعية الأخرى الخاصة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتفق مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية ووفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

التوصيات

1- زيادة الوعي والمطالبة باستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية على نحو أفضل في عملية صنع القرارات

ينبغي أن تسعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) إنشاء آليات وطنية فعالة معنية بالأمن الغذائي والتغذية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة ومسؤولة عن توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية والتخطيط للبرامج المرتبط بالتخطيط الإنمائي الوطني، وعن تحديد الأولويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها في صنع القرار، بما يتماشى مع التحليل المطلوب، ضمن نظم البيانات والإحصاءات، من أجل توجيه هذه السياسات، أو تعزيز الآليات الموجودة عند الاقتضاء. وينبغي أن تضمن هذه الآليات أن يكون للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والسكان الواقعين في أوضاع هشة الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز،[57] وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، دور فعال ومحدد بدقة في تحديد الأولويات؛

---

[56] يشير مصطلح *"المنظمات الدولية"*، في جميع أقسام الوثيقة، إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، الدولية والإقليمية على حد سواء، ذات الاختصاصات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية.

[57] كما يرد في *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي*، الفقرة 3-6-1ب، الصفحة 22 [النسخة الإنكليزية].

(ب) تشجيع وتيسير الحوارات وأوجه التعاون في ما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني ودون الوطني، لوضع توصيات ملموسة ومجدية بتيسير من الآليات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية المتعددة القطاعات المذكورة أعلاه، مع الأخذ في الاعتبار اختلالات القوة الحالية بين مختلف الجهات الفاعلة وتشجيع المشاركة النشطة والحرّة والفعالة والهادفة، من أجل: (1) مناقشة أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتحديد ما هو متاح بالفعل[58] وما هي أكثر الاحتياجات إلحاحًا؛ (2) وتحفيز تحليل البيانات القائمة لإنتاج المعلومات ذات الصلة بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (3) ومناقشة الوسائل/المنصات الأكثر فعالية لنشر بيانات الأمن الغذائي والتغذية (مثل المنصة الموحدة للبيانات، من بين غيرها)؛

(ج) واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر مختلفة مع الأخذ في الاعتبار جودتها، وحسن توقيتها، وتكاليفها، والعبء على المستجيبين، وكذلك نتائج تقييمات المخاطر السابقة، وتقديم أدلة على فوائد استخدام هذه البيانات في مساعدة صانعي السياسات في عملية صنع القرارات؛

(د) والقيام، كلّما استُخدمت البيانات لتوجيه التشريعات الوطنية والسياسات العامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بإدراج ملحقات تفصيلية للبيانات، حسب الضرورة، وعرض مصادر البيانات المتاحة والأدوات التحليلية التي ستُستخدم في تطويرها؛

(هـ) وتشجيع الوحدات الحكومية، المسؤولة عن جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتخزينها ومعالجتها وتحليلها ونشرها، على الإنتاج والنشر المنتظمين للمنتجات المعرفية والمستنيرة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تلخّص النتائج الرئيسية التي تتمخض عن المبادرات الحكومية لجمع البيانات في أنساق تسهّل استخدام المعلومات واعتمادها من قبل صانعي القرارات، بما ذلك الجهات الفاعلة الريفية، وأولئك الذين هم في أوضاع هشة، لا سيما في المناطق النائية.

وتُشجع المنظمات الدولية[59] على القيام بما يلي:

(و) تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بشأن الممارسات الجيدة من أجل صنع القرارات القائمة على بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ووفقًا للأولويات الوطنية؛

(ز) وتعزيز المناقشات ضمن أجهزتها الرئاسية، حسب الاقتضاء، حول الحاجة إلى وضع خطوط توجيهية بشأن التقييم المسبق واللاحق للسياسات المستنيرة بالبيانات في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

(ح) وإعداد دورات تدريبية مصممة خصيصًا بشأن تنمية القدرات وتعزيزها، بهدف دعم أصحاب المصلحة المستهدفين في استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

---

[58] قد تكون هناك حاجة إلى تقييم بيانات الأمن الغذائي والتغذية المتاحة والتي يتم جمعها من قبل وكالات مختلفة عبر المواسم والمستويات (الوطنية، ودون الوطنية، والمحلية) لتحديد الفجوات الأساسية ومصادر البيانات الأكثر ملاءمة لكل من البيانات النوعية والكمية.

[59] أنظر الحاشية 56.

ويجري حثّ المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية ومؤسسات البحوث على القيام بما يلي:

(ط) استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحالية في جهود الدعوة التي تتوجه إلى جميع أصحاب المصلحة، وخاصة صانعي القرارات والحكومات، لمواصلة البحوث وتطوير المنتجات المعرفية التي تسعى إلى سد الفجوات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وصولاً إلى الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وتُشجع المنظمات الدولية[60] والجهات المانحة والحكومات على القيام بما يلي:

(ي) طلب بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة المتاحة أصلًا واستخدامها، وتعزيز قابلية التشغيل البيني، حيثما أمكن ذلك، لتفادي تكرار الجهود والمساهمة في الكفاءة المالية وحسن توقيت الجهود.

2- زيادة الاستثمارات والحفاظ عليها في مجال جمع البيانات ذات الأولوية للأمن الغذائي والتغذية، وتحسين جودتها، بموازاة تحسين الموارد الحالية المتعلقة بالبيانات و/أو إعادة توظيفها، لتحسين عملية صنع القرارات من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني

ينبغي أن تسعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) زيادة الاستثمارات المسؤولة والموارد الكافية والحفاظ عليهما في مجال إنتاج بيانات حسنة التوقيت وعالية الجودة ومفصّلة،[61] حسب الاقتضاء، وموثوقة ومتسقة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية، بدعم من المنظمات الدولية[62] والجهات المانحة، حسب الحاجة، بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والأنماط الغذائية الصحية والحصول عليها، واستهلاكهم الغذائي الفعلي ونمطهم الغذائي، وحالتهم التغذوية، ولا سيما الفئات الموجودة في أوضاع هشة، وغيرها من البيانات الوطنية ذات الأولوية، فضلاً عن الموارد اللازمة لوضع معايير وطنية عالية الجودة وممارسات جيدة لاستخدامها؛

(ب) ووضع خطط وطنية، من خلال العمليات والنهج التشاركية، لتحديد الأولويات في مجال جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها لغرض دمجها في استراتيجياتها الوطنية لبلورة الإحصاءات، إذا كانت موجودة، ولتحسين نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية الحالية، مع الأخذ في الاعتبار أنواع البيانات المختلفة من مصادر مختلفة. ويمكن أن تتلقى الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة من أجل تنفيذ هذه الخطط، عند الطلب، الدعم الفني والمالي من قبل المنظمات الدولية[63] والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، ويوصى بأن تكون خططها متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها والممارسات الجيدة، مع الحفاظ على الأولويات الوطنية وملكية البلد؛

(ج) والمراجعة المنتظمة لنظم جمع البيانات الوطنية[64] الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من خلال العمليات التشاركية، بهدف تحديد الثغرات والفرص والمخاطر لتبسيطها وتحديثها، وتعزيز كفاءتها وجدواها، بما يتخطى

---

60 المرجع السابق.

61 مصنفة بحسب الجنس والعمر، والمعايير الديموغرافية الأخرى، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لإعلان بيجين.

62 أنظر الحاشية 56.

63 أنظر الحاشية 56.

64 تشمل نظم جمع البيانات الوطنية، من بين أمور أخرى: السجلات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، وبيانات الاستشعار، وغيرها من البيانات التي لا يتم جمعها بالضرورة للأغراض الإحصائية، فضلاً عن العمليات الإحصائية التقليدية، مثل عمليات المسح والتعداد.

البيانات الإحصائية، ووفقًا للأولويات الوطنية والقوانين المحلية، ومع المراعاة الواجبة للمعايير الدولية والممارسات الجيدة المعمول بها.

وتشجع المنظمات الدولية[65] على القيام بما يلي:

(د) تعزيز جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري، وتقديم توجيهات للبلدان، بناء على طلب الحكومات الوطنية، **وتحديد مجموعة دنيا من بيانات الأمن الغذائي والتغذية الأساسية**، مع المنهجيات والمؤشرات الموصى بها، لمساعدة البلدان على تحديد الأولويات عند جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

وتُشجع الحكومات والمنظمات الدولية[66] وأصحاب المصلحة المعنيين على القيام بما يلي:

(هـ) التعاون من أجل تحديد الفجوات في البيانات والاحتياجات المحددة المطلوبة لتحسين التحليلات الحالية للأمن الغذائي والتغذية، وكذلك لمواصلة وتسريع الابتكار في مجالات الإحصاءات والبيانات النوعية وعلوم البيانات والبحوث القائمة على المسوح، في العمل من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع معالجة أي تضارب محتمل في المصالح.

وتُشجع المنظمات الدولية[67] والجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الخيرية على القيام بما يلي:

(و) زيادة وإدامة حجم الموارد المخصّصة لتحسين جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز جودتها وتحليلها ونشرها واستخدامها حسب الاقتضاء، من أجل تحسين فعالية السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والاستفادة من آليات التمويل الحالية وتقييم التمويل الحالي وإعادة تحديد أهدافه حسب الحاجة. ومع الإشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030،[68] ينبغي أن يهدف دعم بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك أقلّ البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة توافر بيانات عالية الجودة وموثوقة وفي الوقت المناسب مصنفة[69] بحسب الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، إلى ضمان التمويل الكامل للخطط الإحصائية الوطنية، التي يجب تضمين بيانات الأمن الغذائي والتغذية فيها. ويجب أن تعكس الاستثمارات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية توازنًا جيدًا بين بيانات التنمية وبيانات الأزمات وحالات الطوارئ، وفقًا للاحتياجات والسياقات الوطنية؛

(ز) وتحسين تنسيق واتساق مبادرات الاستثمار التي تهدف إلى دعم عملية جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، مع مراعاة حماية البيانات وخصوصيتها وأمنها، من أجل تجنب الازدواجية في الجهود، وتحسين الكفاءة، وزيادة أوجه التآزر، بما في ذلك إضافة بناء القدرات إلى العمل بشأن الإحصاءات والبيانات الذي يضطلع به أصحاب المصلحة الوطنيون، بناءً على طلب الحكومات ووفقًا للأولويات الوطنية؛

(ح) ومواصلة تعزيز ودعم مبادرات تمويل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحالية لمساعدة البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك، على سبيل المثال، منظمات المجتمعات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية، للحصول على

---

[65] أنظر الحاشية 56.

[66] أنظر الحاشية 56.

[67] أنظر الحاشية 56.

[68] أنظر المقصد 17–18 من أهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد العالمي الخاص به.

[69] مصنفة بحسب الدخل والجنس والعمر والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة في السياقات الوطنية.

الدعم المالي لتعزيز قدراتهم، بما في ذلك في مجال الإحصاءات، من أجل الاستفادة من بيانات الأمن الغذائي والتغذية واتخاذ القرارات، مع مراعاة حماية البيانات وخصوصيتها وأمنها، مع رؤية أن مثل هذه المبادرات يمكن تنسيقها.

وتُشجع المنظمات الدولية[70] والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على القيام بما يلي:

(ط) تعزيز جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز جودتها وتحليلها واستخدام أشكالها المتعددة، بما يتجاوز البيانات الكمية والقابلة للقراءة آليًا، مثل البيانات النوعية والأشكال الأخرى من المعلومات. ويعني هذا تقييم وتطبيق نُهج متعددة لجمع المعلومات، بما في ذلك المنهجيات النوعية التشاركية والأساليب المختلطة التي تستخدمها المجتمعات المحلية بالفعل، من بين أمور أخرى، مع الحفاظ على حقوق مولدي البيانات.

3- تنمية القدرات والبنى التحتية والتكنولوجيات اللازمة لضمان استدامة دورة إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وإنصافها والقدرة التحليلية من أجل صنع القرارات

تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) توظيف الإحصائيين والخبراء في مجال البيانات وعلماء الاجتماع والخبراء في تحليل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الكمية والنوعية وتفسيرها، من ذوي المعرفة والقدرة في مجال تقييم المخاطر وخصوصية البيانات، والاستثمار في بناء قدراتهم، لكي يعملوا في الوزارات المعنية ومكاتب الإحصاء الوطنية، واحتضان وحدات التحليل ضمن الوزارات المعنية؛

(ب) تحديث البنى التحتية لنظام الإحصاء الوطني من أجل إنشاء نظم لبيانات الأمن الغذائي والتغذية قابلة للتشغيل وتتسم بالشمول والتنسيق، ومواصلة العملية المستقلة والشفافة لجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية المصنّفة[71] والمفصّلة والحفاظ على جودتها مع مرور الوقت، وذلك بمساعدة فنية ومالية من المنظمات الوطنية والدولية[72] والمساعدة الإنمائية الرسمية كوسيلة لدعم الجهود الوطنية، عند الطلب ووفقًا للأولويات الوطنية؛

(ج) والاستثمار في البنية التحتية العامة للبيانات، والعمل، حسب الاقتضاء، على تحسين أطر السياسات بشأن إدارة البنى التحتية العامة والخاصة التي تقوم على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتخزينها ومعالجتها ومشاركتها واستخدامها لتعزيز الوصول العادل إلى بيانات الأمن الغذائي والتغذية والجهود المبذولة لمنع الاستخراج غير القانوني للبيانات، من بين أهداف أخرى، مع الإقرار بأهمية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،[73] واحترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للفوائد المستمدة من استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية؛

(د) وتوسيع فرص التدريب، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، للموظفين في مكاتب الإحصاء الوطنية والوحدات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، المشاركين

---

70 أنظر الحاشية 56.

71 مصنفة بحسب الجنس والعمر، والمعايير الديموغرافية الأخرى، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لإعلان بيجين.

72 أنظر الحاشية 57.

73 الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) متكاملة ومتوازنة وغير قابلة للتجزئة.

في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية ومعالجتها وتحليلها على المستويين المحلي والإقليمي وعبر القطاعات المتعددة، مع الدعم من المنظمات الوطنية والدولية[74] حسب الاقتضاء، وعند الطلب، لتعزيز كفاءاتهم التحليلية.

(هـ) وإنشاء برامج منح دراسية محددة الأهداف، بمساعدة مالية من المنظمات الوطنية والدولية،[75] حسب الاقتضاء، للسماح للشباب، وخاصة النساء، وأولئك الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز،[76] بالدراسة في البرامج العلمية المتعلقة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، كما هي مفهومة في هذه الوثيقة، التي تركز بقوة على البيانات (الكمية والنوعية)، وكذلك علوم البيانات والإحصاءات، مع مراعاة معارف الأجداد والشعوب الأصلية؛

(و) وبناء قدرات أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالبيانات، مثل المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة والفلاحين والشعوب الأصلية والصيادين والرعاة والتجار والمجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين والخبراء الريفيين، وما إلى ذلك، في ما يتعلق بتحليل البيانات الكمية والنوعية للأمن الغذائي والتغذية وعمليات تقييم المخاطر المرتبطة بها، وتفسيرها واستخدامها.

وتُشجع الحكومات والمنظمات الدولية[77] وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث الأكاديمية، على القيام بما يلي:

(ز) الاستثمار في زيادة تنقيح نُهُج جمع البيانات الموفرة للتكاليف والشاملة والتشاركية والمصادر الجديدة للبيانات والتحقق من صحتها وتطبيقها، مع إجراء تقييم شامل للمخاطر ضمن إطار متين لإدارة البيانات والسياسات. ويمكن استخدام الأدوات والتكنولوجيا التي تعمل على تبسيط عملية جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتيسيرها مع القيام في الوقت ذاته بتحسين جودة البيانات والترويج لها على جميع المستويات، وفقًا للأولويات الوطنية وفي ما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية الوطنية والدولية.

وتُشجع الحكومات والمنظمات الدولية[78] ومؤسسات البحوث الأكاديمية على القيام بما يلي:

(ح) منح الأولوية لبناء القدرات في المجالات التي تتسم حاليًا بضعف توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنى التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات لسدّ الفجوات في البيانات بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛[79]

(ط) وبناء على عمليات التقييم التشاركية، تحسين النماذج التحليلية الحالية ووضع نماذج جديدة لاستخدامها في مختلف المجالات التي لها صلة بصنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتكتسي النُهج المستندة إلى النماذج المصادق عليها أهمية خاصة في مجال التنبؤ بالقيم المستقبلية لمحددات الأمن الغذائي والتغذية ونتائجهما. وينبغي

---

74 أنظر الحاشية 56.

75 المرجع نفسه.

76 أنظر الحاشية 58.

77 أنظر الحاشية 56.

78 المرجع نفسه.

79 لتحقيق الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

أن تتسم هذه النماذج بالشفافية وعدم التمييز، وأن تتضمن بيانات تدريب عالية الجودة، وأن تُنفذ بمرونة لكي تتمكّن من توليد تنبؤات في ظل سيناريوهات بديلة واضحة؛

(ي) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية العامة والخاصة، بإعداد مواد للتعلّم الإلكتروني تركّز على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وحماية البيانات ومراقبة جودتها وتحليلها وتفسيرها، والإبلاغ عن النتائج لأنواع معينة من بيانات ومنهجيات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك النماذج التحليلية. وينبغي أن تعزّز المواد الفهم المتكامل للعلاقة الديناميكية بين مختلف قطاعات العمل وأنواع البيانات والمؤشرات الناتجة، مع مراعاة احتياجات صغار منتجي الأغذية والعاملين والمستهلكين وصانعي السياسات على مستويات متعددة؛

(ك) والتخفيف من الحواجز اللغوية من خلال زيادة عدد اللغات التي يتم بها تقديم دورات التعلّم الإلكتروني الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، والمواد وأدوات الإلمام والمنصات وأدوات التحليل الخاصة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتطوير التعلم بين الأقران، بما يضمن دقة التكنولوجيات الجديدة والخدمات اللغوية والترجمات وعكسها للغرض ولمعنى اللغة الأصلية.

وتشجع المنظمات الدولية[80] على القيام بما يلي:

(ل) تقديم الدعم، بناءً على طلب الحكومات وضمن الأطر القائمة والقدرات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال بذل أقصى الجهود للعمل بشكل وثيق مع المهنيين من المؤسسات العامة الوطنية كلّما دعت الحاجة إلى جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، على المستويين الوطني ودون الوطني، بالتنسيق مع منظمات صغار منتجي الأغذية والعمال والشعوب الأصلية والنساء والمستهلكين ومنظمات المجتمع المدني، واستخدام النهج التشاركية، حسب الاقتضاء؛

(م) ودعم عمليات المسح على المستوى الوطني حول بيانات الأمن الغذائي والتغذية بالاقتران مع تعزيز القدرات ونقل المعرفة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في ما يتعلق بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وأدوات تحليلها، مع مراعاة الحاجة إلى موارد كافية للمؤسسات العامة لتحسين البنية التحتية المحلية والحدّ من التفاوتات التكنولوجية؛

(ن) ودعم الجهود لتأمين الوصول والمدخلات المحلية إلى النظم الإحصائية الوطنية بالتنسيق مع مكاتب الإحصاء الوطنية، مع احترام الملكية الوطنية.

4- التعاون بين الأطراف بشأن تنسيق وتشاطر بيانات الأمن الغذائي والتغذية

تُشجع الحكومات والمنظمات الدولية[81] وأجهزتها الإقليمية[82] على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التوحيد القياسي والاتساق والتشغيل البيني لبيانات الأمن الغذائي والتغذية والمنصات ذات الصلة، بهدف تنسيق الأساليب والمؤشرات، وتسهيل تشاطر بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع القيام في الوقت ذاته بإيلاء

---

80 أنظر الحاشية 56.

81 أنظر الحاشية 56.

82 المرجع نفسه.

الاحترام لحقوق مولدي البيانات ومالكيها وخصوصية البيانات والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، بحسب الاقتضاء، والتعاون الشامل بين القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة؛

(ب) والنظر في الحاجة إلى معالجة إحصاءات الأمن الغذائي والتغذية كمجال محتمل داخل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، مع مراعاة العمليات الحكومية الدولية الجارية للأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(ج) والنشر العلني للبيانات الكلية والجزئية والوصفية كمجموعات مختلفة من البيانات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من أجل زيادة إمكانية العثور عليها والوصول إليها لأغراض السياسات والبرامج والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات وحمايتها، وحماية حقوق مولدي البيانات، مع مراعاة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[83] والمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية،[84] وبما يتفق مع القوانين والأنظمة الوطنية؛

(د) وتناول بيانات الأمن الغذائي والتغذية على أنها مفتوحة قدر الإمكان ولكن مغلقة حسب الضرورة لخدمة الصالح العام، مع مراعاة خصوصية البيانات وحمايتها وحقوق مولدي البيانات والسرية والأمن القومي والملكية الفكرية، بما في ذلك ضماناتها ومبادئها، وشرعية المصالح التجارية، لزيادة توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وتبادلها، ومعالجة الفجوات في البيانات في النظم الوطنية والدولية، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) وتعزيز استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتكاملها من مصادر متعددة[85] وقطاعات متعددة[86] متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك عبر تشجيع الحوار على المستويات الفنية وكذلك بين المستويات الفنية والسياسية، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة ووفقًا لأطر حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(و) وزيادة التعاون في مجال الوصول إلى البيانات وتبادلها بشأن التجارة الدولية في المدخلات والمنتجات الغذائية وغير الغذائية والزراعية، وبشأن السياسات التجارية، بما في ذلك من خلال تعزيز أدوات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، مع التشديد على أهمية جمع البيانات كذلك بشأن الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية وضمان الحماية المناسبة للبيانات.

وتُشجع المنظمات الدولية[87] المسؤولة عن إنتاج البيانات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية على القيام بما يلي:

(ز) تعزيز التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لمواءمة جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية والأساليب التحليلية والمؤشرات بشأن مجالات الأمن الغذائي والتغذية الهامة (لا سيما عمليات تقييم الأمن الغذائي)، مع ملاحظة أنه لا يمكن تنسيق جميع أنواع البيانات، وبالتشاور مع الحكومات، تعزيز التنسيق بشأن إصدار مجموعات البيانات والمنتجات المعرفية.

---

83 https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-A.pdf، (اعتمدت في 29 يناير/كانون الثاني 2014 عند أعلى مستوى سياسي كقرار للجمعية العامة (A/RES/68/261)

84 https://unstats.un.org/unsd/accsub/2013docs-22nd/SA-2013-8-FP-UNSD.pdf

85 بما في ذلك البيانات التي ينتجها القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

86 على سبيل المثال: الأغذية والزراعة والصحة والتنمية الاجتماعية والبيئة والميزانية والتخطيط.

87 أنظر الحاشية 56.

وتُشجع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص على القيام بما يلي:

(ح) تعزيز امتثال بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع مبادئ الوصول المفتوح والاستخدام العادل الحالية للبيانات وأدوات تحليلها، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، ومع مراعاة المبادئ التكميلية الأخرى، بما في ذلك مبادئ FAIR المتمثلة في إمكانية العثور بسهولة على البيانات والانتفاع منها وتبادلها وإعادة استخدامها،[88] والتكيف باستمرار مع تطور هذه المبادئ، بهدف إتاحة بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وإعادة استخدامها، وفي الوقت نفسه، ضمان حماية البيانات، وحماية حقوق مولدي البيانات، واحترام خصوصية البيانات والملكية الفكرية بما في ذلك ضماناتها ومبادئها، والسعي للحصول على الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، حسب الاقتضاء، وتغطية الأنشطة المنفذة لنفس الأغراض، عند مشاركة بيانات الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه تعزيز العدالة والإدماج والتوزيع العادل للمنافع.

5- تعزيز أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين المحلي والوطني وتعزيز الحوار ذات الصلة على المستوى العالمي

تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) تضمين بيانات الأمن الغذائي والتغذية في الإحصاءات الوطنية ونظم البيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز إدارة البيانات الوطنية الأوسع نطاقًا والتي ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تمكّن من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والتي تسترشد بالمناقشة الدولية المتعددة الأطراف الناشئة حول أطر إدارة البيانات. ويجب أن تأخذ المناقشات في الاعتبار المبادئ الأوسع للأمن الغذائي والتغذية[89] مثل الكرامة الإنسانية وعدم التمييز والإنصاف والعدالة والمساواة بين الجنسين والمشاركة والشفافية والمساءلة، من بين أمور أخرى؛

(ب) والنظر في تعزيز السياسات، وعند الضرورة، تطويرها والحفاظ عليها وتنفيذها، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين امتثال الجهات الفاعلة غير الحكومية[90] ذات الصلة للتشريعات الوطنية والمبادئ المعمول بها ومتطلبات العناية الواجبة،[91] حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها وتخزينها ومعالجتها واستخدامها وتبادلها، من بين أمور أخرى.

---

88 توفر مبادئ FAIR إرشادات لتحسين إمكانية العثور على الأصول الرقمية وإمكانية الوصول إليها وقابلية تشغيلها البيني وإعادة استخدامها. وعلى الرغم من الاعتراف بها من قبل المنظمات والمبادرات الدولي مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، إلا أنه لم يتم الاتفاق عليها من قبل أطراف متعددين.

89 كما يرد في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، القسم 3باء.

90 جهات فاعلة أخرى خارج نظام البيانات الوطني الرسمي.

91 أنظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وتشُجع الحكومات والمنظمات الدولية[92] على القيام بما يلي:

(ج) تعزيز العمليات الشاملة والتشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة تطوير مبادئ بيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويشمل ذلك، الاعتبارات الأخلاقية، وأدوار ومسؤوليات اتخاذ القرارات، ونظم المساءلة الوطنية لتنفيذ وتطبيق مبادئ بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني.

ويُشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية على القيام بما يلي:

(د) مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلاتها مع الحكومات والمؤسسات العامة، وبين بعضها البعض، للصالح العام ولأغراض السياسات والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات، واستكشاف آليات لجعل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بهم متاحة بشكل أسرع وعلى نطاق واسع، وفي الوقت ذاته العمل لضمان الحماية المناسبة للبيانات.

[92] أنظر الحاشية 56.

المرفق لام – برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024-2027

رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي

ستشكل لجنة الأمن الغذائي العالمي " المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معًا بطريقة منسّقة في دعم العمليات التي تقودها البلدان باتجاه القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وتسعى اللجنة جاهدةً من أجل عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني".

الهدف العام للجنة الأمن الغذائي العالمي

تهدف لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية من خلال تحسين تواؤم/اتساق السياسات العامة على المستوى العالمي، ما يؤدي إلى إجراءات معززة على المستويين الوطني والإقليمي.

ويجري تصميم وتخطيط وتنفيذ كافة الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات لمساندة: قدرة سبل العيش على الصمود؛ وإيلاء الاهتمام لمن هم أكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ واعتماد نهج متعدد القطاعات وشمولي وتشاركي؛ واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة؛ وضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي ووظائفها

تُحدّد أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي في وثيقة إصلاح اللجنة[93] (الفقرتان 5 و6 من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2). أما الأدوار الستة فهي التالية:

الدور 1: *التنسيق على الصعيد العالمي*. توفير منتدى للمناقشة والتنسيق لتعزيز العمل التعاوني.

الدور 2: *تقارب السياسات*. تشجيع قدر أكبر من التقارب والتنسيق على صعيد السياسات، بما في ذلك من خلال استحداث استراتيجيات ومبادئ توجيهية طوعية دولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

الدور 3: *تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم*. بناء على طلب البلدان و/أو الأقاليم، تيسير الدعم و/أو المشورة في استحداث خطط عملها الوطنية والإقليمية الهادفة إلى استئصال الجوع وتنفيذ خطط العمل هذه ورصدها وتقييمها.

الدور 4: *التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي*. توفير منتدى للنهوض بتنسيق الأعمال في الميدان ومواءمتها بقدر أكبر، وتشجيع كفاءة استخدام الموارد وتحديد الفجوات فيها.

الدور 5: *تنشيط المساءلة واقتسام الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة*.

[93] إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

الدور 6: *وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية*، للنهوض بالتنسيق وتوجيه الجهود المتضافرة لطائفة واسعة من الجهات صاحبة الشأن.

وفي برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024-2027، سوف تركز اللجنة مواردها على تأدية الدور 1: (التنسيق على الصعيد العالمي)؛ والدور 2 (تقارب السياسات)؛ والدور 5 (تنشيط المساءلة واقتسام الممارسات الفضلى) على نحو موجّه بالطلب بشكل أكبر وبمزيد من الكفاءة والفعالية؛ فضلًا عن الدور 6 (الإطار الاستراتيجي العالمي). وفي برنامج العمل المتعدد السنوات، سوف تعزّز اللجنة الدور 4، حيث ستشكل منصة على المستوى العالمي للنهوض بتنسيق الأعمال في الميدان ومواءمتها بقدر أكبر، وتوفير منصة للبلدان لمشاركة التقدم الذي تحرزه والتحديات التي تواجهها لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.[94]

ومع الإقرار بأن لجنة الأمن الغذائي العالمي هي جهاز حكومي دولي، وليست جهازًا منفّذًا، سوف يعتمد الدور 3 (تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم) والدور 4 (التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي) بشكل رئيسي على مبادرات الحكومة، ربما بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يضطلعون بدور التنفيذ والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي، على سبيل المثال من خلال تجميع الخبرات والممارسات الجيدة وتبادلها بشأن تسخير المنصات المتعددة أصحاب المصلحة القائمة حاليًا والمتصلة بالأمن الغذائي والتغذية أو إنشاء تلك المنصات.[95]

وسوف تساعد ثلاث وظائف استراتيجية مترابطة في توجيه طاقة لجنة الأمن الغذائي العالمي ومواردها لهذا البرنامج المتعدد السنوات. وستدعم اللجنة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بقيادة قطرية، مع التركيز بشكل رئيسي على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وروابطه مع أهداف التنمية المستدامة والمقاصد الأخرى المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتسترشد بالوظائف الاستراتيجية التالية.

- الهدف الاستراتيجي 1- المنصة: تعزيز القدرة على عقد الاجتماعات باعتبارها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لمناقشة حالة الأمن الغذائي والتغذية وتنسيق العمل الجماعي على المستويات كافة.
- الهدف الاستراتيجي 2- السياسة: وضع توجيهات طوعية عالمية في مجال السياسات لتواؤم واتساق السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالإعمال المطّرد للحق في غذاءٍ كافٍ.
- الهدف الاستراتيجي 3- مدى القبول: رعاية قبول منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي واستخدامها وتطبيقها على المستويات كافة ومتابعة واستعراض ذلك كله وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأنه.

أولًا- مجالات التركيز، والمسارات المواضيعية والأنشطة الداعمة (القسم "الاستراتيجي")

تُعرض أنشطة برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024-2027 كمزيج يضم أربعة مجالات تركيز مشتركة وثلاث وظائف استراتيجية للجنة بحيث توفّر قاعدةً قوية ومتّسقة لترتيب الأولويات والتنفيذ، فضلًا عن سردية متينة للمجالات التي ستحقق فيها إنجازاتها خلال الفترة 2024-2027.

---

[94] مُقتبس من الوثيقة CFS 2018/45/3 "تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: تنفيذ الردّ على التقييم – مع مشروع القرار"، الملحق ألف، الفقرة 2.

[95] مُقتبس من الوثيقة CFS 2018/45/3 "تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: تنفيذ الردّ على التقييم – مع مشروع القرار"، الملحق ألف، الفقرة 9.

وتمّ تحديد مجالات التركيز المشتركة التالية باعتبارها مجالات شاملة تتصدر التحديات الكبيرة التي تواجهها الزراعة والنظم الغذائية اليوم، وترسم معًا ملامح التوجّه الاستراتيجي لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024-2027:

- *تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية*
- *تحفيز قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات*
- *النهوض بالإجراءات في مجال الزراعة والنظم الغذائية التي تحمي الكوكب*
- *تعزيز وسائل التنفيذ والعمل التعاوني لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية*

وينبغي اعتبار مجالات التركيز هذه مترابطةً. ويساهم كلٌّ من المسارات المواضيعية الوارد وصفه في هذا القسم في واحد أو أكثر من مجالات التركيز المشتركة هذه، ومن المتوقع أن يعزّز الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. كما يرد في الجدول 1 جدول يوفّر نظرة عامة يبيّن كيف تساهم نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجالات التركيز المشتركة.

الجدول 1– مجالات التركيز المشتركة والنواتج ذات الصلة

تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية
الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني: الإجراءات باتجاه عام 2030. *حدث مواضيعي عالمي*.
تشجيع العمل اللائق في الزراعة والنظم الغذائية. *بند في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي*.
الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. *تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التوصيات بشأن السياسات*.
تعزيز نظم الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسع الحضري. *تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التوصيات بشأن السياسات*.
الحفاظ على النظم الغذائية للسكان الأصليين ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بهم لإقامة نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها. *تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التوصيات بشأن السياسات*.
تمكين المزارعين الأسريين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. *حدث مواضيعي عالمي*.
الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية. *منتدى بشأن مدى قبول هذه الخطوط التوجيهية*.
تحفيز قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات
الحوكمة التعاونية لاستجابات السياسات المنسّقة للأزمات الغذائية العالمية الناشئة باتجاه التحويل المستدام للزراعة والنظم الغذائية. تقارير موجزة سنوية
النزاعات والأمن الغذائي والتغذية. *حدث مواضيعي عالمي*.

بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود. *تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التوصيات بشأن السياسات*.
النهوض بالإجراءات في مجال الزراعة والنظم الغذائية التي تحمي الكوكب
استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للأمن الغذائي والتغذية. *التقرير المحدّث لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التوصيات المحدثة بشأن السياسات*.
التصدي لتغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال الحق في الغذاء. *المنتدى الرفيع المستوى والصلة باجتماع الأطراف*.
تعزيز وسائل التنفيذ والعمل التعاوني لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. المنتدى الرفيع المستوى.
نقاش معمّق حول الجهود المعزّزة لرفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، واستخدامها وفائدتها على المستويات كافة. *خطة العمل*.

وإضافةً إلى مجالات التركيز المشتركة المذكورة أعلاه، تُربط المسارات المواضيعية المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات هذا بالوظائف الاستراتيجية للجنة الأمن الغذائي العالمي (المنصة/السياسة/الاعتماد). وفي هذه الوثيقة، تشكل الوظائف الاستراتيجية المبدأ المنظّم الرئيسي لإعداد المسارات المواضيعية، مع مراعاة القيمة المضافة والمزايا النسبية للجنة. إضافةً إلى ذلك، يتضمن برنامج العمل المتعدد السنوات أنشطة داعمة تشمل جميع الأنشطة التي تُجرى لضمان حسن عمل اللجنة.

وسوف يجري استعراض منتصف المدة عام 2025 من أجل تقييم وتعديل العناصر المتبقية من برنامج العمل المتعدد السنوات، عند الضرورة، استكمالًا للتحديث السنوي للقسم المتجدّد.

ويرد في الجدول 2 جدولٌ يوفّر لمحة عامة وإطارًا زمنيًا مقترحًا يبيّنان الأنشطة الرئيسية في إطار الوظائف الاستراتيجية المختلفة.

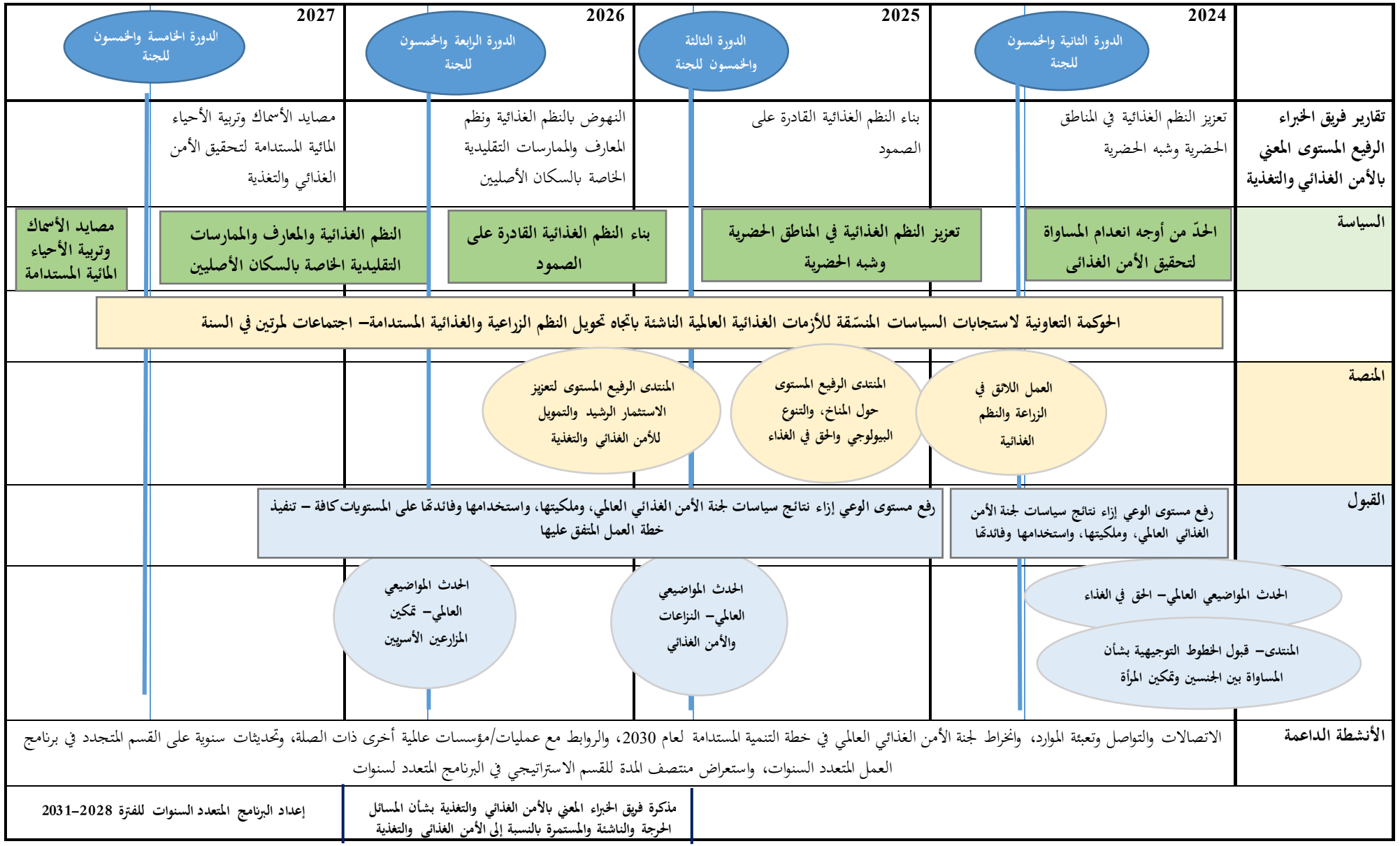
2024
الدورة الثانية والخمسون للجنة
2025
الدورة الثالثة والخمسون للجنة
2026
الدورة الرابعة والخمسون للجنة
2027
الدورة الخامسة والخمسون للجنة
تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية
بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود
النهوض بالنظم الغذائية ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بالسكان الأصليين
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
السياسة
الحدّ من أوجه انعدام المساواة لتحقيق الأمن الغذائي
تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية
بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود
النظم الغذائية والمعارف والممارسات التقليدية الخاصة بالسكان الأصليين
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة
الحوكمة التعاونية لاستجابات السياسات المنسّقة للأزمات الغذائية العالمية الناشئة باتجاه تحويل النظم الزراعية والغذائية المستدامة– اجتماعات لمرتين في السنة
المنصة
العمل اللائق في الزراعة والنظم الغذائية
المنتدى الرفيع المستوى حول المناخ، والتنوع البيولوجي والحق في الغذاء
المنتدى الرفيع المستوى لتعزيز الاستثمار الرشيد والتمويل للأمن الغذائي والتغذية
القبول
رفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، واستخدامها وفائدتها
رفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، وفائدتها على المستويات كافة – تنفيذ خطة العمل المتفق عليها
الحدث المواضيعي العالمي– الحق في الغذاء
المنتدى– قبول الخطوط التوجيهية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الحدث المواضيعي العالمي– النزاعات والأمن الغذائي
الحدث المواضيعي العالمي– تمكين المزارعين الأسريين
الأنشطة الداعمة
الاتصالات والتواصل وتعبئة الموارد، وانخراط لجنة الأمن الغذائي العالمي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والروابط مع عمليات/مؤسسات عالمية أخرى ذات الصلة، وتحديثات سنوية على القسم المتجدد في برنامج العمل المتعدد السنوات، واستعراض منتصف المدة للقسم الاستراتيجي في البرنامج المتعدد لسنوات
مذكرة فريق الخبراء المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن المسائل الحرجة والناشئة والمستمرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية
إعداد البرنامج المتعدد السنوات للفترة 2028–2031

ألف– مسارات العمل المواضيعية

الوظيفة الاستراتيجية 1– المنصة

تعزيز قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على الدعوة إلى عقد اجتماعات باعتبارها منبرًا دوليًا وحكوميًا دوليًا شاملاً لمناقشة حالة الأمن الغذائي والتغذية وتنسيق العمل الجماعي على المستويات كافة.

ألف–1–1– الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني: الإجراءات باتجاه عام 2030.

مجال التركيز:" تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية"

التبرير المنطقي:

تتجلّى أهمية الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها المتمثلة في أن "تسعى اللجنة جاهدة إلى قيام عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني" (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء) [CFS 2009/2.Rev2]. وتقرّ وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بالحق الإنساني في أن الحصول على غذاء كافٍ أساسي لتحقيق الأمن الغذائي.

والخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، التي أقرّتها اللجنة في دورتها الثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2004، تأخذ في الحسبان طائفة واسعة من الاعتبارات والمبادئ الهامة، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون والمبدأ القائل إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة. وقد أرشدت البلدان وأصحاب مصلحة آخرين في وضع مجموعة واسعة من التدابير واعتمادها – لضمان توفر الأغذية بالكمية والنوعية الكافيتين لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد؛ وفرص الحصول المادي والاقتصادي للجميع، بما في ذلك المجموعات الضعيفة، على غذاء كافٍ، خالٍ من المواد غير الآمنة ومقبول في ثقافة معيّنة؛ أو وسائل شرائه.

وقد استَبَقت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا اليوم لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النزاعات، وأوجه انعدام المساواة، والأمراض، وكذلك تغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الأراضي. وفي هذا السياق، شدّد القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة والذي تمّ اعتماده في 7 يوليو/تموز 2022، على الأهمية الملحّة لمواصلة معالجة التداعيات السلبية لتغير المناخ على الجميع، وبخاصة في البلدان النامية وبالنسبة إلى الأشخاص الأكثر عرضةً لتغير المناخ.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

سوف يُلقي مسار العمل هذا الضوء على الحق في الغذاء باعتباره إطارًا شاملًا لجميع أنشطة اللجنة، ويستخدم قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على عقد الاجتماعات لتعزيز اعتماده، كإطارٍ للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وتحويل النظم الغذائية. وبصورة خاصة، سوف ينظر في الحاجة الملحّة لتعزيز التكيّف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، والتخفيف من وطأة فقدان التنوّع البيولوجي وحياد تدهور الأراضي من أجل المساهمة على نحوٍ فعال في التمسّك بالإعمال

المطرد بالحق في الغذاء للجميع. وسوف يقيم مناقشات شاملة ومكثفة بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحفيز الاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات، ومتابعتها واستعراضها وتبادلها، بما يفضي إلى زيادة الوعي في صفوف أصحاب المصلحة، وتعزيز المساءلة وتعجيل الإجراءات في مجال السياسات باتجاه تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

- في سياق مسار العمل هذا، سيُنظّم حدث مواضيعي عالمي[96] بعنوان "التقدّم في اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإعمال المطرد بالحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني"، لرصد التقدّم المحرز على صعيد استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها بمناسبة الذكرى العشرين لإقرارها.
- سيُنظم منتدى رفيع المستوى في الفترة الفاصلة بين الدورات بعنوان "التصدي لتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال الحق في الغذاء" لتقييم التقدّم المحرز، والتفكير في التحديات التي يطرحها كل من تغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي بالنسبة إلى الإعمال المطرد بالحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع التركيز على تعزيز السياسات التي تدعم التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتخفيف من وطأة فقدان التنوع البيولوجي لتقليص الآثار على سبل عيش الأشخاص والحق في الغذاء. وسوف ينظر المنتدى أيضًا في السياسات بحيث يستفيد المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون من تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ. والهدف من هذا المنتدى هو زيادة الوعي بشأن الروابط بين تغيّر المناخ والتنوّع البيولوجي وحق الإنسان في الغذاء. ولهذه الغاية، يمكن عقد المنتدى بالتشارك مع رئاسات مؤتمرات الأطراف واتفاقاتها، ويُعقد في سياق مؤتمرات الأطراف لاتفاقات ريو. وسوف تقدّم مذكرة معلومات أساسية قصيرة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

وتُشجّع المشاركة الناشطة لأعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي ورئيس اللجنة في الأحداث ذات الصلة بالإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ خلال فترة برنامج العمل المتعدد السنوات هذا.

ألف–1-2– دور العاملين في الزراعة والنظم الغذائية وحقوقهم

مجال التركيز: "تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية"

التبرير المنطقي:

تشكل الزراعة والنظم الغذائية مصدرًا رئيسيًا للعمل في عدة بلدان، وبخاصة في البلدان النامية. وفي حين يميل التحوّل الريفي إلى تقليص عدد الأشخاص المستخدمين في الإنتاج الأوّلي، فهو قد يوفّر فرص عمل في المراحل المتوسطة والنهائية من سلاسل الإمدادات الغذائية. وعلى الرغم من المساهمة الحاسمة لهؤلاء الأشخاص، فإنهم يتقاضون منذ زمن بعيد أجرًا متدنيًا ولا يقدّرون حق التقدير، كما أن إمكانيتهم محدودة في الحصول على الحماية الاجتماعية الملائمة، في حين يتعرّضون للمخاطر المهنية والفقر والانعدام المتزايد للأمن الغذائي. ويمارس معظم العاملين في الزراعة وظائف غير نظامية ويعاني ربعهم من فقر مدقع (منظمة العمل العالمية، 2020)؛ كما أن عمل النساء في الزراعة والنظم الغذائية قابل بصورة خاصة لأن يكون غير نظامي وعرضة لظروف العمل السيئة (منظمة الأغذية والزراعة، 2023).

[96] من المقرر تنظيم الأحداث المواضيعية العالمية ضمن وظيفة "مدى القبول" للجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي سيرد وصفها لاحقًا في هذه الوثيقة.

كذلك، يتّسم مدى هشاشة وصعوبة ظروف العمل بأهمية خاصة بالنسبة إلى العمال الموسميين والمهاجرين، بما في ذلك العمال من دون أوراق ثبوتية، في الزراعة والنظم الغذائية، فضلًا عن الفئات السكانية الهشة عادة مثل النساء، والشباب والسكان الأصليين الذين يمثلون السواد الأعظم من العمّال غير النظاميين والمؤقتين والمتدني الأجر. وأخيرًا، يتركز حوالي 70 في المائة من عمالة الأطفال – نحو 112 مليون فتى وفتاة – في قطاع الزراعة، بما في ذلك في زراعة المحاصيل، وتربية الماشية، والحراجة، وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2020).

وتضطلع لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور حاسم في التصدّي لهذه التحديات نظرًا إلى أن دور العاملين في الزراعة والنظم الغذائية وحقوقهم هامة جدًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي والتغذية، والحدّ من الفقر، والارتقاء بالتنمية الريفية والزراعية وضمان الاستدامة البيئية.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

إثر إقرار "الخطوط التوجيهية للسياسات بشأن تعزيز العمل اللائق في القطاع الزراعي والغذائي" من جانب منظمة العمل الدولية، سوف توفّر لجنة الأمن الغذائي العالمي منصتها لتسليط الضوء على الدور الرئيسي للعمل اللائق في الزراعة والنظم الغذائية من منظور الحق في الغذاء، ولتعميم الخطوط التوجيهية لمنظمة العمل الدولية وتحفيز الاستفادة منها. وسوف توفّر أيضًا منصتها لأصحاب المصلحة ذات الصلة من أجل مناقشة أوجه التآزر والتكامل المحتملة في العمل على تقارب السياسات بين لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة العمل الدولية، وكيف يمكن أن تقوم التوجيهات السياساتية المتاحة حاليًا التي تقدّمها لجنة الأمن الغذائي العالمي بدعم استخدام الخطوط التوجيهية للسياسات لمنظمة العمل الدولية على المستوى القطري.

- سوف يؤدي مسار العمل هذا إلى مناقشة عامة في لجنة الأمن الغذائي العالمي حول العمل اللائق في الزراعة والنظم الغذائية، وإلى اعتماد الاستنتاجات في الجلسة العامة.

ألف–1-3– تعزيز الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

مجال التركيز: "تعزيز وسائل التنفيذ والعمل التعاوني لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"

التبرير المنطقي:

قدّر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لعام 2018 بعنوان "الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030" احتياجات التمويل للتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وأشار إلى أن فجوة الاستثمارات السنوية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة خلال الفترة 2015-2030 للاستثمار في الزراعة، والبحوث، والتنمية الريفية، وشبكات الأمان، وغيرها قد بلغت قيمتها 260 مليار دولار أمريكي. كذلك، تقرّ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية بأهمية البيئة التمكينية على المستويات كافة، بما في ذلك الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة، في رعاية العلوم، والابتكار، ونشر التكنولوجيات، وبخاصة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

سوف يناقش مسار العمل هذا تقديرات كلفة التمويل الملائم للنظم الغذائية المستدامة والشاملة التي لا تكون قادرة على القضاء على الجوع وسوء التغذية فحسب، بل على استئصال الفقر في الوقت نفسه، والحدّ من أوجه انعدام المساواة بجميع أبعادها، وتحقيق الأهداف المتصلة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتربة وسائر أهداف التنمية المستدامة.

وسوف ينظر بشكل منتظم في حالة التمويل في الزراعة والنظم الغذائية وتطوّره، مسترشدًا بالعمل الذي أجرته منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية من بين أصحاب مصلحة آخرين.

وسوف يتضمن مداولات حول كيفية مواصلة استخدام المعايير والمبادئ، مثل الاستثمارات الرشيدة في الزراعة والنظم الغذائية، لتعبئة الاستثمارات الرشيدة، وسيرتقي بالنقاش حول مواضيع مثل التمويل المختلط، وإزالة المخاطر، والانتقال إلى ما بعد المساعدة الإنمائية الخارجية وتتبّع مساراتها.

- سوف يستخدم مسار العمل هذا قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على عقد الاجتماعات من خلال توفير وظيفة المنصة التي تتمتع بها لإعطاء آخر المعلومات بشكل منتظم عن حالة الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمار الرشيد والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، على أن يسترشد بمذكرة معلومات أساسية موجزة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.
- إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن يشارك مسار العمل في المؤتمر الدولي أديس أبابا +10 بشأن تمويل التنمية عام 2025.

ونظرًا إلى الدور الرئيسي المسلّم به للمزارعين الأسريين في الحدّ من سوء التغذية والمساهمة في تعزيز الاستدامة بجميع أبعادها، سوف تتخلّل مسار العمل هذا مناقشات شاملة ومكثفة بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحفيز الاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات لدى صكوك السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي وتبادلها، بما يساهم في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028.

- وفي سياق مسار العمل هذا، سيُنظّم حدث مواضيعي عالمي بعنوان "تمكين المزارعين الأسريين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائية والتغذية"، من أجل الارتقاء بالوعي العالمي إزاء أهمية الاستثمار في الزراعة الأسرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز على صعيد استخدام وتطبيق عدد من توصيات اللجنة بشأن السياسات مثل: "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق" (2016)؛ و"الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2013)؛ و"كيفية زيادة الاستثمارات المراعية للأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة" (2011)؛ و"تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (2022). وسوف يسترشد الحدث المواضيعي العالمي بمذكرة معلومات أساسية موجزة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

ألف–1–4 الحوكمة التعاونية لاستجابات السياسات المنسقة للأزمات الغذائية العالمية الناشئة باتجاه التحويل المستدام للزراعة والنظم الغذائية

مجال التركيز:" تحفيز قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات"

التبرير المنطقي:

أمست التحديات العالمية في وجه الأمن الغذائي والتغذية أكبر من أي وقت مضى، في حين التزمت الأسرة الدولية بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ووفقًا للتقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (2023)، يُقدّر أن ما بين 691 و783 مليون شخص في العالم (حوالي 9.2 في المائة من سكان العالم) ما زالوا يعانون من الجوع. فإن تغيّر المناخ، والنزاعات والفقر وأوجه انعدام المساواة والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك آثار جائحة كوفيد–19 التي ما زالت مستمرة، هي من بين المحركات الرئيسية للأزمات الغذائية.

ويستدعي هذا تعزيز الاتساق بين مختلف المبادرات الدولية وضرورة إيجاد حلول قصيرة ومتوسطة الأجل للأزمات جنبًا إلى جنب مع تحوّل طويل الأجل ومستدام للنظم الغذائية.

ومن الملحّ تحديد خيارات السياسات، من دون إغفال أهمية مواجهة التحديات المتصلة بغياب أو ضعف التنسيق بين القطاعات، والمتعدد أصحاب المصلحة والمتعدد المستويات، من الناحية العامودية (عبر المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، والوطني الفرعي، والإقليمي والمحلي) ومن الناحية الأفقية (عبر القطاعات والمؤسسات)، والذي غالبًا ما يفضي إلى سياسات متناقضة وتدابير غير كافية.

وتضطلع لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور رئيسي في تعزيز استجابات السياسات المنسّقة على الصعيد العالمي بين أصحاب المصلحة المعنيين إزاء الأبعاد المختلفة للأزمات الغذائية. وهي تُجري مداولاتها في إطار حقوق الإنسان، مع التركيز على الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، بدعم من فريق خبراء رفيع المستوى مخصص لهذا الغرض. وعليه، تشكل اللجنة المساحة الأكثر ملاءمة للبحث في الأزمات الغذائية الناشئة بطريقة متسقة على الصعيد العالمي.

ويستند مسار العمل هذا إلى قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على عقد الاجتماعات، وتركيزها على إعمال الحق في غذاء كافٍ، وقدرتها على تعبئة أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم في التبادلات حول الأولويات والتدابير في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وسوف يساهم مسار العمل في إعداد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول "بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود"، مع الاستفادة في الوقت ذاته من أدوات التقارب المتنوعة بين السياسات التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في السنوات السابقة لتحديد تدابير السياسات المتفق عليها والتي تكون ذات صلة بالتحديات الحالية.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

يتضمن الهدف التعرّف إلى علامات الأزمات الغذائية الناشئة، وتحديد التدابير الحسنة التوقيت تماشيًا مع الأهداف الأطول أجلًا لتحويل النظم الغذائية، والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

- ستُعقد اجتماعات منتظمة مرتين في السنة لمناقشة تطور حالة الأمن الغذائي والتغذية، وتقاسم التجارب، والبيانات والمعلومات بشأن المبادرات القائمة، ولمناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بتعزيز تنسيق السياسات والحوكمة التعاونية،

مع إيلاء اهتمام خاص لأصوات البلدان والهيئات الأكثر تأثرًا. ورهنًا بالموارد المتاحة، سوف تُعقد هذه الاجتماعات في مواقع مختلفة، وبخاصة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وكذلك، من المتوقع أن تشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي في عقد الفعاليات الخاصة الرفيعة المستوى على المستوى الوزاري، حسب الاقتضاء. وسوف تنعكس نتائج الاجتماعات التي تُعقد لمرتين في السنة في تقرير موجز، وتساهم في توفير المعلومات للنقاش في الجلسة العامة للجنة حول "حالة الأمن الغذائي في العالم".

- وسيتعزّز العمل مع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية كما سيُدعى رئيسها أو أمينها على نحوٍ منتظم إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة، وسيشارك رئيس اللجنة في أعمال اللجنة التوجيهية لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

- وفي حال نشوء أزمة غذائية عالمية، ستوفر اللجنة من خلال مسار العمل هذا منصةً للتصدي للأزمات الغذائية الناشئة بطريقة متسقة على الصعيد العالمي. وسوف تشكّل هذه المنصة مساحة لتقاسم الخبرات، واستجابات السياسات والبيانات ذات الصلة بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين، فضلًا عن تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الدولية المنفّذة لمعالجة الأزمات الغذائية.

- سيوضع مخطط موجز للاستجابات المحتملة للجنة الأمن الغذائي العالمي للأزمات الناشئة.

- ورهنًا بتوفر الموارد، قد يضمّ مسار العمل إنشاء منصة رقمية للممارسات الجيدة والخبرات، بقيادة الوكالات التي توجد مقارها في روما، حيث يمكن للحكومات وأصحاب مصلحة آخرين المساهمة بأمثلة ملموسة عن طرق الحوكمة المبتكرة في نظم غذائية أكثر فعاليةً وقدرةً على الصمود وشمولًا.

- وفي سياق مسار العمل هذا، سيُنظّم حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية بعنوان "الارتقاء بتقييم إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" لرصد التقدم المحرز على صعيد استخدام هذا الإطار وتطبيقه بمناسبة الذكرى العاشرة لإقراره.

الوظيفة الاستراتيجية 2 – السياسة

وضع توجيهات طوعية عالمية في مجال السياسات لتواؤم واتساق السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالإعمال المطّرد للحق في غذاءٍ كافٍ.

ألف–2–1 الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

مجال التركيز:" تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية"

التبرير المنطقي:

من شأن التفاوتات المطردة بين الفئات المنكشفة على المخاطر والفئات الاجتماعية الأخرى – التي تعكس أوجه اللامساواة بين البلدان وداخلها – أن تبطئ النمو وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى تدفقات الهجرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والتغذية. وتؤدي أوجه اللامساواة الصارخة – بما في ذلك بين الأرياف والمدن – في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والأصول، إلى عدم التكافؤ في عمليات النمو والتحوّل الاقتصاديين. وتؤثر أوجه اللامساواة هذه على احتمالات تغلّب الأسر المعيشية على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وإن العلاقة بين اللامساواة والأمن الغذائي ونواتج الأمن الغذائي والنتائج التغذوية بديهية. وفي حين تؤثر أوجه اللامساواة على نتائج الأمن الغذائي والتغذية، يمكن أن تولّدها أيضًا النظم الغذائية. كما أن المستويات المرتفعة للتركّز في إنتاج الأغذية، وتركّز الشركات في تجارة وتحويل وتوزيع الأغذية، والتوزيع غير المتكافئ للأصول الزراعية وإمكانية الحصول على الموارد الطبيعية والتمويل هي جميعها اتجاهاتٌ تديم وتعمّق أوجه اللامساواة بين مختلف الجهات الفاعلة في الزراعة والنظم الغذائية. وتؤثر هذه العناصر بدورها على حالة الأمن الغذائي والتغذية على فئات كبيرة من السكان، وبخاصة المجموعات الأكثر انكشافًا على المخاطر.

وتتواصل هذه الدوّامة فيما يعمّق انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نحوٍ أكبر أوجه اللامساواة من خلال الفرص المفقودة في مجالات الصحة، والتعليم والعمل. وبالتالي، إن الإقرار بمحرّكات أوجه اللامساواة في النظم الغذائية يساعد في فهم كيفية معالجتها، وكذلك فهم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وشدّد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية على أهمية معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية من خلال نهج النظم الغذائية، مع إلقاء الضوء على الروابط بين سلاسل الإمدادات، والبيئات الغذائية، وسلوك المستهلكين، والنظم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي ترتبط بالأغذية. ويمكن أن تنتقل أوجه اللامساواة التي تؤثر على محرّكات النظم الغذائية إلى جميع مكوّنات النظم الغذائية، وتؤثر في نهاية المطاف على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

الهدف من مسار العمل هذا هو وضع مجموعة من توصيات السياسات المركّزة والموجّهة إلى اتخاذ التدابير التي ستعزّز قدرات البلدان على تحديد محرّكات أوجه اللامساواة في الزراعة والنظم الغذائية من أجل معالجتها، وكذلك انعدام الأمن الغذائي

وسوء التغذية. وسوف يساهم مسار العمل المواضيعي المقترح في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي والهدف العام الشامل المتمثل في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز على أكثر الناس تأثرًا بالجوع وسوء التغذية، وعلى ضرورة النهوض بالإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وسيتمّ التركيز على أوجه اللامساواة ضمن الزراعة والنظم الغذائية. وسيوفّر مسار العمل تحليلًا، بالاستناد إلى تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لمحرّكات أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات الفاعلة في الزراعة والنظم الغذائية التي تؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وسوف يسترشد التحليل بأوجه اللامساواة بين الجنسين والحاجة إلى تهيئة الفرص للشباب، ليكون هناك مجال لتحقيق تكاملات مع مسارات العمل الأخرى في برنامج العمل المتعدد السنوات، رغم أن التركيز العام سيختلف عن مسارات العمل هذه.

ألف–2–2 تعزيز نظم الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسع الحضري

مجال التركيز: "تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية"

التبرير المنطقي:

يؤدي نمو التحضر، مقترناً بتغيير وجهة استعمال الأراضي الزراعية في المناطق شبه الحضرية نحو استخدامات أكثر درًا للربح إلى "فصل جغرافي" تدريجي للمناطق الحضرية عن مصادر إمدادات الأغذية، ما يعرّض الأمن الغذائي والتغذية إلى مخاطر أكبر. وفي ظل عدم وجود تخطيط خاص بالنظم الغذائية على امتداد التواصل بين المناطق الريفية والحضرية، يتزايد بيع الأغذية العالية التجهيز واستهلاكها في معظم المراكز الحضرية، في حين يتم إهمال المتاجر المحلية التي توفّر الأغذية الصحية والطازجة بأسعار ميسورة مع ما لذلك من آثار سلبية على الأمن الغذائي والتغذية.

وتُعتبر الزراعة الحضرية وشبه الحضرية خيارًا مهمًا له آثار إيجابية محتملة على تنوع الأنماط الغذائية، وجودة الحيّز الحضري، والعمل المجتمعي وتمكين المجتمعات المحلية. ومع ذلك، تحظى الزراعة الحضرية وشبه الحضرية بالقليل من الدعم الحكومي في معظم المدن.

وبدلًا من ذلك تحدّ اللوائح الحالية المطبقة في المناطق الحضرية، وكذلك القيمة السوقية للأراضي من الفرص المتاحة أمام الإنتاج المحلي.

ونظرًا إلى أن حوالي الستين في المائة من سكان العالم يعيشون حاليًا في المناطق الحضرية، لا بدّ من مواجهة التحديات التي يطرحها التوسّع الحضري بالمقارنة مع التحوّل الريفي من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل" في أعقاب جائحة كوفيد–19 وتأثير تغير المناخ والنزاعات. أما الأزمة الغذائية الحالية المتعددة الطبقات على مستوى العالم فتدل على أهمية البعد الإقليمي للنظم الغذائية، وعلى إمكاناته من حيث التصدي للفقر وعدم المساواة، وبناء القدرة على الصمود والإدماج الاجتماعي، وتشجيع سبل العيش المستدامة.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

يتمثل الهدف من مسار العمل في إرساء مجموعة من التوصيات في مجال السياسات بشأن تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية في سياق التحضّر والتحول الريفي، بوصفها وسيلة رئيسية لتحقيق رؤية اللجنة والهدف 2 مع جملة من أهداف التنمية المستدامة الأخرى بما فيها الأهداف 1 و10 و11.

وهناك تصوّر بأن تكون توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية في شكل وثيقة مركّزة وموجّهة نحو العمل، تشجعّ السياسات المنسّقة للأمن الغذائي والتغذية عبر مختلف المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية مراعيةً الاحتياجات المحددة للسياقين الريفي والحضري المختلفين والروابط القائمة بينهما.

وسوف يسبق انطلاق مفاوضات مجموعة العمل المفتوحة العضوية، حدثٌ شامل بعنوان "إضفاء الطابع المحلي على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: الحوكمة المتعددة المستويات".

وسوف يستعين مسار العمل بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول هذا الموضوع.

ألف–2–3 بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود

مجال التركيز: "تحفيز قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات"

التبرير المنطقي:

التحديات العالمية للأمن الغذائي والتغذية، مثل جائحة كوفيد–19، والنزاعات، والأحداث المناخية القصوى بفعل تغيّر المناخ، والكوارث الطبيعية، وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الأراضي تكشف النقاب عن مواطن الضعف الهيكلية في الزراعة والنظم الغذائية. ويمكن أن تخلّ هذه الصدمات والضغوطات بسلاسل القيمة الغذائية، وحين تقترن بها عوامل أخرى مثل الأزمات المالية أو الاقتصادية، قد تؤدي إلى عدم تيسّر كلفة و/أو عدم توفّر الأغذية الصحية. وهناك أيضًا أوجه عدم مساواة عميقة وممارسات غير مستدامة في النظم القائمة حاليًا لتوزيع الأغذية وتسويقها.

وثمة اعتراف واسع بمواطن الضعف والهشاشة في الزراعة والنظم الغذائية، ونداءات متزايدة لتحسين أدائها بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية، والسعي لتنويع مصادر المدخلات، والإنتاج، والأسواق، وسلاسل الإمدادات والجهات الفاعلة، ودعم استحداث شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، والتعاونيات، والتكتلات ومجموعات أخرى للحفاظ على التنوّع في الزراعة وسلاسل القيمة الغذائية.

ونظرًا إلى تزايد وتيرة الصدمات التي تعرّضت لها سلاسل الإمدادات الغذائية في السنوات الأخيرة وتنامي المخاطر من مجموعة من المصادر، فإنه من الضروري النظر بتعمّق أكبر في الطريقة التي يمكن بها جعل هذه السلاسل أكثر قدرة على الصمود — أي أكثر قدرة على التعافي من الصدمات والتكيّف معها والتحوّل في ظلّها – وأكثر إنصافًا واستدامة لكي تتمكن من دعم الأمن الغذائي بأبعاده الستة كافة.

كما أن فهم الأنواع المختلفة من أوجه الهشاشة في الزراعة والنظم الغذائية، وتداعياتها بالنسبة إلى مختلف الجهات الفاعلة المشاركة، سوف يتيح للجنة الأمن الغذائي العالمي توفير مساحة لتبادل التدابير السياساتية اللازمة لتحسين قدرة سلاسل

الإمدادات الغذائية المحلية، والإقليمية والعالمية والتقارب بين هذه التدابير، بما يشمل النظر في فرص العمل الشاملة والمنصفة، ودور التجارة، والاستدامة البيئية، والحصول على أنماط غذائية صحية، والتمتع بحقوق الإنسان.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

يتمثل الهدف من مسار العمل في استحداث مجموعة من التوصيات في مجال السياسات بشأن "بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود"، بوصفها وسيلة رئيسية لتحقيق رؤية اللجنة والهدف 2 مع جملة من أهداف التنمية المستدامة الأخرى بما فيها الأهداف 8 و10 و12 و14 و15، نتيجة مساهمة الزراعة والنظم الغذائية في سبل العيش والنظم الطبيعية.

وسوف يستعين مسار العمل بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول هذا الموضوع.

ألف-2-4 الحفاظ على النظم الغذائية للسكان الأصليين ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بهم لإقامة نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها

مجال التركيز:" تعزيز الإنصاف والشمول في الزراعة والنظم الغذائية"

التبرير المنطقي:

ترتبط النظم الزراعية والغذائية للسكان الأصليين بشكل وثيق بالطبيعة، وهي قادرة على توفير الأمن الغذائي والتغذوي مع إصلاح النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوّع البيولوجي في الوقت ذاته. وقد أقرّت بذلك المجموعة العلمية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، الأمر الذي أدّى إلى استحداث التحالف بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية.

وتساهم المعرفة التقليدية بشكل واضح في تعزيز استدامة الزراعة والنظم الغذائية. وتوفّر نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة مثلًا جيدًا عن كيفية دعم النظم التقليدية وتبيّن عن الثروة التي يمكن لتلك النظم أن تقدّمها على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي. ومنذ عام 2002، عيّنت نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية 62 نظامًا في 22 بلدًا كمواقع للتراث الزراعي. وهذه المواقع هي عبارة عن مناظر طبيعية وممارسات زراعية متنوعة تولّد سبل عيش مستدامة وتحقق الأمن الغذائي في المناطق الريفية فيما تدمج التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية القادرة على الصمود، والتقاليد، والابتكارات الزراعية، بطريقة فريدة من نوعها.

وتفيد مذكرة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن المسائل الحرجة والناشئة والمستمرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية لعام 2022 أن نظم المعارف التقليدية للسكان الأصليين باتت تحظى أكثر فأكثر بالتقدير باعتبارها متينة من النواحي المنهجية والجوهرية والسياقية، وتعالج التحديات المعاصرة التي تواجهها النظم الغذائية عن طريق الرؤية المتبصّرة بشأن الآليات الاجتماعية والإيكولوجية والتفاعلات داخل بيئات توليد الغذاء. إضافةً إلى ذلك، ثمة قيمة كبيرة في الإقرار بالترابط بين الممارسات الحديثة، والعلمية ونظم المعارف التقليدية.

وعلى الرغم من أهميتها، فإن النظم الغذائية والمعارف الخاصة بالسكان الأصليين، ومعارفهم التقليدية وممارساتهم لا تُقدّر بشكل كافٍ وتتعرض لخطر الاختفاء على نحو غير مسبوق. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في أن نظم الأغذية والمعارف الخاصة بالسكان الأصليين، ومعارفهم التقليدية وممارساتهم لا تُفهم بشكل جيد أو غير معروفة، الأمر الذي غالبًا ما يؤدي

إلى أدوات غير مكتملة أو غير ملائمة في مجال السياسات. ولهذه الغاية، من الأساسي بمكان توفير الإرادة السياسية والقيادة لزيادة مشاركة السكان الأصليين في عمليات صنع السياسات.

وسوف يستعين مسار العمل هذا بالميزة النسبية للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل توفير منصة حكومية دولية شاملة للتنسيق العالمي والتقارب بين السياسات، الأمر الذي سيجمع بين صانعي السياسات، والمجموعات العلمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والسكان الأصليين.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

يتمثل الهدف من مسار العمل في استحداث مجموعة من التوصيات في مجال السياسات بشأن "الحفاظ على أغذية السكان الأصليين ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بهم لإقامة نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"، بوصفها وسيلة رئيسية لتحقيق رؤية اللجنة والهدف 2 مع جملة من أهداف التنمية المستدامة الأخرى بما فيها الأهداف 1 و10 و12 و13 و15.

وسوف يستعين مسار العمل بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول هذا الموضوع.

ألف–2–5 استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

مجال التركيز: النهوض بالإجراءات في مجال الزراعة والنظم الغذائية التي تحمي الكوكب

التبرير المنطقي:

في عام 2014، أقرّت لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة بالأهمية الكبيرة التي تتسم بها الأسماك وغيرها من الأغذية المائية في الأنماط الغذائية في بعض الأقاليم حيث تكون آثار الاعتماد على الأسماك والتعرّض لتغير المناخ كبيرة جدًا.

وخلص التقرير الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى أن "الأسماك تستحق موقعًا محوريًا في الاستراتيجيات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية". كما أن توصيات اللجنة بشأن السياسات ألقت الضوء على ضرورة جعل الأغذية المائية عنصرًا أساسيًا في السياسات الوطنية المشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية، وإدراجها في البرامج التغذوية الوطنية الرامية إلى معالجة النقص في المغذيات الدقيقة، وبخاصة في صفوف الأطفال والنساء.

ومقارنةً بوقت صياغة التقرير، تمّ توفير المزيد من المعلومات بشأن المحتويات التغذوية للأنواع المائية التي يتم صيدها أو استزراعها للاستهلاك البشري حول العالم، كما أن بياناتٍ جديدة عن المصيد وإدارة مصايد الأسماك ونماذج تغير المناخ باتت الآن متاحة.

وسوف يستعين مسار العمل هذا بقواعد البيانات لدى الوكالات التي توجد مقارها في روما، ويبني على الخبرة المشتركة بين القطاعات في مجال التغذية، والصحة، ويرمي إلى دمج مجموعة من مصادر المعرفة ذات الصلة، بما في ذلك المعارف التقليدية والأصلية من أجل حماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوفير الأغذية لهم. وبات بالإمكان الآن سدّ العديد من الفجوات في البيانات والنماذج لعام 2014، ويمكن أن تستفيد لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى من الموارد الإضافية التي يوفّرها مركز التنسيق التابع لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، والائتلافات ذات الصلة التابعة للقمة والمنتسبة إلى المركز (مثلًا تحالف الأغذية المائية الزرقاء وائتلاف العمل بشأن الأنماط الغذائية الصحية القائمة على النظم الغذائية المستدامة، والوجبات المدرسية). وعلاوةً على ذلك، سوف يولي مسار العمل هذا اهتمامًا خاصًا للدور الحاسم الذي تضطلع به مصايد الأسماك على نطاق صغير بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، بالبناء على الخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

الهدف من مسار العمل المواضيعي هو تحديث توصيات السياسات بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مع تفادي في جميع الأحوال الازدواجية مع الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وسيبني مسار العمل على توصيات السياسات للجنة التي تمّ إقرارها عام 2014، ويستفيد من الأدلة المقدمة من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتي ستقوم بتحديث تقريره حول هذا الموضوع. وقد تشكل النسخة المحدثة من التقرير التي تمّ إعدادها عام 2014 خارطة طريق لتحديد مصادر البيانات والنماذج اللازمة لتقييم إمكانيات الأغذية المائية على المساهمة في الأمن الغذائي والتغذية في سياق تغيّر المناخ تقييمًا كاملًا، وتحفيز مسارات تحوّل النظم الغذائية التي تتضمن الأغذية المائية.

ويمكن أن ينظر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في كيفية تنفيذ توصياته الصادرة عام 2014 بشأن مراعاة الأغذية المائية ودمجها بطرق ما كانت ممكنة في ذلك الوقت، وتقديم التوصيات للسياسات والبرامج المستقبلية.

ومن المتوقع أن يساهم مسار العمل الخاص بهذه السياسة في أهداف مختلفة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء والهدف 2 بشأن الأمن الغذائي.

الوظيفة الاستراتيجية 3– مدى القبول

رعاية قبول منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي واستخدامها وتطبيقها على المستويات كافة ومتابعة واستعراض ذلك كله وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأنه.

ألف–3-1 نقاش معمّق حول الجهود المعزّزة لرفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، واستخدامها وفائدتها على المستويات كافة

مجال التركيز: "تعزيز وسائل التنفيذ والعمل التعاوني لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"

التبرير المنطقي:

بالاستناد إلى نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة وقائم على الأدلة، تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي بصياغة وإقرار توصيات وتوجيهات في مجال السياسات بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وبهدف تعزيز أثرها، من الأساسي زيادة أهمية صكوك السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي واستخدامها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

وفي عام 2018، اتفقت الجلسة العامة للجنة على "*أن تتولّى الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية في الترويج للجنة الأمن الغذائي العالمي، واستخدام وتطبيق المنتجات السياساتية للجنة وتوصياتها على المستويات كافة، بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وآلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات الخيرية والمالية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية. وبهدف زيادة الروابط بين اللجنة والمستويين الإقليمي والقطري، تُشجّع الدول الأعضاء، حسب تقديرها، على إقامة أو تعزيز آليات وطنية متعددة التخصصات (على سبيل المثال شبكات الأمن الغذائي، والتحالفات الوطنية، والمنصات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية)، بمشاركة نشطة من المقار الرئيسية للوكالات التي توجد مقارها في روما والشبكات الميدانية، حيث يكون ذلك ممكنًا وملائمًا، وتعزيز اهتمامها ومساهمتها في اللجنة. ويضطلع كل من الوكالات التي توجد مقارها في روما، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين بدورٍ في تعميم منتجات اللجنة وتوصياتها في عملهم، وتيسير استخدامها وتطبيقها على المستويات كافة*".

إنما هناك توافق واسع حول ضرورة تعزيز أثر مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي والنتائج السياساتية، من خلال تدابير مبتكرة بشأن رفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات اللجنة، وملكيتها واستخدامها.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

الهدف من مسار العمل هو تحفيز النقاش المعمّق حول الجهود المعزّزة التي يبذلها أصحاب المصلحة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن كيفية زيادة أثرها، وزيادة نشر اتفاقات اللجنة بشأن السياسات، وملكيتها واستخدامها والاستفادة منها، بما يؤدي إلى رفع مستوى الوعي، والاتساق بين السياسات والتنسيق على المستويات كافة.

- سيتم إنشاء عملية شاملة وتشاركية لأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، سترمي إلى تعظيم مشاركة العواصم، والمقر الرئيسي والميدان، حسب الاقتضاء. وسيؤدي هذا الأمر إلى إعداد خطة عمل تُقدّم لإقرارها في الجلسة العامة للجنة. وستحدّد خطة العمل مجالات العمل التي من الضروري تحسينها، وتوصي بتدابير متابعة ذات الصلة وتحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الجهات الفاعلة.
- وبعد الموافقة على خطة العمل، من المرتقب وضع عملية متابعة لتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

ألف–3–2 الأحداث المواضيعية العالمية

تمّ تحديد المواضيع التالية (الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، والنزاعات/الأزمات الممتدة، والاستثمار في الزراعة الأسرية) على أنها هامة لتنظيم الأحداث المواضيعية العالمية للنهوض بالنقاش العالمي حول هذه المسائل الرئيسية وتتبّع التقدم المحرز على صعيد اعتماد اتفاقات مختارة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات على أساس السياق العالمي المتطور. ولهذه الغاية، "*إن الاختصاصات الحالية لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في تطبيق القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة من خلال تنظيم الأحداث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي*" التي تمّت المصادقة عليها عام 2016 في الدورة الثالثة والأربعين للجنة قد تحتاج إلى التحديث كجزء من مسار العمل 3-1 المذكور آنفًا "النقاش المعمّق حول الجهود المعزّزة لرفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي وملكيتها واستخدامها وفائدتها على المستويات كافةً".

ويندرج التبرير المنطقي لكل حدث مواضيعي عالمي مقرّر لبرنامج العمل هذا لأربع سنوات في الوظيفة الاستراتيجية 1 لمسار العمل المواضيعي ذات الصلة، ويرد في القسم المتجدد. ومن المقرر عقد ثلاثة أحداث مواضيعية عالمية على النحو التالي:

- الحدث المواضيعي العالمي حول الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي عام 2024 لرصد التقدم المحرز على صعيد استخدام الخطوط التوجيهية للجنة وتطبيقها، كجزء من الاحتفالات بالذكرى العشرين لإقرارها؛
- الحدث المواضيعي العالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية. النهوض بتبنّي إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي عام 2025 لرصد التقدم المحرز على صعيد استخدام إطار عمل للجنة وتطبيقه، كجزء من الاحتفالات بالذكرى العاشرة لإقراره؛
- الحدث المواضيعي العالمي حول تمكين المزارعين الأسريين في عام 2026 كمساهمة في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028، لرصد التقدم المحرز على صعيد استخدام عدد من توصيات السياسات ذات الصلة للجنة وتطبيقها: "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق" (2016)؛ و"الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2013)؛ و"كيفية زيادة الاستثمارات المراعية

للأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة" (2011)؛ و"تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (2022).

ألف–3–3 منتدى حول مدى قبول الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

إثر إقرار الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، يهدف المنتدى إلى توفير فرصة لأعضاء اللجنة لمناقشة تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وحشد الالتزام السياسي من جانب الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة.

باء– الأنشطة الداعمة

باء–1 الاتصالات، والتواصل وتعبئة الموارد

الاتصالات بشأن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المسؤولية الرئيسية لجميع أعضاء اللجنة وأصحاب مصلحة آخرين. وتقوم الوكالات التي توجد مقارها في روما، من خلال شبكاتها العالمية، بدور رئيسي في التواصل، شأنها شأن غيرها من أعضاء المجموعة الاستشارية. ويُشجَّع جميع أصحاب المصلحة في اللجنة على التواصل مع هيئاتهم وشبكاتهم وأقاليمهم للتوعية باللجنة وتوجيهاتها وتوصياتها في مجال السياسات، ولاستقاء التعقيبات منهم بشأن استخدامها. وبهذه الطريقة، يجري تقاسم مسؤولية الاتصال بشأن اللجنة وإبراز شأنها على المستويين الإقليمي والوطني بصورة خاصة.

ويضطلع رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور رئيسي في ربط لجنة الأمن الغذائي العالمي بمنتديات أخرى متعددة الجوانب ذات الصلة. ويتمثل دور رئيس اللجنة بتعزيز نموذجها الشامل والنتائج المتفق عليها في المنتديات السياسية الملائمة. ويدعو الرئيس أيضًا إلى النظر في نتائج سياسات لجنة بموجب قرار ومن جانب صانعي السياسات، ويتعاون مع البلدان الأعضاء، والوكالات التي توجد مقارها في روما وأصحاب مصلحة آخرين ذات الصلة لإيجاد الفرص للتوعية ونشر نتائج العمل الذي تُجريه اللجنة.

أما دور أمانة اللجنة فهو دعم جهود الاتصال التي يقوم بها كافة أصحاب المصلحة في اللجنة، وجهود التواصل التي يبذلها رئيس اللجنة، رهنًا بالموارد المتوفرة. وتعتمد الأمانة على خبرة كافية وقدرات مخصصة في الاتصالات الاستراتيجية، دعمًا لأعضاء اللجنة ورئيسها.

وعادةً ما تُعقد الدورة العامة السنوية للجنة الأمن الغذائي العالمي، في مقر منظمة الأغذية والزراعة في شهر أكتوبر/تشرين الأول، وتمثل هذه الدورة الفرصة الأساسية للتواصل مع أعضاء اللجنة والمشاركين والمراقبين والاستماع إلى آرائهم، ولا يقتصر ذلك على أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع اللجنة كل يوم. وتتمتع اللجنة بسلطة قوية لعقد الاجتماعات، ويرى كثيرون أن هذه الدورة هي الحدث الأهم في رزنامة الأحداث المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وتُدعى وسائل الإعلام إلى تغطية دورة اللجنة، ويمكن حسب المواضيع المدرجة على جدول الأعمال جذب اهتمام وسائل الإعلام المتخصصة. وتُعتبر الأحداث الجانبية التي تُعقد أثناء الجلسة عامل جذب رئيسيًا للمنظمين كما للحضور. وبسبب الحضور الكبير الذي تجذبه الأحداث الجانبية، يُنظر إلى أسبوع لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه فرصة رئيسية للتشبيك مع مجتمع الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل قنوات الاتصال الموقع الشبكي العام ووسائل التواصل الاجتماعي وقائمة بريدية تضم حوالي 6 000 مشترك.

باء–2 الروابط مع عمليات/مؤسسات عالمية أخرى ذات الصلة

وسوف تسعى لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تعزيز حضورها وتفاعلها (بالاتجاهين) مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية ريو، وجمعية الصحة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وجمعية البيئة وجمعية الإسكان، ومع عملية قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، من بين غيرها. وبانتظار الاتفاق مع الشركاء ذات الصلة، ورهنًا بتوفّر الموارد، سوف تُجرى الأنشطة التالية:

- دورات مواضيعية حول اتفاقات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات خلال المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال أحداث جانبية، حسب الاقتضاء.
- إحاطة سنوية تُقدّم للجمعية العامة بشأن اتفاقات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات ونتائج الدورة العامة، بالشكل الملائم، ويُتّفق عليها مع رئيس الجمعية العامة، ويمكن أن تصادف مفاوضات اللجنة الثانية.
- دورة واحدة على الأقل "لمجموعة الأصدقاء المعنية بالأمن الغذائي والتغذية" في نيويورك، يمكن أن تصادف دورة رفع تقارير لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع قسم الإدارة.
- المشاركة المنتظمة لمركز تنسيق الأمم المتحدة لقمة الأمم المتحدة في اجتماعات محدّدة للجنة، والدمج المنتظم للمسارات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية وتقدّم التحالفات في سياق لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالشراكة مع مركز التنسيق.
- أحداث خاصة رفيعة المستوى، وأحداث في الفترات الفاصلة بين الدورات، أو أحداث جانبية حول مسائل محددة ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات، وللأمن الغذائي والتغذية، تُنظم بالتشارك مع المؤسسات والأجهزة المهتمة، حسب الاقتضاء.
- حلقات عمل إقليمية بالشراكة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، واتفاقات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات ونتائج الدورة العامة، حسب الاقتضاء.
- أنشطة تواصل أخرى يُجريها الرئيس أو أعضاء معيّنون من المكتب، حسب الاقتضاء.

باء–3 انخراط لجنة الأمن الغذائي العالمي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تستدعي خطة التنمية المستدامة 2030، التي اعتُمدت في سبتمبر/ أيلول 2015، تحولًا عالميًا في النهج المتّبع إزاء التنمية وتوفّر إطارًا جديدًا لقيام البلدان بتنفيذ التزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك القضاء على الجوع وسوء التغذية.

وتسلّم خطة عام 2030 صراحةً بالدور الهام الذي تقوم به لجنة الأمن الغذائي العالمي في الدفع قدمًا بالأمن الغذائي والتغذية وبطبيعتها الشمولية. وبالتالي، تشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي بشكل منتظم في المتابعة العالمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي استعراضه، من خلال تقاسم نتائج مداولاتها واتفاقاتها في مجال السياسات، بالاستناد إلى أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لاستعراض معمّق وإلى طرق رفع التقارير التي تقترحها أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

- رهنًا بتوفر الموارد، سوف يتم التشارك بشكل منتظم في عقد حدث جانبي بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- في عام 2027، من المتوقع أن تبدأ العملية الرامية إلى تحديد خطة التنمية التي ستخلف خطة عام 2030. وستتفق لجنة الأمن الغذائي العالمي على طرق المشاركة في هذه العملية خلال دورتها العامة عام 2027.

باء–4 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي

كما هو منصوص عليه في الملحق باء من تقرير تقييم تنفيذ لجنة الأمن الغذائي العالمي، وعقب اعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات، "سيقوم المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، بإعداد التحديثات السنوية للقسم المتجدد من برنامج العمل المتعدد السنوات وتُقدّم إلى الدورة العامة للنظر فيها والمصادقة عليها. وتهدف هذه التحديثات إلى عكس قرارات الجلسات العامة، والنظر في التعديلات الممكنة، واستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات. وستُجرى التحديثات مع مراعاة الموارد والآثار على عبء العمل المترتبة عليها."

ويلحظ برنامج العمل المتعدد السنوات هذا إجراء استعراض منتصف المدة عام 2025 وتعديل العناصر المتبقية من برنامج العمل حسب الاقتضاء، مع استكمال التحديث السنوي للقسم المتجدد. ثم تبعًا لمباحثات الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي حول القضايا الحرجة والناشئة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، يتوقع من أعضاء المكتب والمجموعة الاستشارية أن يعملوا، في فترة ما بين الدورتين 2026-2027، على إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2028-2031.

ثانيًا– الأنشطة وتقديرات الكلفة[97] ("القسم المتجدد")[98]

ألف– مسارات العمل المواضيعية

ألف–1–1: الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي العالمي: الإجراءات باتجاه عام 2030

العملية:

عقب حدث خاص حول الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، سيتم تنظيم منتدى رفيع المستوى في الفترة الفاصلة بين الدورات بعنوان "معالجة تغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال الحق في الغذاء" من جانب أمانة اللجنة بدعم من فريق عمل تقني عام 2025.

ومن المتوقع أن تتشارك في عقد المنتدى رئاسات واتفاقيات مؤتمر الأطراف، وأن يُعقد في إطار مؤتمرات الأطراف في اتفاقية ريو.[99] وسوف يسترشد المنتدى الرفيع المستوى في الفترة الفاصلة بين الدورات بمذكرة معلومات أساسية موجزة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

كما سيتمّ تنظيم حدث مواضيعي عالمي حول "الحق في غذاء كاف: النهوض بتبني الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني" من جانب أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بدعم من فريق عمل تقني عام 2024.

---

[97] ينبغي اعتبار الأرقام الواردة في هذا القسم تكاليف إضافية مرتبطة بتنظيم الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي وبالموظفين الأساسيين في أمانة اللجنة. وتُموّل ميزانية اللجنة الرئيسية من خلال البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بالاستناد إلى اتفاقات شفهية. وكما يرد في تقرير الاستشارة المتفق عليه لإعداد الاستجابة لتقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة CFS 2017/44/12/Rev.1)، " *تعتمد لجنة الأمن الغذائي العالمي على المساهمات الواردة من الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي)، التي توفّر 4.05 مليون في كل فترة مالية نقدًا أو عينًا، في الميزانية الرئيسية للجنة بما يغطي تكاليف الدورة العامة للجنة والأمانة*".

[98] تماشيًا مع أحكام الملحق باء من تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن تنفيذ بنية وعملية برنامج العمل المتعدد السنوات الجديدتين (CFS 2018/45/3) الذي صادقت عليه اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين: سيُعدّ المكتب، بالتشاور مع الفريق الاستشاري، تحديثات سنوية للقسم المتجدد من برنامج العمل المتعدد السنوات وستقدم إلى الاجتماع العام معلومات مستكملة سنوية للنظر فيها والمصادقة عليها. ويهدف ذلك إلى عكس قرارات الدورة العامة والنظر في التعديلات الممكنة واستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات. وستُجرى التحديثات مع مراعاة الموارد والآثار على عبء العمل المترتبة عليها.

[99] بانتظار الاتفاق مع الشركاء المعنيين ورهنًا بتوفّر الموارد

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم منتدى رفيع المستوى: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة التحريرية، وسفر المتحدثين، والترجمة الفورية، والاتصالات ومواد التواصل	100 000
التكاليف المرتبطة بتنظيم حدث مواضيعي عالمي حول "الحق في غذاءٍ كافٍ: النهوض بتبنّي الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء؛ إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة التحريرية، وسفر المتحدثين، والاتصالات ومواد التواصل	50 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**150 000**

ألف–2–1: دور العاملين في الزراعة والنظم الغذائية وحقوقهم

العملية:

ستعقد مناقشة في الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي حول العمل اللائق في الزراعة والنظم الغذائية خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم جلسة خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (التخطيط للحدث، وسفر المتحدثين، والترجمة الفورية، وترجمة وثيقة المعلومات الأساسية، والاتصالات ومواد التواصل)	50 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**50 000**

ألف 1–3: تعزيز الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

العملية:

سيتم تنظيم منتدى رفيع المستوى بعنوان "تعزيز الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" من جانب أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بدعم من فريق عمل تقني عام 2025. وسوف يسترشد المنتدى الرفيع المستوى بمذكرة معلومات أساسية موجزة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

إضافةً إلى ذلك، سيتم تنظيم حدث جانبي للجنة الأمن الغذائي العالمي في سياق المؤتمر الدولي أديس أبابا +10.[100]

[100] بانتظار الاتفاق مع الشركاء ذات الصلة ورهنًا بتوفّر الموارد.

وسيُنظّم أيضًا حدث مواضيعي عالمي بعنوان "تمكين المزارعين الأسريين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" من جانب أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بدعم من فريق عمل تقني عام 2026.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم منتدى رفيع المستوى: التخطيط للحدث، إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة التحريرية، وسفر المتحدثين، والترجمة الفورية، والاتصالات ومواد التواصل.	100 000
التكاليف المرتبطة بتنظيم حدث مواضيعي عالمي حول الاستثمار في الزراعة الأسرية لتعزيز النظم الغذائية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: التخطيط للحدث، وإعداد وثيقة المعلومات الأساسية، وسفر المتحدثين، والاتصالات ومواد التواصل.	50 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	150 000

ألف 1-4: الحوكمة التعاونية لاستجابات السياسات المنسقة للأزمات الغذائية العالمية الناشئة باتجاه التحويل المستدام للزراعة والنظم الغذائية

العملية:

ستنظّم أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بدعم من فريق عمل تقني، مناقشاتٍ لمرتين في السنة تُعقد مباشرة بعد اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية لتقييم حالة الأمن الغذائي والتغذوي الآخذة في التطور، وتبادل التجارب، والبيانات والمعلومات بشأن المبادرات القائمة، وتحديد التدابير الرئيسية اللازمة لتعزيز تنسيق السياسات والحوكمة التعاونية، مع إيلاء اهتمام خاص لأصوات البلدان والأوساط الأكثر تأثرًا. وسوف يعتمد مسار العمل على المدخلات والتحديثات التي يقدمّها ممثلون من نظم رصد الأمن الغذائي والإنذار المبكر ذات الصلة، ومن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. كما سيتم تعزيز العمل مع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية وسيُدعى رئيسها أو أمينها إلى المشاركة في هذه الاجتماعات. وسوف تنعكس نتائج الاجتماعات التي تُعقد مرتين في السنة في تقرير موجز، وتساهم في توفير المعلومات للنقاش في الدورة العامة للجنة حول "حالة الأمن الغذائي في العالم".

ورهنًا بالموارد المتوفرة، ستُعقد الاجتماعات في مواقع مختلفة لتيسير مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين ذات الصلة.

وفي حال نشوء أزمة غذائية عالمية، وبناءً على اقتراح الرئيس، سوف يفعّل المكتب والمجموعة الاستشارية فريق مهام معنيًا بالمتابعة والتنسيق، سيقوم بتنسيق المداولات الهامة حول حالة وتطور الأزمة، ويحفّز الاتساق بين الجهود على المستوى العالمي، والإقليمي والقطري لمعالجة الأزمة. ومن المتوقع أن تشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي في عقد أحداث خاصة رفيعة المستوى لهذه الغاية.

إضافةً إلى ذلك، سيتم تنظيم حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية بعنوان "النهوض بتبنّي إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية" من جانب أمانة اللجنة بدعم من فريق عمل تقني عام 2025.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم اجتماعات لمرتين في السنة خلال الفترة الفاصلة بين الدورات في عام 2024، و2025، و2026 و2027: التخطيط للاجتماع، وإعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والاتصالات ومواد التواصل وإعداد التقارير السنوية الموجزة.	240 000
التكاليف المرتبطة بتنظيم حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية بعنوان "النهوض بتبنّي إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والتخطيط للاجتماع، وسفر المتحدثين، والاتصالات ومواد التواصل.	50 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	[101] **290 000**

ألف–2–1: الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

العملية:

عقب إصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في يونيو/حزيران عام 2023، وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراء مناقشة عامة في الدورة الحادية والخمسين للجنة، ستُجري اللجنة عملية مواءمة للسياسات تؤدي إلى وضع توصيات في مجال السياسات تُعرض على اللجنة في دورتها الثانية والخمسين للمصادقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بعملية التفاوض: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة الفورية في الاجتماعات والترجمة التحريرية للوثائق، والاتصالات ومواد التواصل.	250 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**250 000**

[101] في حال نشوء أزمة غذائية عالمية، فإن التكاليف المرتبطة بتنظيم الحدث الخاص الرفيع المستوى (التخطيط للاجتماع، وإعداد وثيقة المعلومات الأساسية، وسفر المتحدثين، والاتصالات ومواد التواصل) قد تبلغ 000 100 دولار أمريكي تقريبًا.

ألف–2–2 تعزيز نظم الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسع الحضري

العملية:

عقب إصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في يونيو/حزيران عام 2024، وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراء مناقشة عامة في الدورة الثانية والخمسين للجنة، ستُجري اللجنة عملية مواءمة للسياسات تؤدي إلى وضع توصيات في مجال السياسات تعرض على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين للمصادقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2025. وسوف يسبق إصدار المسودة الصفر جلسة مواضيعية شاملة حول "إضفاء الطابع المحلي على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: الحوكمة المتعددة المستويات".

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بعملية التفاوض: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة الفورية في الاجتماعات والترجمة التحريرية للوثائق، والاتصالات ومواد التواصل.	250 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**250 000**

ألف–2–3- بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود

العملية:

عقب إعداد وإصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عام 2025، وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراء مناقشة عامة في الدورة الثالثة والخمسين للجنة، ستُجري اللجنة عملية مواءمة للسياسات تؤدي إلى وضع توصيات في مجال السياسات تُعرض على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين للمصادقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2026.

ونظرًا إلى الدور الرئيسي للأسواق والتجارة المنظمتين جيدًا في قدرة النظم الغذائية على الصمود ومواجهة الأزمات، سيتم تنظيم حدث خاص حول دور التجارة بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية.[102]

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بعملية التفاوض: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة الفورية في الاجتماعات والترجمة التحريرية للوثائق، والاتصالات ومواد التواصل.	250 000

[102] بانتظار الاتفاق مع منظمة التجارة العالمية.

الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**250 000**

ألف-2-4 الحفاظ على النظم الغذائية للسكان الأصليين ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بهم لإقامة نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها

العملية:

عقب إعداد وإصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عام 2026، وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراء مناقشة عامة في الدورة الرابعة والخمسين للجنة، ستُجري اللجنة عملية مواءمة للسياسات تؤدي إلى وضع توصيات في مجال السياسات تُعرض على اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين للمصادقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2027.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بعملية التفاوض: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة الفورية في الاجتماعات والترجمة التحريرية للوثائق، والاتصالات ومواد التواصل.	250 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**250 000**

ألف-2-5 استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

العملية:

عقب إعداد وإصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عام 2027، وتحديد مقرر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراء مناقشة عامة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة، ستُجري اللجنة عملية مواءمة للسياسات تؤدي إلى وضع توصيات في مجال السياسات تعرض على اللجنة في دورتها السادسة والخمسين للمصادقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2028.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بعملية التفاوض: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية، والترجمة الفورية في الاجتماعات والترجمة التحريرية للوثائق، والاتصالات ومواد التواصل.	250 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**250 000**

ألف–3–1– نقاش معمّق حول الجهود المعزّزة لرفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، واستخدامها وفائدتها على المستويات كافة

العملية:

عقب تحديد مقرّر من بين أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، سيُحدّد المكتب والمجموعة الاستشارية التابعة له خطة عمل وإطارًا زمنيًا للنقاش المعمّق الذي من المقرر أن يجري في الفترة الفاصلة بين الدورات 2023–2024. وسيتمّ إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية، مفتوحة أمام المهتمّين من أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين لمناقشة وإعداد خطة العمل التي ستُعرض على الجلسة العامة للنظر فيها خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة. وسيتمّ إدراج أنشطة المتابعة التي ستُحدّد في خطة العمل التي من المتوقع أن تتّفق عليها الدورة الثانية والخمسين للجنة من خلال تحديثات منتظمة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بأنشطة مجموعة العمل المفتوحة العضوية في الفترة 2023–2024: إعداد وثائق المعلومات الأساسية ومشروع خطة العمل	50 000
أنشطة المتابعة في الفترة 2024–2027	تُحدّد لاحقًا، بالاستناد إلى خطة العمل
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**50 000**

ألف–3–3 منتدى حول اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

سيُعقد المنتدى حول اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2024.

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم المنتدى: تخطيط الدورة، وسفر المتحدثين، والاتصالات ومواد التواصل.	30 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**30 000**

باء– الأنشطة الداعمة

باء–1- الاتصالات، والتواصل وتعبئة الموارد

العملية:

عقب إقرار برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024-2027، والنقاش المعمّق حول زيادة التوعية واستخدام نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي ووضع خطة العمل ذات الصلة، سيتمّ تحديث استراتيجية الاتصالات الخاصة بالفترة 2020-2023. كما سيتمّ تحديث استراتيجية تعبئة الموارد للجنة الأمن الغذائي العالمي بناءً على ذلك.

وترد الموارد الإضافية من خارج الميزانية للاتصالات والتواصل في سياق كل مسار عمل مواضيعي والنشاط الداعم. وسيتم تحديد ومناقشة المزيد من التحديثات في الفترة 2025/2024 كجزء من التحديث السنوي للقسم المتجدّد في برنامج العمل المتعدد السنوات.

باء–2- الروابط مع عمليات ومؤسسات عالمية أخرى ذات الصلة

العملية:

سوف يسعى كل من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، والرئيس، وأعضاء اللجنة والمشاركين إلى تعزيز حضور اللجنة وتفاعلاتها مع العمليات، والمبادرات والمؤسسات العالمية ذات الصلة من أجل تحديد مجالات التعاون المحتملة وتعظيم أوجه التآزر.

وسيتم تحديد الموارد الإضافية من خارج الميزانية كل عام لدى تحديد الأنشطة المحدّدة. وترد في الجدول أدناه الأنشطة الأوّلية وتقديرات الكلفة ذات الصلة:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بتنظيم جلسات مواضيعية حول الاتفاقات في مجال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (عام 2024 و2026)، بما في ذلك من خلال أحداث جانبية: التخطيط للحدث، والسفر، والاتصالات ومواد التواصل.	100 000
التكاليف المرتبطة بتنظيم إحاطات سنوية تُقدّم للجمعية العامة حول الاتفاقات في مجال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي ونتائج الجلسة العامة في عام 2024 و2025 و2026 و2027: السفر، والاتصالات ومواد التواصل.	40 000
التكاليف المرتبطة بتنظيم أحداث خاصة رفيعة المستوى أو أحداث في الفترة الفاصلة بين الدورات حول مسائل محددة ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات، بالاشتراك مع المؤسسات والأجهزة المعنية في عام 2024 و2025	200 000

و2026 و2027: تخطيط الحدث، والسفر، والترجمة الفورية والاتصالات ومواد التواصل.	
التكاليف المرتبطة بتنظيم حلقات عمل إقليمية بالشراكة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة حول الاتفاقات في مجال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي ونتائج الدورة العامة: تخطيط حلقة العمل، والسفر، والاتصالات ومواد التواصل.	تُحدّد لاحقًا
إجراء مناقشات في الجلسة العامة حول مواضيع وأنشطة من جانب مؤسسات أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى عمل اللجنة.	مدرجة في الميزانية الرئيسية
التكاليف المرتبطة بمشاركة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي وأعضاء المكتب والمشاركين في مؤتمرات الأطراف، وبالعكس، مشاركة رؤساء والأمناء التنفيذيين لمؤتمرات الأطراف في الدورات العامة للجنة في عام 2024 و2025 و2026 و2027: السفر، والاتصالات ومواد التواصل.	60 000
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	**400 000**

باء–3- انخراط لجنة الأمن الغذائي العالمي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

العملية:

ستقوم أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بإعداد المساهمات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على أساس التوجيهات الموضوعية التي سيقدمها المكتب بالتشاور مع المجموعة الاستشارية. وسيتم تحديد مقرّر لتيسير عملية الصياغة.

سوف يسعى كل من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، والرئيس، وأعضاء اللجنة والمشاركين إلى تنظيم أحداث جانبية خلال اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى حول الاتفاقات في مجال السياسات للجنة ونتائج الدورة العامة ذات أهمية بالنسبة إلى الاستعراضات المواضيعية التي تُجرى كل عام.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	**تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)**
التكاليف المرتبطة بإعداد مدخلات لجنة الأمن الغذائي العالمي لتقديمها إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى في عام 2024 و2025 و2026 و2027: إعداد الوثيقة.	مدرجة في الميزانية الرئيسية
التكاليف المرتبطة بتنظيم الأحداث الجانبية للجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى: التخطيط للحدث، وسفر المتحدثين، والترجمة الفورية والاتصالات ومواد التواصل.	تُحدّد لاحقًا
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	

باء–4 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي

العملية:

في عام 2026، سيضع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية المذكرة الرابعة بشأن المسائل الحرجة والناشئة والمستمرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، التي ستُناقش خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة باعتباره الإسهام الأول في إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات الجديد للجنة. وفي عام 2027، ستُعدّ اللجنة مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2028-2031 على أساس العملية المحدّدة في الملحق باء من تقرير تنفيذ تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي.

الموارد الإضافية من خارج الميزانية:

البند	تقدير الكلفة (بالدولار الأمريكي)
التكاليف المرتبطة بالعملية التشاورية لوضع برنامج العمل المتعدد السنوات الجديد عام 2027: إعداد وثيقة المعلومات الأساسية والترجمة التحريرية.	مُدرجة في الميزانية الرئيسية
الكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)	

لمحة عامة عن التكاليف المقدرة من خارج الميزانية

لمحة عامة عن التكاليف المقدرة من خارج الميزانية					
ألف– مسارات العمل المواضيعية	**2024**	**2025**	**2026**	**2027**	**المجموع**
ألف–1–1-: الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي العالمي: الإجراءات باتجاه عام 2030	50 000	100 000			150 000
ألف–1–2– دور العاملين في الزراعة والنظم الغذائية وحقوقهم	50 000				50 000
ألف–1–3– تعزيز الاستثمارات الرشيدة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية		100 000	50 000		150 000
ألف–1–4– الحوكمة التعاونية لاستجابات السياسات المنسقة للأزمات الغذائية العالمية الناشئة باتجاه التحويل المستدام للزراعة والنظم الغذائية	60 000	110 000	60 000	60 000	290 000
ألف–2–1– الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية	250 000				250 000
ألف–2–2– تعزيز نظم الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسع الحضري		250 000			250 000
ألف–2–3– بناء النظم الغذائية القادرة على الصمود			250 000		250 000

ألف-2-4- الحفاظ على النظم الغذائية للسكان الأصليين ونظم المعارف والممارسات التقليدية الخاصة بهم لإقامة نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها				250 000	250 000
ألف-2-5- استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية					(في عام 2028)
ألف-3-1- نقاش معمّق حول الجهود المعزّزة لرفع مستوى الوعي إزاء نتائج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وملكيتها، واستخدامها وفائدتها على المستويات كافة	50 000	بانتظار تحديد خطة عمل			50 000
ألف-3-3- منتدى حول مدى قبول الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية	30 000				30 000
المجموع الفرعي (مسارات المواضيعية)	**490 000**	**560 000**	**360 000**	**310 000**	**1 720 000**
باء- الأنشطة الداعمة					
باء-1- الاتصالات، والتواصل وتعبئة الموارد					مدرجة في مسارات العمل/الأنشطة الداعمة

باء-2- الروابط مع عمليات/مؤسسات عالمية أخرى ذات الصلة	125 000	75 000	125 000	75 000	400 000
باء-3- الروابط مع عمليات/مؤسسات عالمية أخرى ذات الصلة					مدرجة في الميزانية الرئيسية
باء-4- برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2028-2031					مدرجة في الميزانية الرئيسية
المجموع الفرعي (الأنشطة الداعمة)	**125 000**	**75 000**	**125 000**	**75 000**	**400 000**
المجموع	**615 000**	**635 000**	**485 000**	**385 000**	**2 120 000**

المرفق ميم – صحيفة نتائج التصويت على اقتراح تعليق العمل بمهلة 30 يومًا تقويميًا لتقديم الترشيحات لانتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

RESULT SHEET/RESULTATS/RESULTADOS

51st Session of the Committee on World Food Security, Monday 23 October 2023, 12:45 hours.

Vote on the proposal to suspend the 30 day deadline for nomination of candidates for the election of the Chairperson, as contained in Rule II, paragraph 4 of the Rules of Procedure of the Committee.

Roll Call Vote/Vote par appel nominal/Votación Nominal

Number of votes cast/ Nombre de suffrages exprimés/ Número de votos emitidos	115
Majority required/ Majorité requise/ Mayoría requerida	77
Votes for/ Votes pour/ Votos en favor	115
Votes against/ Votes contre/ Votos en contra	0
Abstentions/ Abstenciones	0

Votes for: **Votes pour:** **Votos en favor:**	Afghanistan, Algeria, Angola, Argentina, Australia, Austria, Belarus, Belgium, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cameroon, Canada, Chad, Chile, China, Colombia, Congo, Costa Rica, Cote d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czechia, Democratic Republic of Congo, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Equatorial Guinea, Eritrea, Estonia, Ethiopia, Finland, France, Gabon, Georgia, Germany, Ghana, Guatemala, Guinea, Haiti, Honduras, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran, Iraq, Ireland, Italy, Japan, Kenya, Kuwait, Latvia, Lebanon, Libya, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malaysia, Mali, Malta, Mauritania, Mexico, Monaco, Morocco, Mozambique, Namibia, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, San Marino, Saudi Arabia, Senegal, Singapore, Slovakia, Slovenia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Sudan, Sweden, Switzerland, Tanzania,Thailand, Tunisia, Türkiye, Uganda, Ukraine, United Kingdom, United States of America, Uruguay, Uzbekistan, Venezuela, Yemen, Zambia.
Votes against: **Votes contre:** **Votos en contra:**	-
Abstentions: **Abstenciones:**	-
No reply: **Aucune réponse:** **Ninguna rispuesta:**	Bahamas, Bangladesh, Democratic People's Republic of Korea, El Salvador, Eswatini, Israel, Jordan, Lesotho, Liberia, Republic of Moldova, Saint Lucia, Uzbekistan, Zimbabwe

ADOPTED/ADOPTÉE/ACEPTADA

Elections Officer/ Fonctionnaire électorale/ El oficial de elecciones

المرفق نون – صحيفة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين مناوبين اثنين في مكتب اللجنة من إقليم أوروبا

CFS
COMMITTEE ON WORLD FOOD SECURITY

51st Session of the Committee on World Food Security
23 – 27 October 2023

REPORT OF BALLOT **RÉSULTAT DU SCRUTIN** **RESULTADO DE LA VOTACIÓN**	**1**	ELECTION OF CFS ALTERNATE BUREAU MEMBERS ELECTION DES MEMBRES SUPPLÉANTS DU BUREAU DU COMITÉ ELECCIÓN DE LOS MIEMBROS SUPLENTES DEL LA MESA DEL COMITE	**EUROPE** End of 51st Session, two year term

1.Ballot papers deposited	106
2.Abstentions	8
3.Defective ballots	1

4.Members casting valid votes	97

5. Majority	49

Elected – Élu(s) – Elegido(s)		**Not elected – Pas élu(s) – No elegido(s)**		**Eliminated – Eliminé(s) – Eliminado(s)**	
Norway	70	Russian Federation	37		
Romania	64	Belarus	23		

Tellers/Scrutateurs/Escrutadores

Mr Maarten de Groot (Canada)
Signature/Date...Oct. 25 2023

Mr Mina Rizk (Egypt)
Signature/Date..Mina R. 25-10-23

Mr Ilja Betlem, Elections Officer, FAO
Signature/Date.....
25/10/23

المرفق صاد – صحيفة نتائج التصويت لرفع الاجتماع.

RESULT SHEET/RESULTATS/RESULTADOS

51st Session of the Committee on World Food Security, Friday 27 October 2023, 20:00 hours.

Vote on a motion to adjourn the Meeting in accordance with Rule XII, paragraph 21 of the General Rules of the Organization

Roll Call Vote/Vote par appel nominal/Votación Nominal

Number of votes cast/ Nombre de suffrages exprimés/ Número de votos emitidos	78
Majority required/ Majorité requise/ Mayoría requerida	40
Votes for/ Votes pour/ Votos en favor	48
Votes against/ Votes contre/ Votos en contra	30
Abstentions/ Abstenciones	6

Votes for: **Votes pour:** **Votos en favor:**	Argentina, Australia, Belgium, Bulgaria, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Croatia, Cyprus, Czechia, Denmark, Dominican Republic, Estonia, Finland, France, Gabon, Georgia, Germany, Guatemala, Hungary, Iceland, Ireland, Israel, Italy, Japan, Latvia, Lithuania, Luxembourg, Malta, Monaco, Netherlands, New Zealand, Norway, Panama, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Republic of Korea, Romania, Slovakia, Spain, Sweden, Switzerland, Thailand, United Kingdom, United States of America
Votes against: **Votes contre:** **Votos en contra:**	Algeria, Angola, Belarus, Cameroon, China, Cuba, Ecuador, Egypt, Indonesia, Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Malaysia, Mali, Morocco, Nicaragua, Oman, Pakistan, Qatar, Russian Federation, Saudi Arabia, Senegal, South Africa, Sudan, Tunisia, Venezuela, Yemen
Abstentions: **Abstenciones:**	Brazil, Burundi, El Salvador, Mexico, Uganda, Zimbabwe
No reply: **Aucune réponse:** **Ninguna rispuesta:**	Afghanistan, Austria, Bahamas, Bangladesh, Burkina Faso, Cabo Verde, Chad, Congo, Cote d'Ivoire, Democratic People's Republic of Korea, El Salvador, Equatorial Guinea, Eritrea, Eswatini, Ethiopia, Ghana, Greece, Guinea, Haiti, Honduras, India, Kenya, Lesotho, Liberia, Madagascar, Mauritania, Mozambique, Namibia, Niger, Nigeria, Paraguay, Republic of Moldova, Saint Lucia, San Marino, Singapore, Slovenia, Sri Lanka, Tanzania, Türkiye, Ukraine, Uruguay, Uzbekistan, Zambia

ADOPTED/ADOPTÉE/ACEPTADA

Elections Officer/ Fonctionnaire électorale/ El oficial de elecciones